المؤتمر الرابع والعشرون

للاتحاد البرلماني العربي

الرباط 20–21 آذار / مارس 2017

البند 4 / مؤ 24

تقريري الدورتين 20–21 للجنة التنفيذية

للاتحاد البرلماني العربي للمصادقة عليهما

البند 4 /مؤ 24 من جدول الأعمال

المؤتمر الرابع والعشرين
للاتحاد البرلماني العربي
الرباط 20–21 آذار / مارس 2017

مذكرة الأمانة العامة للاتحاد
تقريري الدورتين 20–21 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي

أولا – الدورتين :

- بتاريخ 08 أيلول / سبتمبر 2016 عقدت اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي دورتها العشرين عشرة في القاهرة – جمهورية مصر العربية، وتجدون رفقه تقرير عن أعمال ونتائج الدورة).
- بتاريخ 11 ششباط / فبراير 2017 عقدت اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي دورتها الحادية والعشرين في بيروت – الجمهورية اللبنانية، وتجدون رفقه تقرير عن أعمال ونتائج الدورة).

ثانياً – توصيات الدورتين 20–21 للجنة التنفيذية المرفوعة للمؤتمر 24 للمصادقة عليها :

أولا– تقرير الأمين العام للاتحاد:

أ – (توصية صادرة عن الدورة 20)

بعد استعراض محتويات تقرير الأمين العام للاتحاد عن الفترة منذ المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد ولغاية 2016/08/31، وبعد مناقشات مستفيضة حوله، أوصت اللجنة بالموافقة على محتوى التقرير ورفعه إلى المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي للمصادقة عليه.

ب – (توصية صادرة عن الدورة 21)

بعد استعراض محتويات تقرير الأمين العام للاتحاد عن الفترة منذ المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد، منذ انعقاد الدورة 20 للجنة التنفيذية للاتحاد، حتى تاريخ 10 /2017/02. وبعد مناقشات مستفيضة حوله، أوصت اللجنة بالموافقة على محتوى التقرير ورفعه إلى المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي للمصادقة عليه.

ثانياً – توصيات اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي:

أ: منح جائزة التميز البرلماني للشخصيات التالية وفقاً لفئات الجائزة:

(توصية صادرة عن الدورة 21)

أوصت اللجنة بمنح جائزة التميز البرلماني للشخصيات التالية وفقاً لفئات الجائزة:

1- مرشح الفئة الثانية – عضو البرلمان :

– سعادة السيد علي جاسم أحمد/ المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة .

– سعادة السيد زهير صندوقة عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

2- مرشح الفئة الثالثة : " أمين عام البرلمان "

– سعادة السيد فهد بن مبارك الخيارين – أمين عام مجلس الشورى – دولة قطر.

– سعادة السيد عبد القادر بن سالم الذهب – عضو مجلس دولة / أمين عام سابق مجلس الشورى – سلطنة عمان.

3- مرشح الفئة الرابعة: "الباحث البرلماني"

– السيدة مريم أحمد الجرمين– مدير المكتب الفني للمجلس الوطني الاتحادي – دولة الإمارات العربية المتحدة.

ب: دراسة لائحة جائزة التميز البرلماني العربي، ومعايير التقييم وعناصره وحساب الدرجات:

(توصية صادرة عن الدورة 20 وعدلت في الدورة 21)

أوصت اللجنة بتعديل اللائحة التنظيمية لجائزة التميز البرلماني العربي حيث أصبحت على الشكل التالي:

المادة (1)

التعريفات الخاصة باللائحة التنظيمية لجائزة التميز البرلماني العربي:

- اللجنة: هي لجنة جائزة التميز البرلماني العربي.
- الجائزة: هي جائزة التميز البرلماني العربي.
- رئيس الاتحاد: هو رئيس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس لجنة جائزة التميز البرلماني.

المادة (2)

ينشئ الاتحاد البرلماني العربي جائزة سنوية تسمى "جائزة التميز البرلماني العربي"، ويتم تمويل موازنتها من ميزانية الاتحاد.

المادة (3)

تهدف الجائزة إلى:

1. تكريم المتميزين في المجال البرلماني العربي من رؤساء البرلمانات العربية الحاليين والسابقين، وأعضاء برلمانيين وأمناء عامين وباحثين.
2. تطوير الممارسات البرلمانية العربية لدعم الأدوار التشريعية والرقابية والدبلوماسية البرلمانية.
3. إبراز جهود وأعمال البرلمانيين العرب وتعريف الرأي العام الوطني والعربي بها.
4. الارتقاء بالمستويات المهنية لأداء الأمناء العامين والباحثين العرب.
5. إذكاء روح المنافسة بين البرلمانات العربية، لتطوير الممارسات، وحقول المعرفة البرلمانية.

المادة (4)

اللجنة

التشكيل والعضوية

أ- تشكل لجنة جائزة التميز البرلماني العربي برئاسة رئيس الاتحاد البرلماني العربي أو من ينيبه، وعضوية كل من:

1. أربعة أعضاء من اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي.
2. ثلاثة أعضاء من الخبراء البرلمانيين يتم تعيينهم من قبل رئيس الاتحاد باقتراح من الأمين العام.
3. رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات والمجالس العربية.
4. الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، بحكم منصبه سكرتيراً عاماً للجنة.

ب – مدة العضوية في اللجنة سنتان، باستثناء رئيس الاتحاد.

المادة (5)

اختصاصات اللجنة

تختص اللجنة بالآتي:

1. الإشراف العام على الجائزة وتنظيم إجراءات منحها وتطويرها.
2. تلقي طلبات الترشيح لفئات الجائزة.
3. دراسة طلبات الترشيح للجائزة، ورفع تقرير عنها إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد.
4. اقتراح وضع وتعديل معايير الجائزة وشروطها وفئاتها.
5. اقتراح ميزانية الجائزة.
6. التعريف بالجائزة، والفائزين بها لدى الإعلام والرأي العام العربي.

المادة (6)

اجتماعات اللجنة

أ- تعقد اللجنة اجتماعاتها للنظر في الترشيحات خلال شهري تشرين الثاني/ نوفمبر – وكانون الأول/ ديسمبر – من كل عام.

ب- يعتبر الاجتماع قانونياً بحضور ثلثي أعضاء اللجنة، وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية أعضائها ويعتبر صوت الرئيس مرجحاً في حال تعادل الأصوات.

ج- يكون تقييم اللجنة للمرشحين للجائزة وفق معايير موحدة تضعها اللجنة ويخضع لها جميع المرشحين في كل فئة على أن تتم أعمال التقييم في سرية تامة.

المادة (7)

فئات الجائزة

أ – تمنح الجائزة للفئات الأربع الآتية:

1- رئيس البرلمان فيما لا يزيد عن (2).

2- عضو البرلمان فيما لا يزيد عن (4) يمثلون المجالس النيابية الأعضاء في الاتحاد.

3- أمين عام البرلمان فيما لا يزيد عن (2).

4- الباحث البرلماني فيما لا يزيد عن (2).

ب – للجنة الجائزة أن تضيف فئات ومجالات جديدة للجائزة.

المادة (8)

أولاً – شروط الترشيح للجائزة:

أ- تمنح الجائزة الخاصة بفئة رئيس البرلمان لرؤساء البرلمانات العربية الحاليين والسابقين على أن لا تقل مدة رئاستهم للبرلمان عن دورتين وفق المعايير الآتية:

1- المساهمة في تطوير مجالات التعاون البرلماني العربي.

2- الإثراء في قيادة برلمان دولتهم تجاه دعم القضايا العربية.

3- المساهمة بفعالية في أعمال أجهزة الاتحاد، أو المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية الأخرى.

ب- تمنح الجائزة الخاصة بفئة البرلمانيين العرب (الحاليين والسابقين) وفق المعايير الآتية:

1- المساهمة الفعالة في العمل البرلماني سواء في برلمانهم الوطني أم الاتحاد البرلماني العربي.

2- الحصول على عضوية جهاز أو أكثر من أجهزة إحدى المنظمات أو الملتقيات البرلمانية العربية أو الإقليمية أو الدولية.

ج – تمنح الجائزة الخاصة بفئة الأمناء العامين للبرلمانات العربية (الحاليين والسابقين) وفق المعايير الآتية:

1- مواكبة التطور البرلماني العالمي وأثره في مساندة عمل النواب.

2- تطور الأداء المهني، بما يتوافق مع تطور حقول المعرفة البرلمانية.

3- الإسهامات المؤثرة في نشاط أعضاء مجالسهم في أعمال الاتحاد البرلماني العربي.

د – تمنح الجائزة الخاصة بفئة الباحثين البرلمانيين العرب (الحاليين والسابقين) وفق المعايير الآتية:

1- أن يتم ترشيحهم من قبل الأمانة العامة مع بيان مبررات الترشيح.

2- عدد وأهمية الأعمال البحثية.

3- مدى الاستفادة من أعمالهم البحثية في المجالات التشريعية، أو الرقابية، أو السياسية.

ثانياً: معايير التقييم وعناصره وحساب الدرجات:

1- معايير التقييم وعناصره وحساب الدرجات لمرشح الفئة الأولى – رئيس البرلمان:

التسلسل	المعيار الرئيسي	المعايير الفرعية	الحد الأعلى للدرجات	الدرجة القصوى للمعيار
1	**الخبرة والتجارب**	مدة رئاسته للبرلمان.	4	**20**
		مدة العضوية.	4	
		المواقع البرلمانية الأخرى التي تقلدها (نيابة الرئيس، رئاسة لجان، أمانة سر) ومددها.	4	
		المواقع البرلمانية التي شغلها في المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية ومددها.	4	
		المواقع العليا الوطنية التي شغلها ومددها.	4	
2	**الأداء والإنجاز**	أنشطة الاتحاد البرلماني العربي التي نظمت في بلده في خلال فترة رئاسته.	5	**20**
		أنشطة البرلمانات الثنائية التي نظمت في بلده في خلال فترة رئاسته.	5	

التسلسل	المعيار الرئيسي	المعايير الفرعية	الحد الأعلى للدرجات	الدرجة القصوى للمعيار
		أنشطة البرلمانات متعددة الأطراف التي نظمت في بلده في خلال فترة رئاسته.	5	
		الزيارات المتبادلة بينه وبين رؤساء البرلمانات العربية والإقليمية والدولية.	5	
3	**المبادرات**	الأساليب والنظم التي استحدثها لتطوير الأداء البرلماني في أجهزة البرلمان المختلفة (اللجان البرلمانية، إجراءات الجلسات والتداول، تطوير الأمانة العامة في برلمان بلاده...إلخ).	5	**20**
		أفكار أو دراسات مقدمة لتطوير مجالات التعاون البرلماني العربي.	5	
		أفكار أو دراسات قدمها في البرلمانات الإقليمية والدولية في المجالات ذات الاهتمام المشترك.	5	
		دوره في اتخاذ القرارات في برلمان دولته لدعم مواقف عربية في المحافل البرلمانية المختلفة.	5	
4	**التعاون والتفاعل**	مساهمة البرلمان تحت رئاسته في دعم القضايا العربية الملحة.	10	**20**
		التفاعل والتعاون مع الجهات التنفيذية والأجهزة الرقابية ذات الصلة.	10	
5	**المشاركة والالتزام**	مشاركته في أنشطة الاتحاد البرلماني العربي.	7	**20**

التسلسل	المعيار الرئيسي	المعايير الفرعية	الحد الأعلى للدرجات	الدرجة القصوى للمعيار
		حضوره ومشاركته في المحافل البرلمانية الدولية والإقليمية.	7	
		المشاركة في أنشطة العمل المشترك بين برلمان دولته والبرلمانات العربية.	6	

2- **معايير التقييم وعناصره وحساب الدرجات لمرشح الفئة الثانية – عضو البرلمان:**

التسلسل	المعيار الرئيسي	المعايير الفرعية	الحد الأعلى للدرجات	الدرجة القصوى للمعيار
1	**الخبرة والتجارب**	مدة عضويته البرلمانية الحالية والسابقة.	5	**20**
		مدة رئاسته لإحدى اللجان البرلمانية الدائمة.	5	
		اللجان المؤقتة التي تمتع بعضويتها داخل برلمان بلاده.	5	
		المواقع التي شغلها ومددها.	5	
2	**الأداء والإنجاز**	الأنشطة التي مثل البرلمان فيها (داخل بلده).	7	**20**
		اللجان والمؤسسات التي مثل البرلمان فيها.	7	
		الأنشطة البرلمانية العربية والإقليمية والدولية التي شارك فيها.	6	
3	**المبادرات**	مقترحاته في مشاريع القوانين المقدمة في البرلمان.	7	**20**

التسلسل	المعيار الرئيسي	المعايير الفرعية	الحد الأعلى للدرجات	الدرجة القصوى للمعيار
		مساهمته في مراقبة الأجهزة التنفيذية ومتابعتها.	7	
		المبادرات التي قام بها في دائرته الانتخابية والقضايا التي ساهم فيها.	6	
4	**التعاون والتفاعل**	المنظمات البرلمانية التي ساهم أو شارك في تأسيسها مثل: (برلمانيون ضد الفساد).	20	**20**
5	**المشاركة والالتزام**	فعاليته في أنشطة الاتحاد البرلماني العربي.	7	**20**
		حضوره ومشاركته في المحافل البرلمانية الدولية والإقليمية.	7	
		المشاركة التطوعية في الورش والمؤتمرات التي تهم قضايا الوطن.	6	

3- معايير التقييم وعناصره وحساب الدرجات لمرشح الفئة الثالثة: "أمين عام البرلمان"

التسلسل	المعيار الرئيسي	المعايير الفرعية	الحد الأعلى للدرجات	الدرجة القصوى للمعيار
1	**الخبرة والتجارب**	المدة التي عمل فيها كأمين عام للبرلمان.	10	**20**
		البحوث التي أعدها في المجال البرلماني.	5	
		المواقع التي شغلها ومددها.	5	

التسلسل	المعيار الرئيسي	المعايير الفرعية	الحد الأعلى للدرجات	الدرجة القصوى للمعيار
2	**الأداء والإنجاز**	الجهد المبذول خلال فترة عمله كأمين عام لبناء قدرات العاملين بالأمانة العامة.	6	**20**
		الجهد المبذول خلال فترة عمله كأمين عام لترقية أداء النواب واعتماد أساليب جديدة وآليات عمل.	7	
		الترتيبات التي اتخذها لضمان فعالية الإعلام بنشاط البرلمان لإيصال المعلومات.	7	
3	**المبادرات**	التطوير الذي استحدثه في نظام المعلوماتية في البرلمان.	6	**20**
		استخدام وسائل التكنولوجيا في الأرشيف والتوثيق للجلسات والاجتماعات.	7	
		تشجيع أعضاء البرلمان على نشر مواضيع برلمانية في مجلة الاتحاد البرلماني العربي.	7	
4	**التعاون والتفاعل**	الاستفادة والاستعداد لتوظيف البحث العلمي في تطوير أداء البرلمان.	10	**20**
		الإجراءات التي اتخذها لضمان التعامل السلس، والتناغم مع الأجهزة التنفيذية والرقابية ذات الصلة.	10	
5	**المشاركة والالتزام**	الاستفادة من المؤتمرات البرلمانية العربية والدولية والإقليمية والثنائية التي شارك فيها لمصلحة البرلمان.	5	**20**
		دوره في جمعية الأمناء العامين للاتحاد البرلماني الدولي وما قدمه من بحوث ودراسات عن وضع بلاده وأنشطته.	5	

التسلسل	المعيار الرئيسي	المعايير الفرعية	الحد الأعلى للدرجات	الدرجة القصوى للمعيار
		دوره في جمعية الأمناء العامين للاتحاد البرلماني العربي وما قدمه من بحوث ودراسات عن وضع بلاده وأنشطته.	5	
		تشجيع المشاركة في لجان الاتحاد البرلماني العربي، ونشر أنشطة الأعضاء المساهمين في لجانه.	5	

4- **معايير التقييم وعناصره، وحساب الدرجات لمرشح الفئة الرابعة: "الباحث البرلماني"**

التسلسل	المعيار الرئيسي	المعايير الفرعية	الحد الأعلى للدرجات	الدرجة القصوى للمعيار
1	**الخبرة والتجارب**	المدة التي عمل فيها كباحث قبل الالتحاق بالبرلمان.	5	**20**
		المدة التي قضاها الباحث في الأمانة العامة للبرلمان.	5	
		الدورات التدريبية التي تلقاها الباحث.	5	
		الأعمال المناطة به في البرلمان ومدى ملاءمتها لاختصاصه.	5	
2	**الأداء والإنجاز**	الأبحاث التي أعدها الباحث أو شارك في إعدادها في المجال البرلماني.	10	**20**
		ملخص عن عدد البحوث المقدمة ونوعيتها.	10	

التسلسل	المعيار الرئيسي	المعايير الفرعية	الحد الأعلى للدرجات	الدرجة القصوى للمعيار
3	**المبادرات**	المبادرات التي قدمها الباحث في مجال تحديث نشاط البحوث والدراسات بالبرلمان وتطويرها.	6	**20**
		مساهمات الباحث في تطوير محتوى الموقع الإلكتروني لبرلمان بلاده.	7	
		دوره في تطوير محتوى الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني العربي أو أي مواقع ذات صلة.	7	
4	**التعاون والتفاعل**	علاقة الباحث مع مراكز البحوث والدراسات العربية والإقليمية والدولية.	10	**20**
		دوره كباحث في دعم المتعاملين مع البرلمان من طلبة الدراسات العليا والباحثين طالبي المعرفة.	10	
5	**المشاركة والالتزام**	المؤتمرات الفنية والمهنية التي شارك فيها وما قدمه من مساهمات.	10	**20**
		نشاطه في جمعيات ومنظمات البحث العلمي داخل الوطن.	10	

المادة (9)

شروط عامة للترشيح للجائزة:

1- تقدم الشعب الأعضاء أسماء مرشحيها للجائزة إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي في بداية شهر أيلول/ سبتمبر ولغاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر، مرفقة بالسيرة الذاتية للمرشح وتقرير مفصل عن إجمالي إنجازاته ونشاطاته وأعماله، وفقاً لشروط الترشيح المذكورة في المادة الثامنة من اللائحة.

2- تعبئة المرشحين للنماذج الخاصة بكل فئة، مع مراعاة استيفاء جميع الشروط والمتطلبات لكل فئة من فئات جائزة التميز البرلماني العربي الأربع.

3- يجوز للجنة أن تعدل شروط نيل الجائزة بكافة فئاتها، بما يضمن زيادة فرص المشاركة لكل البرلمانيين العرب على قدر من المساواة والعدالة.

المادة (10)

قيمة الجائزة

تقترح اللجنة قيمة الجائزة العينية التي ستقدم.

المادة (11)

أحكام عامة

1- يجوز للجنة أن تتخذ كل ما تراه لازماً لاستيفاء دراستها حول المرشحين، على أن تقدم تقريراً إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد، مبينة فيه التوصية بالموافقة أو الحجب.

2- يعد الأمين العام تقريراً ختامياً عند انتهاء كل دورة من دورات الجائزة، يقدم إلى لجنة جائزة التميز البرلماني العربي تمهيداً لإقراره من قبل اللجنة التنفيذية.

3-لا يجوز لرئيس اللجنة أو أحد أعضائها في أثناء عضويتهم الترشح لنيل الجائزة عن إحدى فئاتها.

4- بعد دراسة وفحص طلبات المرشحين المتقدمين، يتم اختيار مرشح واحد من كل شعبة عضو في الاتحاد البرلماني العربي لنيل الجائزة عن كل فئة من فئات الجائزة الأربع.

المادة (12)

تعديل نظام الجائزة

يعدل هذا النظام باقتراح من 3 شعب أعضاء على الأقل، ويعد المقترح نافذاً إذا وافق عليه ثلثا أعضاء اللجنة التنفيذية.

****

ج: اعداد النماذج الخاصة المطلوب تعبئتها من قبل المرشحين لجائزة التميز البرلماني العربي:

(توصية صادرة عن الدورة 21)

أوصت اللجنة بتفويض الأمانة العامة للاتحاد بإعداد النموذج المنصوص عنه في الفقرة (2) من المادة التاسعة من لائحة جائزة التميز البرلماني العربي.

د: توجيه شكر:

(توصية صادرة عن الدورة 20 والدورة 21)

عبّر أعضاء اللجنة عن تقديرهم وشكرهم للجهود المبذولة من قبل الأستاذ علام علي الكندري، رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات والمجالس العربية، والخبراء البرلمانيين.

ثالثاً – توصيات لجنة الفريق القانوني المنبثق عن اللجنة التنفيذية للاتحاد:

أ – توحيد التشريعات غير الخلافية في الوطن العربي:

(توصية صادرة عن الدورة 20 وعدلت في الدورة 21)

أوصت اللجنة بتكليف الأمانة العامة للاتحاد بوضع مشاريع نموذجية استرشادية، تتعلق بما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الأول الذي انعقد في القاهرة بتاريخ 2016/09/05، حول القوانين المبينة أدناه، مع الاستعانة بالخبراء القانونيين، على أن ترسل هذه المشاريع إلى أعضاء اللجنة لدراستها وإبداء الملاحظات عليها، ومن ثم إعادتها إلى الأمانة العامة لأخذ هذه الملاحظات مراعية خصوصية كل دولةٍ على حدة. على أن يتم التوافق على موعدٍ لاحق حال الانتهاء من الإجراءات آنفة الذكر، لتعرض على الاجتماع القادم للجنة الفريق القانوني لمناقشتها وإقرارها، ومن ثم رفعها إلى اللجنة التنفيذية، تمهيداً لمناقشتها وإقرارها، ورفعها إلى المؤتمر للمصادقة عليها.

1. البيئة.
2. الإرهاب.
3. التعليم.
4. مكافحة المخدرات.
5. المرأة والطفولة.
6. الجرائم الإلكترونية.
7. الاستثمار والتنمية.

****

ب – القوانين العنصرية الصادرة عن الكنيست الإسرائيلي:

(توصية صادرة عن الدورة 20)

تدارست اللجنة وجهات النظر حول القوانين العنصرية، التي أقرّها الكنيست الإسرائيلي، أو تلك التي في طور الإقرار، **وتوصلت إلى ضرورة بيان مخالفاتها الخطيرة والدّائمة لميثاق الاتحاد البرلماني الدّولي وأنظمته**، وانتهاكاتها الجسيمة للقانون، والمعاهدات الدّوليّة، ولمبادئ حقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة، والمطالبة باتخاذ إجراءات عملية بحق الكنيست، و ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية، وإعلام الجهات ذات الصلة، وعلى رأسها الاتحاد البرلماني الدولي، وغيره من الجمعيات البرلمانية، خاصة المتوسطية والأورومتوسطية، إذ إنه من غير المقبول على الاتحاد البرلماني الدولي أن يظل صامتا أمام مخالفة مبادئه وانتهاك ميثاقه ونظامه الأساسي، من قبل عضو فيه (الكنيست الإسرائيلي)، على مسمع ومرأى من برلمانيي العالم، دون اتخاذ أية إجراءات بحقه أو مطالبته بالتوقف عن تلك الانتهاكات الجسيمة لميثاقه ونظامه الأساسي.

كما أوصت أيضا اللجنة بالتركيز على قطاع الإعلام من أجل فضح هذه القوانين العنصرية.

وثمنت اللجنة الجهود المبذولة من قبل اللجنة البرلمانية الخاصة بدعم صمود الشعب الفلسطيني برئاسة معالي الأستاذ مرزوق علي الغانم، رئيس مجلس الأمة الكويتي، وأوصت بالتنسيق مع هذه اللجنة، ومع المجموعة العربية المشاركة في الدورة القادمة للاتحاد البرلماني الدولي التي ستعقد ما بين 23 و 27 تشرين أول /أكتوبر القادم في جنيف، وصولاً إلى اتخاذ القرار المناسب الذي يتوافق عليه البرلمانيون العرب.

وأوصت اللجنة باعتماد الدراسة المعدة من قبل مجلس النواب اللبناني، والدراسة التي أعدتها الشعبة البرلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة، حول القوانين العنصرية التي أقرّها الكنيست الإسرائيلي.

****

رابعاً – توصيات اللجنة التحضيرية المنبثقة عن لجنة المرأة والطفولة:

(توصية صادرة عن الدورة 20)

اولاً – خطة عمل للجنة شؤون المرأة والطفولة:

1. وضع آلية تواصل بين الاتحاد البرلماني العربي والمنظمات الدولية والهيئات البرلمانية المعنية بشؤون المرأة والطفل .لاسيما في اللقاءات والمؤتمرات التي تعقد في إطار الاتحاد البرلماني الدولي، والإفريقي، والإسلامي، وكذلك في مؤتمرات التعاون البرلماني العربي – الإفريقي .
2. تنظيم ندوات برلمانية للنساء البرلمانيات، وإقامة حوار للبرلمانيات العربيات مع البرلمانيات من مختلف قارات العالم.
3. التأكيد على مشاركة البرلمانيات العربيات في الوفود البرلمانية العربية المشاركة في المؤتمرات الإقليمية والدولية .
4. تزويد الأمانة العامة للاتحاد بالتشريعات العربية في مجال المرأة والطفولة لنشرها على الموقع الإلكتروني للاتحاد.
5. دعوة الشعب البرلمانية للعمل على:
   أ. اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على المساس بمبدأ العدالة والانصاف وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل.
   ب. حظر كل مايؤدي إلى الانتقاص من كرامة المرأة.
   ج. فرض الحماية القانونية للمرأة، وضمان فعاليتها، وإشراكها في رسم السياسات الوطنية لتحقيق تنمية مستدامة.
   د. إيجاد بيئة وظروف روحية وأخلاقية ، وثقافية، واجتماعية مناسبة، لتقدم شخصية المرأة وتطورها.
   هـ. تقديم الصورة الصحيحة للمرأة ودورها الإيجابي في المجتمع، بما يحفظ كرامتها عبر الأجهزة الإعلامية والمناهج التعلميمة.
   و. دعم المرأة الريفية والبدوية.
   ز. مكافحة أنواع العنف ضد المرأة.

6. تقديم تقرير سنوي شامل أمام مؤتمر الاتحاد، تعرض فيه منجزات اللجنة، في خلال العام، وكذلك برامجها وخطتها المستقبلية لإيجاد الدعم الكافي لإنجازها.
7. وضع آلية محددة لمساهمة لجنة المرأة والطفولة في منظمة المرأة العربية.
8. إنشاء صفحة خاصة بلجنة المرأة والطفولة على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني العربي. وذلك، لتمكين البرلمانيات العربيات من التواصل والتخاطب وتبادل الخبرات والتجارب، والتعريف بقضايا المرأة ومبادرات الاتحاد في سبيل النهوض بها .
9. وضع لائحة تنظيمية لعمل لجنة شؤون المرأة والطفولة.
10. مطالبة الشعب البرلمانية العربية بتشكيل لجان خاصة بشؤون المرأة والطفولة .
11. حثّ الشعب البرلمانية على ضرورة التدريب وتبادل الخبرات بين البرلمانيات العربيات والناشطات في مؤسسات المجتمع المدني.
12. إيلاء المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الاسرائيلي اهتماماً خاصاً، وإعداد تقارير حول ما تعانيه من انتهاكات لحقوقها، ودعمها لتمكينها من الصمود.
13 - إعداد دراسة إحصائية تتناول واقع المرأة في البرلمانات العربية في عام 2016. من خلال إرسال الاستمارة (مرفق نموذج الاستمارة)، من قبل الأمانة العامة للاتحاد إلى الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد قبل شهر من المؤتمر. ويُطلب إليها إعادتها مع الأجوبة في خلال أسبوعين أو ثلاثة أسابيع على الأكثر. وتقوم الأمانة العامة، بعد استلام الرّدود، بدراسة الاستمارات وصياغة الاستنتاجات التي توضّحها الأجوبة، وتقدّم إلى المؤتمر (24) للاتّحاد البرلماني العربي.

استمارة المعلومات الخاصة بتمثيل النساء في المجالس البرلمانية العربية

1 . اسم البرلمان.
2 . سنة تأسيسه.
3 . عدد الأعضاء.
4 . عدد النساء البرلمانيات في المجلس.
5 . متوسط أعمار البرلمانيات الأعضاء (لغايات إحصائية).
6 . الاختصاصات المهنية للبرلمانيات قبل العضوية في البرلمان.
7 . المسؤولية التي تتقلدها النساء: رئيس برلمان، نائب رئيس، أمين سر، رئيس لجنة، مقرّر لجنة.. الخ

8 . الانتماء الحزبي أو النقابي للنساء البرلمانيات.

9 . هل تشارك النساء البرلمانيات في عضوية الوفود التي يشكلها البرلمان لحضور المؤتمرات الإقليمية والدولية؟ وما نسبة هذا التمثيل إن وجدت؟

10 . هل تشارك البرلمانيات في وفود الزيارات الثنائية التي يقوم بها البرلمان، ونسبة التمثيل؟

11 . عدد النساء البرلمانيات الممثلات للبرلمان أو للمجموعة العربية في الهيئات البرلمانية الإقليمية والدولية.

ملاحظة : نصت دساتير عدّة دول على المساواة بين النساء والرجال في الحقوق والواجبات.

ثانياً –المؤتمر البرلماني العربي الخاص حول تفعيل دور المرأة العربية:

أ. تحديد الزمان والمكان:

سوف تقوم الشعبة البرلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة بدراسة إمكانية عقد المؤتمر في دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر كانون الأول – ديسمبر -2016 ، وتكليف الأمانة العامة للاتحاد بإجراء الاتصالات اللازمة معها، وفي حال تعذر ذلك، يتم التواصل مع الشعب البرلمانية الأعضاء في اللجنة التحضيرية حول إمكانية استضافة المؤتمر .

وأوصت اللجنة، وتنفيذاً لقرار المؤتمر (23) للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في القاهرة يومي 10-11 نيسان /أبريل 2016، أن تكون رئاسة المؤتمر لسعادةالسيدة ناعمة عبد الله الشرهان ممثلة الشعبة البرلمانية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بصفتها رئيس لجنة المرأة الطفولة ، ويكون مقرر المؤتمر لسعادة السيدة هالة رمزي فايز – ممثلة الشعبة البرلمانية في مملكة البحرين بصفتها مقرر لجنة المرأة الطفولة .

ب. مشروع جدول الأعمال:

أوصت اللجنة بالموافقة على مشروع جدول أعمال المؤتمر، والذي تضمن:

1. **دور المرأة العربية في دعم القضايا العربية المصيرية.**
2. **رؤية البرلمانيات العربيات للعملية التشريعية، والرقابية.**

3. معاناة المرأة العربية المهاجرة والنازحة والرازحة تحت الاحتلال.

4. ما يستجد من أعمال.

تكليف رئيس ومقرر المؤتمر والأمانة العامة للاتحاد بوضع برنامج العمل وفقاً لبنود جدول الأعمال، والمقترح المقدم من الدكتورة بدرية سليمان عباس، نائب رئيس المجلس الوطني السوداني حول ذلك.

****

خامساً – توصيات اللجنة المصغرة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية للاتحاد:

أ– وضع آليات عمل الاتحاد البرلماني العربي وسبل تطويره:

(توصية صادرة عن الدورة 20)

أوصت اللجنة في سبيل تطوير عمل الاتحاد البرلماني العربي بالآتي:

1. إعداد الأمانة العامة أوراقاً برلمانية (تفسيرية، توضيحية للخلفية، خدمات البحوث)، حول القضايا المطروحة على جدول أعمال مؤتمرات الاتحاد، واجتماعات اللجنة التنفيذية.
2. تطوير الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني العربي، وتحديثه وفق الآلية المناسبة، وبما يتوافق والاعتمادات المخصصة في الميزانية لهذا الأمر.
3. إعداد دراسات برلمانية فنية (أوراق الإطار البرلماني، والمحور البرلماني وخدمات البحوث)، ومذكرات حول مختلف القضايا والموضوعات المطروحة على جدول أعمال الملتقيات البرلمانية. ويمكن للأمانة الاستعانة بخبراء عرب لإعداد هذه المذكرات.

4. توقيع اتفاقيات تعاون وتبادل خبرات بين الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، والأمانات العامة للمنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية، كالأمانة العامة لكلّ من: الاتحاد البرلماني الدولي، الاتحاد البرلماني الإفريقي والبرلمان الأوربي...إلخ .
5. عرض تقرير الأمين العام على اللجنة التنفيذية لمراجعته قبل عرضه على المؤتمر، على ألّا يقتصر التقرير على سرد وتوصيف لأنشطة الاتحاد فقط، بل أن يتضمن أيضا، العوائق التي تواجه الاتحاد في تنفيذ خطة عمله على مدار العام السابق، وكذلك مانفذ من قرارات صادرة عن المؤتمر في دوراته الماضية.
6. إعداد مشروع خطة عمل الاتحاد السنوية، ليعرضها الأمين العام على اللجنة التنفيذية مع تضمينها أهدافاً محددة لعمل الاتحاد، ومؤشرات للأداء، ونتائج وآثار متوقعة من تنفيذ هذه الخطة؛ مع الإشارة إلى الأعباء المالية التي تترتب على هذه الخطة، وذلك وفق أسلوب " ***الإدارة بالأهداف والنتائج***".
7. إحاطة البرلمانات العربية علماً، بالمناصب الشاغرة في أجهزة المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية قبل وقت كافٍ من انتهاء المدّة المحدّدة للترشح لها، وتلقي مقترحات الشعب البرلمانية بشأن المرشحين، لعرضها على الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية.
8. تطوير محتوى النشرات الدورية للاتحاد، بحيث تستقطب المهتمين والباحثين البرلمانيين العرب والدوليين للمساهمة في الكتابة في المجلة والنشرة، مع تحديد الموضوعات البرلمانية ذات الأولوية والأهمية، والمدّة الزمنية اللازمة لإنجاز كل موضوع. بالإضافة إلى وضع خطة لنشر المجلة، والنشرة، وتوزيعها على البرلمانات العربية.
9. تنظيم ندوات ومؤتمرات حول قضايا اجتماعية، وسياسية، واقتصادية، وبرلمانية، تشارك فيها المؤسسات المدنية والأهلية والثقافية.
10. تطوير اللقاءات التشاورية العربية التي تجريها الوفود العربية في الاجتماعات الإقليمية والدولية، وإصدار لائحة تنظيمية للاجتماعات التنسيقية، على أن ترفق بالنظام الداخلي للاتحاد البرلماني العربي؛ بحيث تنظم رئاسة الاتحاد هذه اللقاءات وطبيعة قراراتها وجداول أعمالها وإجراءاتها، على أن تتضمن هذه اللائحة التنظيمية إنشاء هيئة استشارية تتكون من: رئيس الاتحاد البرلماني العربي وثلاثة أعضاء تختارهم اللجنة التنفيذية، بالإضافة إلى ممثلي المجموعة العربية في الهيئات القيادية لهذه المنظمات؛ ويكون أمين عام الاتحاد سكرتيراً عاماً للهيئة.

11. توفير قاعدة بيانات عن المراكز البرلمانية العربية والدولية، والخبراء البرلمانيين العرب، و الدوليين لتكون في متناول البرلمانات العربية.
12. إدخال التطبيقات الإلكترونية في أعمال إدارات الأمانة العامة: الإدارية والفنية المختلفة.
13. قيام موظفي الأمانة العامة بأدوار منسقي اتصالات مع الشعب الأعضاء، على أن يختص كل واحد منهم بإقليم جغرافي معين في المنطقة العربية.
16 . تطوير النشـــاط الإعلامي والإداري، للأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، في أثناء انعقاد أعمال المنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية، ويمكن ذلك من خلال:
أ. إصدار نشرة يومية ترصد وتلخص أعمال هذه الاجتماعات ونتائجها وأخبارها.
ب. عقد اجتماعات يومية لموظفي الأمانات المرافقة لوفود الشعب العربية.
ج. إنشاء صفحة خاصة بأعضاء اللجنة التنفيذية في الموقع الإلكتروني للاتحاد، وكذلك صـفحة خاصـة لكل لجنة من لجان الاتحاد، لتمكين الأعضـاء من الاطلاع على القرارات، وإيجاد آلية للتواصل فيما بينهم.

ب– دراسة المعوقات التي تواجه الاتحاد، ووضع خطة لمعالجة تلك المعوقات:

(توصية صادرة عن الدورة 20)

أولاً: المعوقات التي تواجه الأمانة العامة للاتحاد:

أوصت اللجنة العمل على إزالة جميع المعوقات التي تواجهها الأمانة العامة للاتحاد والمتمثلة بالآتي:

1. **عدم توفير مقر مستقل للاتحاد .**
2. **عدم وجود كادر وظيفي كاف .**
3. **عدم توفر الموارد المالية اللازمة للقيام بدورها وتطوير الخطط اللازمة لعمل الأمانة العامة للاتحاد، وتزويدها بكل مايلزم من المستلزمات الضرورية.**

ثانياً: معالجة المعوقات التي تواجه الأمانة العامة للاتحاد:

أوصت اللجنة بضرورة العمل على تنفيذ الآتي:

1. **توفير مقر مستقل للاتحاد، حيث تم** الاتفاق على بقاء المقر المؤقت للأمانة العامة في بيروت، وتكليف الأمين العام للاتحاد الاستمرار بالتنسيق مع رئاسة الاتحاد، بإيجاد مقر مستقل في بيروت يُمَكّن الأمانة العامة من القيام بمهامها، وأن يستوعب جهازها الإداري، وفقًا للهيكلية التنظيمية الجديدة، وفي حال تعذر ذلك، العمل على دراسة موضوع الطلبات المقدمة من قبل (جمهورية السودان – جمهورية مصر العربية – المملكة المغربية) حول استضافة المقر المؤقت للأمانة العامة للاتحاد.
2. **استكمال تعيين الكوادر البشريه للأمانة العامة للاتحاد وفق الهيكل التنظيمي الجديد للاتحاد.**
3. **إعداد برامج تدريبية للكوادر البشرية.**
4. **وضع مدونة سلوك لموظفي الأمانة العامة للاتحاد.**
5. **تطوير شبكات الحواسب المختلفة للأمانة العامة، وتزويدها بأحدث التقنيات الإلكترونية.**
6. **التطوير والتحديث المستمران للصفحة الإلكترونية للاتحاد، لتتواكب مع متطلبات الاتحاد والتطور التقني.**

ج– دراسة استراتيجية عمل الاتحاد البرلماني العربي:

(توصية صادرة عن الدورة 20 وعدلت في الدورة 21)

أوصت اللجنة باعتماد **استراتيجية الاتحاد البرلماني العربي "دبلوماسية برلمانية فعالة" للفترة الممتدة بين الأعوام 2018–2022 المبينة أدناه، مع تأكيد الشعبة البرلمانية الكويتية على التركيز على عدد قليل من الأهداف ليتم تحقيقها في ظل استراتيجية محددة المدة:**

جدول تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني العربي 2018-2022

تسلسل	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة المحققة للأهداف الاستراتيجية	النتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الأنشطة	التحديات والعوائق	مؤشرات الأداء (معايير كيفية وكمية لقياس النتائج المتوقعة)
1	**القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى**	1. تشكيل لجنة برلمانية دائمة لدعم القضية الفلسطينية. 2. فضح القوانين العنصرية للكيان الصهيوني، والوقوف ضد الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الفلسطينية، بتكليف اللجنة القانونية للبحث في المواضيع واستيفاء جميع جوانبه. 3. تقديم الدعم المادي والمالي والمعنوي للشعب الفلسطيني	1. تعزيز صمود الشعب الفلسطيني. 2. تعرية الكيان الصهيوني وزيادة الضغوط الدولية عليه. 3. تعزيز المواقف المؤيدة للقضية الفلسطينية في الرأي العام العالمي.	1. عدم وجود موقف عربي موحد من ضرورات وإجراءات التحرك. 2. الدعم اللامحدود للكيان الصهيوني من قبل الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية. 3. الانقسام الفلسطيني وعدم التوحد خلف سياسة فلسطينية موحدة لمواجهة التحديات.	1. اجتماعات اللجنة المزمع تشكيلها، وتواتر هذه الاجتماعات، ورصد مخرجاتها (كماً ونوعاً). 2. عدد التدخلات الإعلامية والإعلانية للدفاع عن القضية الفلسطينية وتعرية إجراءات الكيان الصهيوني. 3.حجم الدعم المالي أو المادي المقدم للشعب الفلسطيني (مليار دولار؟ 100 مليون دولار؟ لا شيء؟).

تسلسل	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة المحققة للأهداف الاستراتيجية	النتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الأنشطة	التحديات والعوائق	مؤشرات الأداء (معايير كيفية وكمية لقياس النتائج المتوقعة)
2.	**الدبلوماسية البرلمانية**	1. استعادة التضامن العربي. 2.فتح جسور التفاعل بين البرلمانات العربية. 3. تكامل الدبلوماسية البرلمانية مع الدبلوماسية الرسمية.	1. وضع حد لحالات الانقسام والتباعد بين الأصوات العربية 2. تقريب وجهات نظر الدول العربية حيال القضايا المطروحة. 3. تمهيد الطريق لفتح جسور تواصل رسمية وغير رسمية تمهد لحل الخلافات وتعزيز العمل المشترك. 4. تمهيد الطريق لفتح جسور التواصل والتفاعل مع البرلمانات والمنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية.	1. الشرخ الكبير الذي كرسته الأزمات العميقة التي حدثت مؤخراً. 2. التدخلات الدولية والإقليمية الخارجية غير منسجمة الأهداف. 3. ضعف المؤسسات البرلمانية في مواجهة السلطات التنفيذية في بعض الحالات. 4. لا يوجد وعي كاف لمفهوم الدبلوماسية البرلمانية وكيفية تطبيقها على أرض الواقع.	1. الخطوات العملية المتخذة لاستعادة التضامن العربي (زيارات وفود برلمانية) 2.عدد المؤتمرات والتفاعلات البرلمانية المشتركة.

تسلسل	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة المحققة للأهداف الاستراتيجية	النتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الأنشطة	التحديات والعوائق	مؤشرات الأداء (معايير كيفية وكمية لقياس النتائج المتوقعة)
3.	**تعزيز الحوار البرلماني**	1. الحوار لغة أساسية للتواصل والتفاهم حول القضايا المطروحة مع العديد من الشركاء. 2. تعزيز الحوار العربي–الأوروبي. 3. تعزيز الحوار العربي–الإفريقي	1. تثبيت الوعي بضرورات المرحلة والحلول السياسية والحوارية لكافة القضايا الخلافية بعيداً عن الصراعات والعسكرة. 2. إيصال الصوت العربي الموحد إلى كل من الشريك الأوروبي والأفريقي والآسيوي وكسب تأييده في المحافل الدولية، وإشراكه في إيجاد تسويات عادلة للقضايا الإقليمية والعربية.	1. وجود خلافات بين بعض الأطراف العربية. 2. الصفة النفعية للقرار الأوروبي وارتباطه بالقرار الأمريكي. 3. ضعف التواجد الإفريقي على الساحتين الإقليمية والدولية وانشغالها بالمشكلات الإفريقية الخاصة.	1. عدد اللقاءات الحوارية الثنائية أو المتعددة. 2. عدد مصادر المعلومات التي تتم ترجمتها بين اللغات المختلفة. 3. عدد المواقف الإيجابية والأصوات الداعمة التي يتخذها الشركاء الدوليون مع القضايا العربية (التصويت لوقف الاستيطان، عدم نقل السفارات إلى القدس، الحلول السياسية للنزاعات العربية...).

تسلسل	**الأهداف الاستراتيجية**	**الأنشطة المحققة للأهداف الاستراتيجية**	**النتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الأنشطة**	**التحديات والعوائق**	**مؤشرات الأداء (معايير كيفية وكمية لقياس النتائج المتوقعة)**
4.	**تنشيط عمل لجنة المرأة في الاتحاد البرلماني العربي**	1. اتخاذ قرار التفعيل والتحرك بخطوات عملية (مثال: تحديد زمان ومكان انعقاد مؤتمر المرأة العربية). 2. نقل حقوق المرأة من النصوص والتشريعات إلى الواقع الفعلي التطبيقي (مثال: الاطلاع على وثيقة المرأة التي أقرت من قبل البرلمان العربي). 3. التحرك لدفع المرأة نحو المجتمع، ودفع المجتمع لتقبل دور المرأة.	1. مشاركة المرأة العربية في بناء المجتمع العربي. 2. بناء مجتمعات عربية تنموية حضارية تعرف كيف تستثمر كافة طاقاتها. 3. ردم الفجوة بين دور المرأة وتقبل المجتمعات العربية لهذا الدور.	1. التباين الحاد في وجهات نظر الدول العربية تجاه دور المرأة وحدود هذا الدور. 2. ضعف برامج تمكين المرأة في المجتمعات العربية، وضعف السماح لها بممارسة أدوارها حال تمكنها. 3. الانتهاكات والمعاناة التي تتعرض لها المرأة العربية بسبب الصراعات والحروب التي تشهدها المنطقة، مما انعكست سلباً على تأهيلها وقدرتها على العطاء.	1. عدد اللقاءات التي ستعقد للجنة المرأة ونوعية وكمية مخرجات هذه اللقاءات. 2. تطور عدد النساء البرلمانيات خلال المواسم الانتخابية القادمة مقارنة بالفترات السابقة. 3. عدد النساء اللواتي يتبوأن مناصب حكومية وتنفيذية في الدول العربية.

تسلسل	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة المحققة للأهداف الاستراتيجية	النتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الأنشطة	التحديات والعوائق	مؤشرات الأداء (معايير كيفية وكمية لقياس النتائج المتوقعة)
5.	**تعزيز دور الشباب**	1. تأهيل وتمكين الشباب العربي لتعزيز تمسكه بهويته العربية وانتمائه الوسطي المعتدل، بعيداً عن التطرف والتعصب. 2. توفير كافة مقومات بناء شباب عربي مثقف متعلم قابل للتعامل مع الثورة المعرفية والتكنولوجية والتفاعل معها بإيجابية. 3. إتاحة الفرصة أمام الشباب العربي للإسهام في النشاطات البرلمانية والتنفيذية (مثال عملي: مشاركة الطلبة المتفوقين في المؤتمرات البرلمانية التي يعقدها الاتحاد البرلماني العربي).	1. بناء جيل واعٍ من الشباب قادر على تجاوز مفاعيل الإشكاليات الحالية العميقة. 2. التأكيد على حيوية وإبداع العقل العربي القادر على التعامل مع كافة منتجات الحضارة وقادر أيضاً على الإسهام في تطويرها. 3. استثمار كافة طاقات المجتمعات العربية وتوظيفها لما فيه خدمة شعوبها.	1. عدم توفر الإمكانات المادية والمالية الكافية لاستيعاب وتأطير طاقات الشباب العربي، بسبب البطالة والهجرة... 2. العوامل الخارجية التي أثرت بشكل سلبي كبير في توجهات الكثير من شرائح الشباب العربي والتي تحتاج فترات طويلة حتى يعاد تكريرها وتنقيتها.	1. عدد البرامج المخصصة لدعم الشباب (تدريب وتأهيل، روح الابتكار والإبداع، جوائز تميز الشباب العربي...). 2. عدد البرلمانيين من فئة الشباب وتطور هذا العدد عبر الزمن، لا سيما خلال الفترة المعتمدة لهذه الاستراتيجية مقارنة بالفترة المماثلة السابقة. 3. مراقبة القضايا التي تهم الشباب العربي على وسائل التواصل الحديثة وعبر شبكة الانترنت (مواقع الثقافة، عدد الكتب المقروءة...).

تسلسل	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة المحققة للأهداف الاستراتيجية	النتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الأنشطة	التحديات والعوائق	مؤشرات الأداء (معايير كيفية وكمية لقياس النتائج المتوقعة)
6.	**إعادة إحياء لجنة السوق العربية المشتركة**	1. اتخاذ القرار بإعادة تفعيل اللجنة والدعوة لعقد لقاءات دورية. 2.السعي إلى إعطاء مفهوم السوق العربية المشتركة معنى يتجاوز حدود التبادل التجاري. 3. تفعيل البعد المؤسساتي متعدد الجوانب للسوق العربية المشتركة (مستلزمات إقامة سوق فعالة).	1. إعادة إطلاق برامج التكامل العربي البيني. 2. استثمار الطاقات العربية الكامنة والقائمة بما يعزز من رفاهية المواطن العربي. 3. تشكيل مقومات تفاوض أكثر كفاءة عند التعاطي مع الأطراف الإقليمية والدولية. 4. خفض مستوى البطالة وتوفير فرص عمل أكثر تنوعاً للشباب العربي. 5. التأثير الإيجابي للاقتصاد العربي وتفعيل التجارة البينية.	1. انعكاس الخلافات السياسية على فرص التعاون الاقتصادي. 2. الارتباطات العربية–الإقليمية–الدولية، التي تؤثر في فرص التقارب العربي–العربي. 3. التباين الواسع في مؤشرات الاقتصاد الكلي بين الدول العربية ما يثير مخاوف الدول الغنية من أي تعاون قد يؤثر في إمكاناتها المحلية.	1. عدد اللقاءات التي تجريها اللجنة ومخرجاتها الكمية والنوعية. 2. عدد التفاهمات والإتفاقيات الاقتصادية الثنائية أو المتعددة التي تصب في خدمة إنشاء السوق. 3. زيادة حجم التبادل التجاري العربي البيني (صادرات، مستوردات)، وحركة التدفقات المالية العربية البينية، وحركة قوة العمل العربية البينية... (قياس مؤشرات الأداء بالزيادة والنقصان).

تسلسل	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة المحققة للأهداف الاستراتيجية	النتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الأنشطة	التحديات والعوائق	مؤشرات الأداء (معايير كيفية وكمية لقياس النتائج المتوقعة)
7.	**توحيد التشريعات غير الخلافية في الوطن العربي**	1. توحيد القوانين في إطار تشريع عربي شامل. 2. تكليف اللجنة القانونية ببحث التشريعات التي يمكن توحيدها واستصدارها بشكل مشترك. 3.وضع برمجة مادية وزمنية لوضع هذه التشريعات موضع التنفيذ.	1. التوفيق بين الوطني والعربي على صعيد التشريعات وتقارب الأحكام العربية حول القضايا المشتركة. 2. إرساء نقاط التقارب والتلاقي بين البلدان العربية، تمهيداً لمناقشة قضايا أكثر عمقاً. 3. الحصول على مخرجات أكثر فاعلية فيما يتعلق بالقضايا التي تتوحد تشريعاتها (مكافحة الإرهاب، البيئة...).	1. التباين التشريعي الواسع بين الدول العربية. 2. التباين حول أولوية الموضوعات وأهمية طرحها بين البلدان العربية.	1. عدد الموضوعات التي يتم التوافق على اعتبارها أولويات عمل. 2. عدد التشريعات التي سيتم التوافق على استصدارها عربياً. 3. التقدم المنجز في البرنامج الزمني الموضوع لهذا الهدف ونسب الالتزام ببنوده.

تسلسل	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة المحققة للأهداف الاستراتيجية	النتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الأنشطة	التحديات والعوائق	مؤشرات الأداء (معايير كيفية وكمية لقياس النتائج المتوقعة)
8.	**تفعيل الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب**	1. الدعوة إلى عقد اجتماعات اللجنة وكافة البروتوكولات المنبثقة عنها. 2. تحديد الخطوات العملية اللازمة لتنسيق الجهود وإعداد قوائم تبادل المعلومات المطلوبة لمكافحة الإرهاب. 3. اتخاذ ما يلزم لمحاسبة ومعاقبة الإرهابيين وفق آليات محددة (تسليم المطلوبين إلى بلدانهم، مراقبة الحدود،...). 4. الخروج باتفاق عربي على توحيد التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب متمثلة بالهدف السابق.	1. تجفيف منابع الإرهاب ومصادر تمويله. 2. تتبع مرتكبي الجرائم الإرهابية ومحاسبتهم. 3. تجاوز آثار الدمار والحروب والإرهاب نحو ضمان تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعوب العربية.	1. عدم الاتفاق على مفهوم محدد للإرهاب. 2. انفتاح الحدود العربية وصعوبة رصد وتتبع الشبكات الإرهابية. 3. تعرض دول المنطقة إلى تدخلات دولية وإقليمية خارجية تسهم بشكل مباشر بتكوين الجماعات الإرهابية بمختلف أنواعها.	1. عدد اللقاءات والاجتماعات الخاصة بتفعيل اللجنة وإعادة إطلاقها. 2. سرعة وضع برنامج زمني ومادي لتفعيل عمل اللجنة ومدى الالتزام به (تواتر عقد الاجتماعات، التزام الأعضاء بالحضور، الالتزام بتبادل المعلومات....). 3. عدد القضايا التي يتم التعاون فيها بين الدول العربية (عدد الإرهابيين الذين يتم تسليمهم بين الدول، حجم الأموال التي يتم الحجز عليها، عدد الشبكات التي يتم تفكيكها...).

تسلسل	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة المحققة للأهداف الاستراتيجية	النتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الأنشطة	التحديات والعوائق	مؤشرات الأداء (معايير كيفية وكمية لقياس النتائج المتوقعة)
9.	**التنمية المستدامة والعدالة والاجتماعية**	1. التزام الأطراف العربية بالالتزامات ذات الصلة بالتنمية المستدامة. 2. التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الاختصاص للمساهمة في وضع خطط وسياسات ومؤشرات التنمية المستدامة والمساعدة في وضعها موضع التنفيذ. 3. رصد الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة لبرمجة خطط التنمية المستدامة وتحديد الأدوار المطلوبة لتنفيذها. 4. مضاعفة الجهود لإحقاق تكافؤ الفرص أمام المواطنين العرب. 5. تبني خارطة طريق تكون مرجعاً للبرلمانات العربية لتنفيذ خطط ترتبط بالعدالة الاجتماعية. 6. ربط النمو الاقتصادي بعدالة التوزيع وإعادة التوزيع بما يضمن حماية الطبقات الفقيرة ورفع مستوى معيشتها.	1. توحيد الجهود العربية لاستثمار كافة الموارد والطاقات العربية الكامنة والقائمة. 2. توحيد الجهود لبناء هوية اقتصادية عربية مشتركة تمهد للتخطيط للمستقبل العربي. 3. رسم مستقبل اقتصادي واجتماعي عربي يراعي مصالح الأجيال الحالية والقادمة. 4. استثمار كافة الطاقات الكامنة من دون تمييز بما يفضي إلى تعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية. 5. ضمان قابلية استمرار وديمومة النهضات الاقتصادية المحققة من خلال تحصينها اجتماعياً. 6. رضى الشعوب العربية وتحقيق الاستقرار المجتمعي.	1. حالة العوز الشديد التي أفرزتها التطورات الأخيرة والتي لم تترك مجالاً لحفظ حقوق الأجيال القادمة في الموارد العربية المختلفة. 2. التدمير الكبير الذي تعرضت له الموارد العربية البشرية والمادية والمالية والذي سيحتاج لعقود لإعادة ترميمه. 3. سعي الدول العربية، فُرادى، لوضع وتبني استراتيجيات التخطيط الاستراتيجي بعيداً عن المشهد العربي التكاملي. 4. حجم الطبقات الفقيرة الواسع والآخذ بالتوسع ما يجعل من ردم الهوة الطبقية مسألة معقدة، متجاوزة حد الصعوبة. 5. التباين الكبير بين المجتمعات العربية فيما يتعلق بآلية التوزيع وهذا ما يعقد إمكانية تقارب السياسات العربية لتجاوز ذلك. (تم إعادة صياغتها لعدم وضوح الفكرة) 6. ضيق ومحدودية الموارد المخصصة لأهداف اجتماعية في ظل الأزمات التي تعصف بالمنطقة.	1. عدد الملفات التخطيطية التي تنجز بشكل ثنائي أو متعدد لبناء استراتيجيات تنمية مستدامة. 2. حجم الأصول المرصودة لدعم البرامج المشتركة للتنمية المستدامة (علاقة طردية). 3. حجم الاستثمارات في "التنمية المستدامة": الطاقات النظيفة، تنويع الاقتصادات النفطية... (أيضاً علاقة طردية). 4. البرامج المعتمدة لتكافؤ الفرص (التشريعات، القوانين، عدد المستهدفين من المهمشين...). 5. المؤشرات الكمية المالية والنقدية في سياسات إعادة التوزيع (نسب الضرائب المباشرة وغير المباشرة، سياسات وبرامج الدعم وكفاءتها وعدالتها...). 6. تطور حجم الطبقة الوسطى قبل وبعد البدء بالإجراءات المذكورة.

مشروع استراتيجية الاتحاد البرلماني العربي للفترة الممتدة بين الأعوام 2018–2022

"دبلوماسية برلمانية فعالة"

الرؤية

- نتطلع بكل أمل وعمل لدعم وحدة العمل البرلماني العربي في خدمة قضايا المجتمع العربي، ولتحقيق التقدم، ونشر السلام القائم على العدل والتعاون الدولي. وحشـــد الطاقات البرلمانية العربية لمواجهة التحديات التي تواجه أبناء الأمة العربية، وتكريس الجهود البرلمانية العربية لتعميق مفاهيم الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان، ورعاية المعرفة وتشجيع الإبداع، والحفاظ على قيم الحضارة العربية.

الرسالة

- سيعمل الاتحاد على:

أ. تعزيز التعاون البرلماني العربي باعتباره مرتكزاً جوهرياً في التضامن العربي.

ب. تمثيل الإرادة الشعبية العربية من خلال ممثلي البرلمانات العربية في التعبير عن طموحات المواطن العربي وقضاياه.

ج. التنسيق والتعاون بين البرلمانات العربية في مواجهة الأخطار والتحديات التي تهدد الأمن القومي العربي في مختلف مجالاته.

د. التواصـل مع ممثلي السـلطة التنفيذية في البلدان العربية من خلال رئيس الاتحاد ورؤسـاء البرلمانات العربية لتنفيذ قرارات الاتحاد المتعلقة بدعم التضامن العربي.

هـ. إبراز التعاون والتنسـيق والاتفاق على القضـايا والموضـوعات والمشـكلات والأخطار التي تهدد العالم العربي في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، ولدى المنظمات الدولية التي يشارك فيها الاتحاد بصفة مراقب.

و. دعم حقوق الشباب والمرأة والطفل العربي من خلال تعزيز الأدوار التشريعية والرقابية للبرلمانات العربية واستثمار ذلك في المحافل البرلمانية والحكومية إقليمياً ودولياً.

ز. تعزيز التواصل والتعاون مع منظمات المجتمع المدني وجميع المؤسسات العربية الأخرى لتحقيق أغراض هذا الميثاق.

ح. تعزيز الحوار وإقامة الفعاليات البرلمانية المشتركة لتنسيق الجهود العربية في مختلف مجالات التضامن والتعاون العربي.

ط. تعميق ثقافة حقوق الإنسان ونشر مفاهيم الديمقراطية النيابية.

القيم الجوهرية

نحن لا نبتكر، الآن، قيماً جديدة، نغرسها في مؤسساتنا لتحكمَ عملَنا وتؤطِّره، بل نستلُّ، ونستقي هذه القيم من شعوبنا التي لطالما امتلكت إرثاً ومخزوناً قيمياً وأخلاقياً جديراً بأن يكون أُمثولةً تحتذى، **وهذه باقة من هذه القيم:**

1. **احترام الآخر المختلف:** فالاختلاف مصدرٌ للغنى والثراء. إنه اختلاف التكامل لا اختلاف التفاضل. فلا يلغي أحدٌ أحداً بل يكمله. اختلاف الرأي، اختلاف النهج، اختلاف الرؤية، اختلاف المعتقد وغير ذلك، يمكن أن يكون سبباً لنهضة البرلمانات ونتيجةً لنجاحها بهندسة غنى المجتمع وجمع شمله بشموليته، مع المحافظة على خصوصيته.

2. **التعاون:** إقراراً بواقعية الأداء، وعدم القدرة على الحصول على كلِّ شيء في الوقت نفسه؛ وإقراراً بوحدة الانتماء إلى الإنسانية العادلة، فإننا ننشد التعاون المبني على أسس الاحترام المتبادل والندية الإيجابية لتشكيل برلماناتٍ، متضافرةٌ جهودُها، تحقق مجتمعةً أكثر بكثير مما تحققه فُرادى.

3. **تكافؤ الفرص:** لكلِّ مواطن، رجلٍ أو امرأة بصمته الخاصة، ويجب صون هذه البصمة وهذه الخصوصية ومنحها فرصة أداء واجباتها وممارسة حقوقها بشكل كامل غير منقوص وعلى قَدَمِ المساواة بين كافة مكونات المجتمعات. نسهم بذلك بتفادي انتشار الشعور بالتمييز والظلم، وتسهم كذلك في امتصاص الأزمات الناشئة أو التي قد تنشأ عن غياب هذه القيمة (تكافؤ الفرص).

4. **الشفافية والنزاهة:** حيث نكون، كبرلمانات، مؤسساتٍ مسؤولةً تعمل في خدمة شعوبها، بكل مصداقية وجرأة، مدفوعة بأمانة الثقة التي منحتها إياها هذه الشعوب، عبر أصواتها الحرة، لتحقيق أهدافها ومصالحها العادلة. تجد الحوكمة الرشيدة والضوابط الواضحة محلاً واسعاً لها لإرساء هذه القيمة.

5. التجدد والإبداع: نؤمن بأن التطور والازدهار قَدَرُ المؤسسات، والشعوبِ المبدعةِ النابضةِ بالحياة، ونؤمن بأن علينا أن نواكب مسيرة التقدم مستثمرين كافة الإمكانات المادية والبشرية والتقنية المتوفرة وتوظيفها وتمكينها بشكل عقلاني وفعال لما فيه خير الشعوب واستدامة تنميتها المتوازنة والشاملة (اقتصادياً، سياسياً، اجتماعياً، مؤسسياً وبيئياً).

الأهداف الاستراتيجية

الهدف 1: القضيةُ الفلسطينيةُ قضيةَ العرب الأولى

لا تزالُ القضيةُ الفلسطينيةُ، قضيةَ العرب الأولى، تراوحُ مكانَها في ظلِ استمرارِ الخططِ الاستيطانية والتهويديةِ الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. لقد استغلتْ إسرائيلُ الأوضاعَ غيرَ المستقرةِ التي مرّت بها أمتنا العربيةُ خلالَ الأعوامِ الماضيةِ لتمضي قُدُماً في خططِها التوسعيةِ الاستيطانيةِ، سواءٌ في القدسِ الشرقية أو أراضي الضفةِ الغربيةِ، ولم تتوقف قطُّ عن نهجِها المعتادِ في الاستيلاءِ على الأراضي العربيةِ وطردِ سكانِها الأصليينَ منها، وقابلت المحاولاتِ العربيةَ لإحياءِ عمليةِ السلامِ بالرفضِ والتعنُتِ الواضحِ وسياسةِ المماطلةِ التي دأبت الحكوماتُ الإسرائيليةُ المتعاقبةُ على اتباعِها، وما زالَ مسلسلُ تهويدِ القدسِ والتوسعِ الاستيطاني مستمراً رغم الضغوطِ الدولية لوقفِه.

سيعمل الاتحاد على إنشاء لجنة برلمانية دائمة لدعم صمود الشعب الفلسطيني.

سيعمل الاتحاد أيضاً إلى فضح القوانين العنصرية، التي أقرّها الكنيست الإسرائيلي المزعوم، أو تلك التي في طور الإقرار، وتبيين مخالفاتها الخطيرة والدّائمة لميثاق الاتحاد البرلماني الدّولي وأنظمته، وانتهاكاتها الجسيمة للقانون، والمعاهدات الدّوليّة، ولمبادئ حقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة، والمطالبة باتخاذ إجراءات عملية بحق الكنيست، وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية، وإعلام الجهات ذات الصلة، وعلى رأسها الاتحاد البرلماني الدولي، وغيره من الجمعيات البرلمانية، خاصة المتوسطية والأورومتوسطية، إذ إنه من غير المقبول على الاتحاد البرلماني الدولي أن يظل صامتاً أمام مخالفة مبادئه وانتهاك ميثاقه ونظامه الأساسي، من قبل عضو فيه (الكنيست الإسرائيلي المزعوم)، على مسمع ومرأى

من برلمانيي العالم، دون اتخاذ أي إجراءات بحقه أو مطالبته بالتوقف عن تلك الانتهاكات الجسيمة لميثاقه ونظامه الأساسي. ولن يألو الاتحاد جهداً لاستخدام كافة المنابر الدولية والإقليمية لتنفيذ هذا التوجه، ومستخدماً كافة وسائل التواصل الإعلامية والإعلانية الممكنة لفضح هذه القوانين العنصرية. كما سيكون من الضروري اتخاذ خطوات عملية لدعم الشعب الفلسطيني مادياً ومالياً ومعنوياً لتعزيز صموده لمواجهة إرادة القتل الإسرائيلية.

الهدف 2: الدبلوماسية البرلمانية:

تحتم المرحلةُ الراهنةُ، أكثر من أي وقتٍ مضَى، تدعيمَ العملِ العربي المشتركِ وتعزيزِ آلياتِه، لا سيمَا في ظل مواجهة تحدياتٍ مشتركةٍ، تفرضُ تبني إجراءاتٍ حاسمةٍ، يأتي في مقدّمتها استعادةُ التضامنِ العربِي الذي صارَ مطلباً عاجلاً وضرورةً ملحّةً في ظلِ تعدُّدِ دوائرِ تهديدِ الأمنِ القومي العربي، سواءٌ بالنسبة إلى الوطنِ العربي في مجملِه أم فيما يتصلُ ببعضِ أقطارِه.

ونحنُ البرلمانيين، ممثلون للشعوبِ العربيةِ، يتعينُ علينا أن نشاركَ في جهود استعادةِ تضامُنِنا العربي، وأن نفتحَ الطريقَ لمرحلةٍ جديدةٍ تُعلِي المصالحَ العربيةَ فوقَ كلِّ اعتبارٍ، وترقَى لمستوَى تطلعاتِ شعوبِنا.

سيستمر الاتحاد البرلمانِي العربِي، بذل جهوده الدؤوبة سواءٌ على صعيد إقامةِ جسورٍ من التفاعل بين البرلماناتِ العربيةِ والبرلماناتِ الأخرى في القضايا ذاتِ الاهتمامِ المشتركِ، أم على صعيدِ التنسيقِ الفاعل بين البرلماناتِ العربيةِ، وتقريبِ وجهاتِ النظرِ لخلقِ موقفٍ عربِي موحّدٍ حولَ القضايا والأزماتِ التي تمسُّ المصالحَ العربيةَ (في فلسطين وسوريا والعراق واليمن وليبيا).

يدرك الاتحاد جيداً خصوصية المرحلة الحالية التي تمرُ بها أمتُنا العربيةُ والتي تتطلب تكثيفَ العملِ العربي المشتركِ، واتباعَ استراتيجيةٍ عربيةٍ محددةِ الأهدافِ والوسائلِ، يشاركُ في وضعِها وتنفيذِها البرلمانيون العربُ، جنباً إلى جنبٍ مع الحكوماتِ العربيةِ. لقد أصبحَ تنامِي الوعِي العربِي بحجمِ التهديداتِ وبجسامةِ المسؤوليةِ الملقاةِ على عاتقِ البرلمانات العربية أمراً ملحّاً، واختياراً حتمياً لخلق إرادةٍ عربيةٍ مشتركةٍ تدعمُ أواصرَ التعاونِ العربي المشتركِ في المجالاتِ كافة.

إنّ التّعاون العربي المشترك لم يعد ترفاً، بل ضرورة ملحّة في عالم أصبحت فيه التّكتّلات سمة أساسيّة ومصدر قوّة، وإذ تمثل البرلمانات العربية رافعة مهمّة وأساسيّة لكيانات التّمثيل الشّعبي وحقوق المواطنين، فإن الاتحاد يتطلّع بثقة وعزيمة لمدّ جسور التّعاون المشترك، وإرساء لُبنةً جديدة في بُنيان عملنا العربي، استكمالاً لمسيرة الاتحاد البرلماني العربي العريقة.

يمكن أن تكون الدبلوماسية البرلمانية ثنائية أو متعددة من خلال تبادل اللقاءات والاجتماعات الثنائية أو المتعددة بين مختلف المؤسسات البرلمانية الإقليمية والعالمية للتباحث والتشاور في كافة القضايا ذات الاهتمام المشترك على أن يتم التنسيق مع المعنيين في السلطات التنفيذية في دول تلك المؤسسات البرلمانية، وسنسعى جاهدين لاستثمار كافة القنوات الفعالة للدبلوماسية البرلمانية بما يخدم قضايانا المحقة. كما ونؤكد على أن الدبلوماسية البرلمانية لن تكون منافسة أو بديلة للدبلوماسية الرسمية للدول، بل ستكون مكملةً وداعمة لجهود هذه الأخيرة بحيث تتضافر كافة الجهود المخلصة خدمةً للقضايا العادلة للشعوب.

الهدف 3: تعزيز الحوار البرلماني:

يهدف الحوار البرلماني إلى فتح قنوات للتواصل وتبادل الأفكار في مسعى لتقريب وجهات النظر حول القضايا الإشكالية وتعزيز نقاط التقارب وتحصينها. كما تشكل الحوارات البرلمانية بوابةً لفرص لاحقة تؤسس لحوارات رسمية بين حكومات الدول. تشكل لغة الحوار لغة حضارية سيصر الاتحاد البرلماني العربي على التواصل بها مع كافة الشركاء لتحقيق المصالح المشتركة التي تخدم شعوب العالم. سيسعى الاتحاد إلى تكثيف اللقاءات والحوارات مع الشركاء المعنيين بما يتناسب وحجم التحديات القائمة وحجم القضايا التي تتطلب المتابعة من الإرهاب، الاحتلال، إلى الهجرة، إلى الفقر، إلى التلوث البيئي وغير ذلك.

1- الحوار البرلماني العربي ـ الأوروبي:

يتم هذا الحوار من خلال عدة أقنية:

- إعادة إحياء الرابطة البرلمانية للتعاون العربي-الأوروبي التي تأسست عام 1974 والتي تضم عدة فئات من البرلمانيين في مختلف برلمانات دول الاتحاد الأوربي. درجت العادة على أن يعقد اجتماع سنوي لهذا الحوار بالتناوب بين العواصم العربية والأوروبية.
- مع البرلمان الأوروبي الذي يمثل تجربة فريدة في إطار العمل البرلماني الجماعي الذي يتجاوز الحدود الاقليمية للدول. ونجح الاتحاد في إقامة علاقة مع هذا البرلمان عقدت في إطارها عدة لقاءات موسعة شارك فيها برلمانيون من الجانبين العربي والأوروبي.
- مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا وتركز اجتماعات الحوار بين البرلمانيين العرب والأوروبيين على مناقشة القضايا السياسية (لاسيما القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربي-الإسرائيلي) والقضايا الاقتصادية والثقافية التي تخدم تعزيز العلاقات العربية-الأوروبية في مختلف المجالات. وسيكون لتفعيل الحوار مع هذه الجمعية أثر إيجابيٌ يوظف في خدمة الهدف الأول المتمثل بالتأكيد على محورية القضية الفلسطينية والسعي إلى حلّها بشكل عادل وشامل.

2- الحوار البرلماني العربي ـ الإفريقي:

تمثل إفريقيا ثقلاً سياسياً هاماً على الساحتين الإقليمية والدولية كما وترتبط الدول الإفريقية مع الدول العربية بصلاتٍ وروابط جغرافية وتاريخية وسياسية واقتصادية وثقافية. وتأسيساً على حرص الاتحاد البرلماني العربي على إقامة علاقات جيدة مع البرلمانات الإفريقية من خلال الاتحاد البرلماني الإفريقي، فإن الاتحاد سيستمر في تعزيز أواصر الانفتاح على الحوار البرلماني العربي-الإفريقي وسيعمل على تعزيز دورية اجتماعات هذا الحوار لضمان التنسيق مع كافة الأطراف التي يمكن أن تخدم القضايا المشتركة. لذلك، يتطلع الاتحاد، من خلال هذا الحوار، إلى إرساء علاقات تعاونيّة اقتصادية واجتماعيّة وبيئيّة، تسهم في الارتقاء بالمواطن الإفريقي وبالمواطن العربيّ، اقتصادياً واجتماعياً

وثقافياً، فيكون مواطناً منتجاً للحضارة مشاركاً فيها، بانياً في لَبناتِها، بعيداً من كل ما نراه من إرهاب تمارسه فئة من هنا، وفئة من هناك، تطيح بالإنجازات وتدمّر الفرص، وتمحق الأحلام.

الهدف 4: تنشيط عمل لجنة المرأة في الاتحاد البرلماني العربي

سيسعى الاتحاد إلى تعزيز دور المرأة فيه غير متجاهلٍ أهمية هذا الدور الذي يشكل نصف طاقة الأمة العربية وإمكاناتها البشرية في سياق تفعيل وتعزيز لجنة المرأة البرلمانية.

ينطلق الاتحاد في تأكيده على أهمية تعزيز دور المرأة من معاينة واقع المجتمعات العربية الذي يُظهر إغفالاً متفاوتاً لدور المرأة في صناعة الحياة العامّة، إن في السياسة أو الاقتصاد أو الأمن. ولا يخفى ما لهذا الإغفال يولّد ارتدادات فكرية وثقافية وسياسية وأمنيّة غير محمودة، كما لا يخفى الإيجابيات التي ستنشأ عن إعطاء المرأة دورها الذي تستحق، بما تملك من قدرات وطاقات، إذ ستكون حال المجتمعات العربيّة والمجتمعات البشرية كافّة، وبلا شك، أفضل مما هي عليه اليوم.

يدرك الاتحاد أنه لا يكفي للمرأة العربية أن تعترف التشريعات والدساتير العربية بالحقوق السياسية للمواطنين دون تمييز بين الجنسين، بقدر ما يجب السعي الحثيث لإرساء ممارسة هذه الحقوق وجعلها واقعاً فعلياً. بالطبع لا تقع حقوق المرأة السياسيةُ في مقدمة ما يطمح الاتحاد لتحصيله والتأكيد إليه فدون ذلك مقومات تمكين المرأة من ممارسة حقوقها السياسية معبراً عن ذلك بتمليكها حقوقها التربوية، والتعليمية، وعلى وجه الخصوص تملكها حقها بالحصول على حياة كريمة وصحية تسمح لها بالاضطلاع بحقوقها السياسية، والوصول إلى مواقع صنع القرار وتحمل المسؤولية. فوصول المرأة إلى حقوقها السياسية والبرلمانية، لم يعد مطلباً من مطالب العدالة والديمقراطية فحسب، بل أصبح شرطاً لازماً لاستكمال متطلبات نهضة المجتمعات مادياً ومعنوياً بما يعزز فرص انطلاق تنمية (أو تنميات: سياسية، اجتماعية، اقتصادية...)، مستدامة وسليمة.

سيكون من الضروري اعتماد برامج إعلامية مباشرة لدعم دور المرأة ومساهمتها في بناء المجتمعات العربية، بعيداً عن الأدوار التقليدية للمرأة وحقوقها الطبيعية المتمثلة بالمساواة والعدالة وتكافؤ الفرص. يحتاج القيام بذلك بفاعلية إلى التركيز على محورين اثنين، يتمثل الأول بتعزيز ثقة المجتمع بالمرأة وطاقاتها المجتمعية الخلاقة، بينما يتمثل الثاني بتعزيز ثقة المرأة بنفسها وبأهمية الاضطلاع بأدوارها لتجاوز كافة الصعوبات والتحديات التي قد تقف في وجه تبوئها مكانتها التي تستحقها والتي تحتاجها المجتمعات العربية.

الهدف 5: تعزيز دور الشباب

يدرك الاتحاد أهمية دور الشباب في المجتمع كما يدرك أهمية تربية جيل شاب عربي وطني واع ومبدع، ليس من أجل متابعة المسيرة الحالية في المستقبل، بل لكي يكون منذ الآن شريكاً فاعلاً في صوغ خطط المستقبل وتنفيذها والاستعداد للسير بها قدماً. يؤمن الاتحاد بأن الوقت قد حان ليضطلع جيل الشباب العربي بمسؤولياته الوطنية.

يحتاج مثل هذا الدور بالطبع لمقدمات ومتطلبات يجب العمل على توفيرها ومنها بالطبع تعزيز تمثيل الشباب في المؤسسات الوطنية والبرلمانية والتنفيذية على قاعدة مزج طاقة الشباب بحكمة وخبرة الرجال، فدمج حماس وإبداع الشباب مع تجربة وحكمة القدامى كفيل بخلق قيادة مسؤولة، مبادرة ومبدعة.

سيعمل الاتحاد على اتخاذ الخطوات المناسبة لتفعيل دور الشباب في المجتمع وعلى وجه الخصوص:

- بناء مجتمع شاب مؤمن بانتمائه لمجتمعه وهويته العربية الأصيلة، وواعٍ للمشكلات التي يعاني منها، ومصممٍ لبناء غدٍ يتجاوز هذه المشكلات.
- بناء جيل واثق من نفسه، يمتلك روح المبادرة والمنافسة الإيجابية يتحمل مسؤولية صنع الفرص والنجاحات فلا ينتظرها من غيره.

- بناء جيل عقلاني ينشأ على الاعتدال والوسطية والموضوعية في مقاربته لكافة القضايا التي تشغل مجتمعه، ويسهم في أخذها إلى ما فيه مصلحة الشعب بكافة أطيافه.
- التأكيد على الجيل المتعلم المواكب للثورة الثقافية والتكنولوجية والقادر على استيعاب مخرجاتها والتأثير فيها بشكل إيجابي ونقلها بشكل سليم إلى المجتمعات العربية.
- توفير كافة مقومات إنتاج جيلٍ من الشباب يتبنى القضايا العلمية والاجتماعية والاقتصادية التنموية التي من شأنها تعزيز مكانة شعوب ودول المنطقة العربية بين شعوب ودول العالم.
- الإيمان بالمشاركة المجتمعية البرلمانية، والانتخابية، والاجتماعية.

الهدف 6: إعادة إحياء لجنة السوق العربية المشتركة

لم يعد العمل العربي المشترك خياراً فينظر في الأخذ أو عدم الأخذ به، بقدر ما أصبح حتمية يفرضها سلوك السير في طريق البقاء بين مصاف الدول الرائدة، أو تلك الساعية على طرق الريادة. ففي عالم التكتلات والأحلاف، وسيادة مبادئ "اقتصاديات الحجم" "Economies of Scale" يجب أن يكون التضامن والتعاون الاقتصاديين سبيلاً لفتح بوابات التقارب السياسي والدبلوماسي بين الشعوب والدول العربية لا أن يكون أداة ضغط وعقوبة تكرس بعض الحالات الإشكالية التي تشهدها المنطقة.

فالتغيّرات الحاصلة في العالم باتت تفرض تحديات تقترن بالعولمة وبالأخذ في آليات السوق، الأمر الذي بات يفرض بدوره أعباءً اقتصادية واجتماعية وسياسية عدة على الإنسان العربي بوجه عام، فإنه يرى أن العبء الأكبر سيقع على الفئات الهشة التي لا تمكّنها ظروفها الاجتماعية والأطر الدستورية والقانونية القائمة من مواجهة هذه التحديات بكفاءة.

لا تعتبر السوق العربية المشتركة قراراً سياسياً بقدر ما هي واقع حقيقي يحتاج لإرادة سياسية للاعتراف به ووضع مفاعيله موضع التنفيذ بما يخدم شعوب المنطقة العربية. يؤيد ذلك ما يميز هذه السوق من التنوع الكبير والغنى الواسع من الموارد والإمكانيات المادية والمالية، مشفوعةً بطاقات بشرية وشبابية تسمح بالتأسيس لاستراتيجية اقتصادية مبنية على التكامل والاندماج بين هذه الطاقات الكبيرة. يؤكد الاتحاد أيضاً على أن مفهوم السوق العربية المشتركة لا يقتصر على الحدود الضيقة للتبادل التجاري بين بلدانه، أو لحركة رؤوس الأموال والعمالة، بل يتعدى الأمر ذلك ليصل إلى فلسفة السوق المعاصرة ببنيتها المؤسسية (المالية، والمصرفية، والإنتاجية، والعمالية، والإعلامية...) والثقافية والاستثمارية. باختصار: إدماج البنية الفوقية للسوق المشتركة ببنيتها التحتية لإنتاج تكامل مستدام يلحظ انتماء هذه السوق والوحدة التي تجمع مكوناتها. يشكل تفعيل السوق العربية المشتركة فرصة حقيقية لتدوير حلقات الإنتاج–الاستهلاك العربي ويسهم في تحصين الكثير من الملفات الحساسة كالأمن الغذائي، والأمن الدوائي، والأمن الزراعي، والصناعي والطاقوي... والتي أصبحت بمجملها لا تقل أهمية عن الأمن والاستقرار بمفهومهما التقليدي.

الهدف 7: توحيد التشريعات غير الخلافية في الوطن العربي

يؤكد الاتحاد على أهمية تعزيز دوره في توحيد القوانين في إطار تشريع عربي شامل. بالطبع، يتطلب تحقيق ذلك إجراء حوار معمق حول تمكين البرلمانات العربية من بحث مثل هذه التشريعات والاتفاق على تأطيرها بحيث تصبح مشابهة للاتفاقيات الدولية. كما إنه من الأهمية بمكان توفيق مثل هذه التشريعات مع الدساتير والنصوص القانونية والتشريعية الوطنية. لذلك يعتبر طرح الموضوعات غير الخلافية من الأمور التي تسهل ذلك.

لضمان اتخاذ خطوات عملية وفعلية على أرض الواقع، سيكون من الأهمية بمكان وضع آلية للعمل ببرنامج مادي وزمني معين يسمح بتتبع هذه العملية ورصد تطورها وتبيين الصعوبات التي قد تواجهها متطلبات تجاوز هذه الصعوبات.

ومن الرؤى العملية التي قد تُطرح في هذا البحث في إمكانية تصنيف وتقسيم التشريعات غير الخلافية ضمن مجموعات أولويات ومستويات محددة تسمح بتشكيل تصور حول أهم القوانين غير الخلافية التي يمكن توحيدها على اعتبار امتلاكها أرضيات ومنطلقات مشتركة بين جميع البلدان العربية من خلال الإطار الدستوري والاتفاقيات الدولية وهي بالترتيب أولاً تشريعات داعمة للحياة على الأرض وتشريعات داعمة للمجتمع وتنميته وتحافظ على ثقافته وتراثه المادي والمعنوي وتشريعات اقتصادية تنموية. وسبق للشعبة البرلمانية الإماراتية أن اقترحت البدء في توحيد قطاع التشريعات الثلاث: التشريعات المتعلقة برعاية الأمن الاجتماعي وحقوق الإنسان، والتشريعات المتعلقة بالبيئة والمناخ والتلوث، والتشريعات المتعلقة بالتراث الثقافي والحضاري وحمايته.

سيتم العمل استناداً إلى قرار الدورة 20 للجنة التنفيذية التي عقدت في القاهرة 08 أيلول/ سبتمبر 2016 بإقرار توصية لجنة الفريق القانوني التي اجتمعت في القاهرة بتاريخ 2016/09/05 بوضع إطار عام (نموذج استرشادي) للقوانين المبينة أدناه، من قبل الأمانة العامة للاتحاد بالاستعانة بالخبراء القانونيين:

8. البيئة.
9. الإرهاب.
10. التعليم.
11. مكافحة المخدرات.
12. المرأة والطفولة.
13. الجرائم الإلكترونية.
14. الاستثمار والتنمية.

الهدف 8: تفعيل الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب

يؤكد الاتحاد على الحاجةِ الماسّةِ إلى تفعيل الاتفاقية العربيةِ لمكافحةِ الإرهابِ، وجميعِ الاتفاقياتِ والبروتوكولاتِ ذاتِ الصلةِ التي تضمنُ تجفيفَ منابعِ الإرهابِ ومصادرِ تمويلِه، وتتبّع مرتكبي الجرائم الإرهابيةِ ومعاقبتهم العقابَ الرادع. ليس لكي نبعد عن أنفسنا ومنطقتنا تلك التهمة التي راحت تلاحقنا، والمتمثلة بالإرهاب والتطرف، إنتاجاً، أو تصديراً، أو دعماً، أو رعاية، أو حماية...، بل لكي نحمي أوطاننا وشعوبنا من تبعاته ونتائجه التي لا تقف عند حدود الدمار المادي فحسب.

أمام ما تشهده بعض السّاحات العربيّة، من نزاعات وحروب وأزمات، يشكّل درساً لنا جميعاً أنّ الصدام والتّنازع والتّقاتل، لا تولّد إلّا الدّمار والخراب للبشر والحجر على حدّ سواء. لذا، يجد الاتحاد أنه لا مناصّ من تجنّبه، إلّا في العمل العربي المشترك، ومنطلقه العمل

البرلماني المشترك، عبر إصدار تشريعات وقوانين، تنظّم العلاقات بين الشّعوب العربية، وتحقّق رؤاهم وطموحاتهم، وتبعد شبح الفقر عنهم، كما وتبعد عن بلادنا العربية هذا القتل والدّمار ونزرع بدلاً منه الحياة والأمل. كما يؤكد على أهمية قيام الدول العربية، من خلال مؤسساتها المعنية، باتخاذ الخطوات اللازمة نحو تبادل المعلومات والتعديل بها وذلك فيما يتعلق بأعمال وتحركات الإرهابيين والشبكات الإرهابية بحيث يتم تجنب أي أعمال يمكن أن تضر بأي بلد عربي.

الهدف 9: التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية

التنمية المستدامة

يرى الاتحاد أن التنميّة المستدامة ضرورة قصوى، لجعل شبابنا، شباب سلام لا عنف، شباب بناء لا هدم، شباب محبّة لا كراهية، شباب طمأنينة لا إرهاب. إنّ غذاء الإرهاب هو الفقر، والجهل والأمّية والتّخلّف، فإذا تمّت معالجة الأسباب انتفت النتيجة حتماً.

يتمثل هذا الهدف، بشكل رئيس، بالسعي للتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه الدول العربية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، التي تتمثل بالأساس في العوز والنقص الحاد في الموارد المائية، كماً ونوعاً، بالإضافة إلى محدودية الأراضي الصالحة للاستخدام، والاستهلاك غير العقلاني لمصادر الطاقة والثروة الطبيعية، وزحف المدن باتجاه المناطق الريفية والتشوه الجغرافي الذي رافق النهضة العمرانية، وما يترتب عليها من مشاكل، فضلاً عن تدهور المناطق البحرية والساحلية والرطبة. وغني عن البيان أن التحديات الاستثنائية التي تواجه المنطقة العربية لا سيما في السنوات الأخيرة، بسبب غياب السلام والأمن وعدم الالتزام بالشرعية الدولية والعدالة السياسية وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة في بؤر الصراع في المنطقة، تساهم في المزيد من تدهور الموارد الطبيعية والتلوث والمعاناة الإنسانية والفقر وسوء الأحوال المعيشية. واستنزاف الموارد الموجودة أو تدميرها مما يعني حرمان الأجيال الحالية والقادمة من التمتع بمخرجاتها، وهذا ما يترك هذه الأجيال أمام اختبارات قاسية، إن لجهة ترميم الموارد المهدورة أو لخلق وإيجاد موارد أخرى بديلة تستطيع ضمان استمرارية الإنسان العربي لأدائه لرسالته بكل مسؤولية.

يتطلب الاضطلاع بمسؤوليات التنمية المستدامة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص ما يلي:

- التزام كافة الأطراف العربية بجميع المبادرات والاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة بالتنمية المستدامة إن بشكل مباشر أو غير مباشر.
- السعي إلى تعزيز التعاون مع منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية المعنية بالتنمية المستدامة والاستفادة من خبراتها في التخطيط التنموي والبرامج والسياسات الآيلة لوضعها موضع التنفيذ.
- الانفتاح على التعاون الدولي الثنائي والمتعدد (الصين وأميركا اللاتينية...).
- السعي إلى تأمين الموارد المالية اللازمة لتمويل مشاريع التنمية المستدامة من خلال الصناديق التمويلية التخصصية أو من خلال توفير تمويل خارجي بشروط مناسبة.
- توفير بيئة اقتصادية وتشريعية مناسبة لتشجيع الاستثمار الخاص العربي والأجنبي (المباشر أو غير المباشر) وبناء جسور من التشاركية بين القطاعات الخاصة والحكومية بحيث يكون هدفها تحقيق التنمية المستدامة المتوازنة والشاملة بأبعادها: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية.

العدالة الاجتماعية:

في الوقت الذي يتصاعد فيه الإقصاء وعدم المساواة، على المؤسسات البرلمانية أن تضاعف الجهود لضمان وصول كل فرد، دون تمييز، إلى السبل الكفيلة بتحسين وجوده ووجود الآخرين. وأن تنشد بناء مجتمعات شاملة، وأن تعزز العمل اللائق، وأن تدعم أسس الحماية الاجتماعية، وأن تعيد إلى المجتمع من هم على هامشه. لذلك لا بد من وضع العدالة الاجتماعية في صلب العمل البرلماني.

في سبيل تضافر الجهود الرامية لتحقيق العدالة الاجتماعية، سيكون من الضروري تبني خارطة طريق مرجعية للبرلمانات لتنفيذ خطط العمل التي تهدف لا لوضع السياسات العامة المرتبطة بالعدالة الاجتماعية فحسب، بل وتكاملها أيضاً، من خلال نهج شامل أفقياً، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (ODD).

يذكر الاتحاد هنا بأن منظمة العمل الدولية (OIT) اعتمدت في حزيران (يونيو2008)، "إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة " وكانت من جانبها قد أرست أساساً جديداً ضرورياً لتعزيز العدالة الاجتماعية في مختلف أبعادها، وذلك بفضل " أجندة العمل اللائق" القائمة على أربعة أهداف استراتيجية غير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتكافلة، وهي:

- خلق فرص العمل.
- المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.
- الحوار الاجتماعي.
- الحماية الاجتماعية.

يؤكد الاتحاد على أن للنمو الاقتصادي ببعده التجاري النفعي وجهاً آخر لا يجب إغفاله وهو البعد الاجتماعي. ويجب علينا أن نتذكر دوماً أن البعد الاجتماعي يجب أن يكون شرطاً ملازماً للنمو الاقتصادي حتى يعطيه شرعيته الأخلاقية. هذا وتلعب سياسات التوزيع وإعادة التوزيع الدور الأكبر في توزيع حصص العوائد بما يضمن العدالة الاجتماعية.

فإن كان صحيحاً أن العولمة والترابط، من خلال التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال، وأيضاً التقدم التكنولوجي، تقدم فرص جديدة لنمو الاقتصاد العالمي والتنمية وتحسين مستوى المعيشة في العالم بأكمله، تظل الحقيقة أن هناك مشاكل ملحة لا تزال قائمة، وهي انعدام الأمن والفقر والإقصاء وعدم المساواة داخل المجتمعات وفيما بينها، والتي لا تزال البلدان النامية وبعض الدول التي تمر بمرحلة انتقالية تعاني من صعوبة الاندماج في الاقتصاد العالمي والمشاركة على أكمل وجه. ومع ذلك، فإن النمو الاقتصادي العام والمستمر، الذي يدخل في إطار العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، هو أمر حيوي لاستدامة السلام والاستقرار العالميين.

هذا وتعني العدالة الاجتماعية فيما تعني تمكين جميع الأشخاص وتعزيز تكاملهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بغض النظر عن العمر، الجنس، الإعاقة، العرق، الانتماء الاثني، الموطن، الدين، الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، كما تعني أيضاً: ضمان تكافؤ الفرص والحد من عدم المساواة في النتائج، بما في ذلك استبعاد القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتشجيع اعتماد القوانين والسياسات والتدابير المناسبة في هذا الصدد.

الأهداف التمكينية المساعدة:

ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. وإدراكاً من الاتحاد لأهمية تجهيز بنيته التحتية وتحديثها كماً ونوعاً بحيث تمكِّن الاتحاد من إنجاز المهام المطلوب أداؤها والأهداف الاستراتيجية المطلوب الوصول إليها بكل فاعلية وكفاءة. بلا شك تمثل مؤسسة الأمانة العامة للاتحاد المفصل الإداري الهام الذي يعوَّل عليه لمتابعة قرارات وتوجهات الاتحاد لوضعها موضع التنفيذ. لهذا كله، كان لا بد من الاهتمام بالبنية الإدارية والتنظيمية وتلك المتعلقة بالموارد البشرية والشبكة المعلوماتية، فكان التركيز على تحقيق الأهداف المساعدة أو التمكينية التالية:

الهدف الأول: تطوير القدرات الفنية والإدارية للأمانة العامة لمواكبة أهداف الاتحاد وتحقيقها

تشكل البنية الإدارية العامل المؤسسي لأهداف الاتحاد ومن الضروري التركيز على تخطيط الأنشطة بحيث تكون مناسبة لتنفيذ أهداف الاتحاد بكل كفاءة وفاعلية. ولما كانت الأهداف الاستراتيجية أهدافاً نوعية تقتضي فهماً عميقاً لها من قبل القائمين على متابعتها، فمن المفترض التأكد من جاهزية الكوادر الإدارية الموكلة بهذه المهمة.

لا يبدو تطوير القدرات الإدارية والفنية مسألة سهلة أو بسيطة فهي تستلزم حسابات دقيقة توصل إلى توازن كمي ونوعي، بلا إفراط وتفريط في حجم الكوادر ونسب تأهيلها بحيث:

- لا تكون قاصرة عن أداء المهام الموكلة بها، فتسبب انقطاعات في سلسلة إنتاج أعمال الاتحاد وتضيع جهود الأعضاء.
- لا تكون فائضة عن الحاجة فتمثل عبئاً إدارياً ومالياً يثقل كاهل الاتحاد ويقلل من مرونته.

ينطوي برنامج تطوير القدرات الفنية والإدارية على توزيع وإعادة توزيع الكوادر الإدارية والفنية بما يتناســـب والمهام الملقاة على عاتقهم ضمن برنامج واضح لـ "إعادة الهيكلية المؤسسية" التي ستشمل العناوين التالية:

1) **الهيكل التنظيمي: ويتضمن هذا المجال النشاطات التالية:**

- **تعيين الكوادر البشرية وفق الهيكل التنظيمي الجديد للأمانة العامة للاتحاد.**

2) **تطوير الموارد البشرية وإدارتها: ويتضمن هذا المجال النشاطات التالية:**

- **استكمال تعيين الكوادر البشرية للأمانة العامة للاتحاد.**
- **تطوير برامج تدريبية للكوادر البشرية.**
- **وضع الشروط المرجعية للكوادر البشرية.**
- **تطوير مدونة سلوك لموظفي الأمانة العامة للاتحاد (code of conduct).**

الهدف الثاني: رفع مهنية الإطار التنظيمي والموارد البشرية للأمانة العامة

يتم عن طريق رفع الكفاءة التنظيمية، وإدارة الموارد البشرية، وزيادة معرفة الموظفين بالمهام ذات الطابع البرلماني، وتعزيز التفاعل البنّاء مع مختلف الجهات المعنية.
ينطوي تحقيق هذا الهدف على بعدين رئيسين:

يتعلق البعد الأول بتأهيل الشبكة الإدارية الداخلية للأمانة العامة، تكاملاً مع الهدف التمكيني السابق، بحيث تكون بنية العمل التنظيمية مريحةً بالنسبة للكوادر العاملة وتساعدهم في أداء عملهم دون إبطاء أو خلل. ينطوي هذا البعد أيضاً على الحرص على نشر

"الثقافة المؤسسية" "Institutional Culture" بين كوادر الأمانة العامة للاتحاد. بمعنى أن يكون هناك جذر ثقافي مشترك لكافة العاملين في مؤسسة الاتحاد، بعيداً عن التخصصات الدقيقة للكوادر، ويتعلق بثقافة العمل البرلماني وخصوصيته وأهميته بل وقدسيته. يسهم فهم الكوادر لطبيعة الرسالة التي تؤدها مؤسسة الاتحاد بشكل مباشر في تحسين أداء الكوادر ويعزز الانتماء التنظيمي والمؤسسي لديهم.

يتعلق البعد الثاني: بتعزيز قدرة الأمانة العامة على التعامل بكل مرونة وتفاعلية مع المؤسسات البرلمانية وغير البرلمانية الشريكة خارج الأمانة. فالأمانة العامة تمثل نقطة وصل بين العديد من المؤسسات المعنية بتنفيذ الأهداف الاستراتيجية المذكورة أعلاه. في سبيل ذلك، سيكون من الضروري التأكد من جاهزية وقابلية البنية الإدارية والتنظيمية الداخلية لإدارة ملف التعامل مع شركاء التعامل الخارجيين بكل مسؤولية بحيث يكون قادراً على نقل الرسائل إلى هؤلاء الشركاء بكل وضوح واستقبال ردودهم ومشاركاتهم والتعامل معها وإحالتها إلى الجهات المعنية بمتابعتها بسرعة وكفاءة في حال اقتضى الأمر ذلك.

من الأهمية بمكان أيضاً أن يترافق ذلك مع تحديث مسارات تدفق البيانات والمعلومات والملفات بين المستويات الإدارية المختلفة للاتحاد للتأكد من التكامل في الأدوار وعدم التعارض في المهام.

الهدف الثالث: تحديث إجراءات العمل

تتم عن طريق تحسين قواعد الإجراءات، وإعداد نظام لسير العمل، وبلورة استراتيجية للبرلمان الإلكتروني.

يمكن تمييز ثلاثة مكونات رئيسة لهذا الهدف:

المكوّن الأول: تحديث قواعد إجراءات العمل: من خلال الاعتماد على بنية إدارية أكثر عصرية من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة وأساليب التواصل الإداري الحديث، وكذلك من خلال تقليص الروتين المطلوب للإنجاز وأداء المهام، ومراجعة كافة الإجراءات

القائمة واستبعاد غير المبرر منها. يندرج تحت هذا المكون أيضاً مراجعة الصيغ والأشكال المكتبية المعتمدة لدى الأمانة العامة وتحديث القديم منها واقتراح صيغ جديدة تواكب التطور المكتبي والإداري بحيث يسهل أداء المهام الإدارية.

المكوّن الثاني: تنظيم سير العملية الإدارية من خلال وضع نظام إداري واضح يعتمد على أدلّة العمل الإرشادية مشفوعة ببرمجة وظيفية وزمنية للمهام والإجراءات المطلوب إنجازها. يمكن الوصول إلى ذلك أيضاً من خلال هندسة وإعادة هندسة الإجراءات الإدارية لخلق بيئة عمل مثلى.

المكون الثالث: الانتقال إلى جيل جديد من الأداء الإداري يعتمد على مخرجات الثورة التقنية والتكنولوجية ويعتمد الشبكة الالكترونية كحامل رئيس لأنشطة أمانة الاتحاد. يسهم اعتماد العمل الالكتروني لتحقيق عدد من الأهداف نذكر منها:

- السرعة في إنجاز الأعمال والأنشطة المطلوبة (استقبالاً ومعالجة وإرسالاً).
- سهولة الأرشفة والمتابعة.
- القدرة على تنميط الأعمال التي تتطلب ذلك.
- تقليل التكاليف وزيادة المردود (لا سيما على المديين المتوسط والطويل) بعد استكمال إنشاء البنية التحتية اللازمة.

وعلى وجه التحديد، يتضمن تطوير الإجراءات ومنهجية سير العمل وتحديثها النشاطات التالية:

- **تطوير منهجية عمل الأمانة العامة (business process).**
- **تطوير آليات سير العمل من خلال تطوير أفضل معايير الإدارة الحديثة والرشيدة وتطبيقها، وتطبيق آلية الإدارة المبنية على النتائج ومنهجها.**

1) **حوسبة عمل الأمانة العامة: ويتضمن هذا المجال النشاطات التالية:**

- **التطوير الدائم للمخدم والحواسب.**
- **التطوير والتحديث المستمر للصفحة الالكترونية للاتحاد لتتواكب مع متطلبات الاتحاد والتطور التقني، ونقترح أن يكون مشروع تطوير الموقع الالكتروني للاتحاد من خلال تقديم الدعم المالي والتقني اللازم لإنجازه من خلال توقيع مذكرة تفاهم مشتركة، وذلك أسوة بخطوة الشعبة البرلمانية الإماراتية بتبنيها مشروع تطوير موقع الاتحاد البرلماني الدولي وتعريب محتواه حيث لاقت هذه المبادرة إشادة واسعة من الدول الأعضاء.**
- **إنشاء حسابات للاتحاد على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة.**

بلا شك، يعتبر تجهيز البنية الإدارية وإعادة هندستها بهذا الشكل عنصراً هاماً من عناصر الإدارة الرشيدة العقلانية التي تعرف كيف تستخدم مواردها بالشكل الأمثل وهذا ما يتناوله الهدف التمكيني المساعد التالي.

الهدف الرابع: تعزيز الأسس العامة والخاصة
فيما يتعلق بتوطيد الإدارة الرشيدة للأمانة العامة وتكريسها، وأجهزتها وأذرعها المختلفة.

يُقصد بالمعنى التقني للمصطلح الوصول إلى أمثل الأهداف بأمثل الوسائل. استناداً إلى ذلك، يمكن القول بأن الأمانة العامة للاتحاد ستسعى في الفترة المقبلة إلى ما يلي:

- **تحديد الأهداف الإدارية المثلى** المطلوب الوصول إليها بشكل واضح وفعال. وهذا ما يتطلب التشاركية بين كوادر الإدارة في اختيار وإنتاج هذه الأهداف بحيث تحرص الإدارة العليا في الأمانة العامة على إشراك كافة مستويات الكوادر في اختيار

الأهداف ومناقشتها وفق معايير جودة واضحة من حيث الواقعية، وقابلية البلوغ، وتناسبها مع الأهداف الاستراتيجية المذكورة أعلاه وغير ذلك.

- **تحديد الوسائل والأدوات والمسارات المثلى** التي يمكن استخدامها لبلوغ الأهداف الإدارية الموضوعة. فمن المعروف أنه يوجد دوماً لدى الإدارة أكثر من وسيلة وأكثر من طريق لبلوغ الأهداف الموضوعة، ويبقى من مهام الإدارة الرشيدة اختيار تلك الوسائل التي تؤدي لبلوغ الأهداف بأقل التكاليف الممكنة.

يُضاف إلى ما سبق أهمية سهر إدارة الأمانة العامة على الربط السليم والفعال بين كافة أذرع الاتحاد لضمان وحدة وكفاءة مؤسسة الاتحاد بشكل عام والأمانة العامة بشكل خاص...

****

سادساً – خطة عمل الاتحاد لعام 2017:

(توصية صادرة عن الدورة 20)

قدّم الأمين العام للاتحاد، عرضًا لخطة عمل الاتحاد لعام2017، ، وتمت مناقشات مستفيضة وبناءة حول الخطة، وفي نهاية المناقشات أوصت اللجنة بما سيلي، ورفعه إلى المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي للمصادقة عليه:

- الموافقة على خطة عمل الاتحاد لعام2017، كما وردت في مذكرة الأمانةا لعامة، وتنفيذ ماورد فيها من مبادرات في حدود السيولة المالية المتوفرة، وبعد الانتهاء من إيجاد مقرّ للاتحاد، وتعيين الكوادر الوظيفية، لتمكين الأمانة العامة من تنفيذ الخطة المشار إليها أعلاه.

سابعاً – مشروع موازنة الاتحاد لعام 2017:

(توصية صادرة عن الدورة 20)

قدّم الأمين العام للاتحاد عرضاً لتقرير موازنة الاتحاد لعام 2017، وفي نهاية المداولات أوصت اللجنة بالموافقة على محتوى التقرير، ورفعه إلى المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي للمصادقة عليه، والذي تضمّن الآتي:

1- الموافقة على الاعتمادات المرصودة في مشروع موازنة الاتحاد للعام 2017 والبالغة (1,402,710) فقط مليون وأربعمائة وألفان وسبعمائة وعشرة دولارات أمريكية لا غير ، وفقاً للجدول المرفق بهذا التقرير (جدول رقم 1).

2- إقرار النسب المقترحة لتوزيع الاعتماد المرصود على الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد وفقاً للجدول المرفق بهذا التقرير (جدول رقم 2-1)، ومطالبة الشعب البرلمانية لسداد مساهمتها بدءاً من شهر كانون الثاني 2017، حتى يتسنّى للاتحاد الوفاء بالتزاماته، وللأمانة العامة للاتحاد القيام بواجباتها، ومواصلة أنشطتها. والبالغة ما مقداره (1,282,710) فقط مليون ومئتان واثنان وثمانون ألف وسبعمائة وعشرة دولارات أمريكية.

3- إقرار الإيرادات التي ستنجم عن استثمار مبلغ الوديعة العائدة لحساب بناء مقر الاتحاد البرلماني العربي عبر، MED INCOME FUN I، لدى بنك البحر المتوسط في بيروت، وتحويل الفائدة الناجمة عن الاستثمار إلى ميزانية الاتحاد لعام 2017، والمقدرة بمبلغ إجمالي قدره (120,000) فقط مائة وعشرون ألف دولار أمريكي لاغير.

4- مطالبة الشعب البرلمانية المدينة بديون عام 2016 وما قبل، للتكرم بسداد ماعليها من مستحقّات في أقرب وقت. وإلى أن يتحقق ذلك اللجوء لتغطية العجز من الوديعة العائدة لحساب بناء مقر الاتحاد. وسيتم إعادة المبالغ المستخدمة إلى الحساب بعد تسديد الالتزامات.

5- تمديد العمل بالقرارات الصادرة عن اجتماعات اللجنة التنفيذية، ومؤتمرات الاتحاد ورئاسته، والمتعلقة بالنقل المؤقت لمقر الاتحاد البرلماني العربي، من دمشق إلى بيروت، وصرف المبالغ المترتبة عن تنفيذ القرارات من الأموال الاحتياطية من ميزانية الاتحاد.

6- تكليف المحاسب القانوني فاروق طانيوس سمعان بتدقيق حسابات الاتحاد لعام 2017.

7- تكليف الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، بتنفيذ أحكام الموازنة وفقًاً لميثاق الاتحاد وأنظمته النافذة.

ثامناً – تنظيم ندوة برلمانية، حول ماتتعرض له القدس:

(توصية صادرة عن الدورة 20)

قدّم الأمين العام للاتحاد، عرضاً لموضوع تنظيم ندوة برلمانية، حول ماتتعرض له القدس، بالتعاون مع اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتمت مناقشات مستفيضة وبناءة حول الموضوع. وفي نهاية المناقشات أوصت اللجنة بما سيلي، ورفعه إلى المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي للمصادقة عليه:

- تفويض الأمانة العامة للاتحاد التنسيق مع اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتحديد زمان ومكان عقد الندوة.
- تكليف الأمانة العامة للاتحاد بإجراء الاتصالات اللازمة مع الشعب البرلمانية الأعضاء حول إمكانية استضافة الندوة خلال عام 2016 ، أو في في بداية عام 2017.
- مشروع جدول أعمال الندوة:

1. **انتخاب رئيس ومقرر الندوة.**
2. **دور البرلمانيين في مساندة الشعب الفلسطيني ونضاله الباسل.**
3. **وضع رؤية لمواجهة خطط تهويد القدس.**
4. **ما يستجد من أعمال.**

تاسعاً – المؤتمر الرابع والعشرون للاتحاد:

(توصية صادرة عن الدورة 20 وعدلت في الدورة 21)

رحبت اللجنة بالدعوة التي تقدم بها السيد المبارك صادي، عضو مجلس المستشارين، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي باستعداد المملكة المغربية الشقيقة لاستضافة أعمال المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي في الربع الأول من العام 2017. شاكرة للشعبة البرلمانية المغربية على دعوتها.

وأوصت اللجنة بالموافقة على مشروع جدول أعمال المؤتمر، والذي تضمن:

1. **إقرار جدول الأعمال.**
2. **تقرير الرئيس عن نشاطه ونشاط اللجنة التنفيذية منذ المؤتمر الثالث والعشرين.**
3. **تقرير الأمين العام حول أوضاع الاتحاد وأنشطته منذ المؤتمر الثالث والعشرين.**
4. **مداخلات السادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود حول الوضع العربي الراهن .**
5. **النشاط الدولي والإقليمي للاتحاد في خلال عام 2017.**
6. **اجتماعات اللجان الدائمة في الاتحاد:**
   - أ. لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية .
   - ب. لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.
   - ج. لجنة شؤون المرأة والطفولة.
7. **خطة عمل الاتحاد لعام 2017.**
8. **الشؤون المالية:**
   - أ. الحساب الختامي لعام 2016.
   - ب. مشروع موازنة الاتحاد لعام 2017.
9. **انتقال الرئاسة.**
10. **ما يستجد من أعمال.**

عاشراً – إقرار قائمة المنظمات المدعوة لحضور أعمال المؤتمرات القادمة للاتحاد:

(توصية صادرة عن الدورة 21)

أوصت اللجنة بالموافقة على قائمة المنظمات العربية والدولية لدعوتها إلى حضور مؤتمرات الاتحاد بصفة مراقب وهي :

أولاً– المنظمات والهيئات العربية:

1. جامعة الدول العربية والهيئات التابعة لها.
2. البرلمان العربي.
3. اتحاد المغرب العربي.
4. مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي.
5. اتحاد المحامين العرب.
6. اتحاد الحقوقيين العرب.
7. جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.
8. مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
9. منظمة المرأة العربية.
10. الاتحاد العام للصحفين العرب.
11. اتحاد إذاعات الدول العربية.
12. ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة.
13. منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية.
14. المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية.
15. مؤسسة الفكر العربي.
16. المجلس الدولي للغة العربية.
17. الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.
18. اتحاد الكتاب العرب.
19. اتحاد الشباب العربي.
20. الاتحاد العام للطلبة العرب.
21. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

ثانياً – المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية:

22. الاتحاد البرلماني الدولي .
23. الاتحاد البرلماني الإفريقي.
24. منظمة التعاون الإسلامي.
25. اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
26. البرلمان الأوروبي.
27. الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.
28. مجلس أوروبا.
29. الجمعية البرلمانية لاتحاد الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة.
30. رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي.
31. مؤسسة وستمنستر للديمقراطية.
32. الاتحاد الأوروبي – برنامج دعم التنمية البرلمانية في لبنان.
33. الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط.
34. الاتحاد من أجل المتوسط.
35. برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP - بيروت.
36. الجمعية البرلمانية الآسيوية.
37. اتحاد برلمانات دول أمريكا اللاتينية .
38. برلمان الآند.

حادي عشر – الحساب الختامي لعام 2016:

(توصية صادرة عن الدورة 21)

أوصت اللجنة بالموافقة على مذكرة الأمانة للاتحاد حول الحساب الختامي لعام 2016 وما جاء فيها من اقتراحات، وتقرير مفتش الحسابات للعام 2016، ورفعه إلى المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي للمصادقة عليه.

والأمر معروض على المؤتمر.

*****

الاتحاد البرلماني العربي

الأمانة العامة

تقرير عن أعمال وتوصيات الدّورة العشرين

للجنة التنفيذية

للاتحاد البرلماني العربي

القاهرة 08 /أيلول – سبتمبر/ 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير اجتماع

الدورة العشرين

للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي

القاهرة –جمهورية مصر العربية

08 أيلول/سبتمبر **2016**

في الثامن من أيلول /سبتمبر 2016، انعقدت في عاصمة جمهورية مصر العربية القاهرة، اجتماعات الدورة العشرين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، برئاسة الأستاذ الدكتور ميشيل موسى، ممثل دولة الأستاذ نبيه بري، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب اللبناني.

شارك في اجتماع الدورة ممثلو الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي من البلدان الآتية :

1. المملكة الأردنية الهاشمية.
2. دولة الإمارات العربية المتحدة.
3. مملكة البحرين.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
5. المملكة العربية السعودية.
6. جمهورية السودان.
7. جمهورية العراق.

8. سلطنة عمان.
9. دولة فلسطين.
10. دولة قطر.
11. دولة الكويت.
12. الجمهورية اللبنانية.
13. جمهورية مصر العربية.
14. المملكة المغربية.

أولاً – جلسة الافتتاح:

في بداية الاجتماع تحدث الأستاذ الدكتور ميشيل موسى، ممثل دولة الأستاذ نبيه بري، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، حيث رحب بالسيدات والسادة أعضاء اللجنة والسادة المشاركين، وأبلغهم تحيات دولة الأستاذ نبيه بري، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، وتمنياته لهم النجاح في مهمامهم، مشيراً إلى دور الاتحاد في السير نحو تشكيل منهج برلماني يتماشى مع ميثاق الاتحاد والغايات التي أنشىء من أجلها، والعمل على توحيد تشريعات عربية غير خلافية، من أجل تمتين العمل العربي المشترك.

كما أكد في كلمته على ضرورة وحدة الموقف والكلمة، وحشد الطاقات والإمكانيات لدعم تحقيق الشعب الفلسطيني لأمانيه الوطنية واستعادة أرضه المغتصبة، مبيناً أن جدول أعمال الاجتماع يتضمن بنداً يتعلق بالقدس التي تتعرض اليوم لأعتى حملة همجية تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلية، بقصد تهويدها، ووضع اليد على الحرم القدسي الشريف، ومن ثم على كل المقدسات الإسلامية والمسيحية.

ونوه إلى ضرورة الحفاظ على موارد أمتنا البشرية والطبيعية، من خلال بناء سوق عربية مشتركة تسهم في رفاه الشعب العربي.

وأكد على ضرورة دعم مشاركة المرأة والشباب في كل مايخدم مصالح مجتمعاتنا ودولنا.

وفي نهاية كلمته، أكد على ضرورة العمل على تأسيس مرحلة جديدة من عمل الاتحاد، وإطلاق فعاليات برلمانية لتفعيل دور المرأة، كي يتمكن الاتحاد من أن يعبر عن آمالنا، ويسهم في استقرار أقطارنا وازدهارها واستعادة حلم العالم العربي المشترك .

كما استمع أعضاء اللجنة إلى كلمة الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، الذي رحّب بالمشاركين في الاجتماع، مبيناً أنّ النوايا الصادقةَ والإرادةَ الصلبةَ في العملِ التي يمتلكها المجتمعون تحققانِ المستحيلَ،.فما من أُمّةٍ أرادَتْ شيئاً بصدقٍ وحزمٍ إلا وتحقّقَ لها.

وأضاف على ضرورة تفعيلِ العمل العربي المشتركِ ضمنَ الاتحاد البرلماني العربي، ليشكّلَ الركيزةَ الأساسَ في نشرِ ثقافةِ التعاونِ على الصعدِ الأخرى في وطنِنا العربيّ ككلّ، وضمنَ كلّ قُطْرٍ (بلد) كذلك، وتكونُ في ذلك تُحَقّقُ الهدفَ الذي أُنشِئَ من أجله الاتحادُ البرلماني العربي.

ودعى في كلمته إلى الوحدة عبر إقرار التشريعات غير الخلافية عبر قوانين موحّدة بالنص والجوهر بين مختلف الدول العربية.

كما تمنى أن تُتّخذَ كل الإجراءاتِ لتفعيلِ دورِ المرأةِ في المجالاتِ جميعاً، فلا يمكنُنا أن نهدرَ طاقاتِ نصفِ المجتمعِ. مؤكداً على ضرورة عقد المؤتمرِ من أجل هذهِ الغايةِ، آخذينَ بعينِ الاعتبارِ خصوصيةَ مجتمعاتِنا العربيةِ.

وأوضح أهمية وضعِ خارطةِ طريقٍ لتفعيلِ الدبلوماسيةِ البرلمانية العربيةِ لِدَرْءِ الصّراعاتِ الداخليةِ ، وإيجادِ الحلولِ السلميةِ لذلكَ من جهةٍ، ولمواجهةِ الاعتداءاتِ الإسرائيليةِ وغيرِها من جهةٍ أخرى، لما فيه مصلحةٌ للجميعِ، ما يجعلُ منَّا صوتاً وازناً في المحافلِ الدوليةِ يؤكّدُ أنَّنا شعوبٌ لها مصالحُ مشتركةٌ لا يمكنُ لأحدٍ أن ينالَ منها.

وفي نهاية كلمته شكر رئاسةِ الاتحاد البرلماني العربي، ممثلة بشخص دولة الرئيس نبيه بري، على الإشرافِ المباشرِ، والتوجيهِ الحكيمِ لعمل الاتحاد، كما شكر السيدات والسادة رؤساء المجالس الموقّرين الأعضاءِ في الاتحادِ، وكذلك الأماناتِ العامّةِ للمجالس على الدعمِ المتواصلِ، والمساهمةِ المستمرّةِ في المساعدة على تطويرِ العمل.

بعد ذلك رُفعت الجلسة لفترة وجيزة للاستراحة.

ثانياً – جلسات العمل والمناقشة والتوصيات:

استؤنفت جلسة العمل برئاسة الأستاذ الدكتور ميشيل موسى ، ممثل دولة رئيس الاتحاد البرلماني العربي، عضو مجلس النواب اللبناني:

1. – إقرار جدول الأعمال– البند الأول – :

وافقت اللجنة على جدول أعمال الاجتماع الذي تضمن البنود التالية، بعد إضافة بعض البنود ضمن ما يستجدّ من أعمال:

1- تقرير الأمين العام للاتحاد حول:
   أ. تنفيذ قرارات المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد.
   ب. أنشطة الأمانة العامة للاتحاد، منذ انعقاد المؤتمر 23 للاتحاد، ولغاية تاريخ انعقاد الدورة 20 للجنة التنفيذية للاتحاد.
2- تقارير اللجان الخاصة:
   أ. اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي.
   ب. لجنة الفريق القانوني المنبثق عن اللجنة التنفيذية للاتحاد.
   ج. اللجنة التحضيرية المنبثقة عن لجنة المرأة والطفولة.
   د. اللجنة المصغرة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية للاتحاد.
3- الشؤون المالية:
   أ. الوضع المالي للاتحاد.
   ب. مشروع موازنة الاتحاد لعام 2017.

4- بحث موضوع تنظيم ندوة برلمانية، حول ما تتعرض له القدس، بالتعاون مع اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، واتخاذ القرار المناسب حول انعقادها:

أ. تحديد الزمان والمكان.

ب. مشروع جدول الأعمال.

5- الدورة 21 للجنة التنفيذية للاتحاد :

أ. تحديد الزمان والمكان.

ب. مشروع جدول الأعمال.

6- المؤتمر الرابع والعشرون للاتحاد:

أ. تحديد الزمان والمكان.

ب. مشروع جدول الأعمال.

7- ما يستجد من أعمال.

2- تقرير الأمين العام للاتحاد – البند الثاني –:

بعد استعراض محتويات تقرير الأمين العام للاتحاد عن الفترة منذ المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد ولغاية 2016/08/31، وبعد مناقشات مستفيضة حوله، أوصت اللجنة بالموافقة على محتوى التقرير ورفعه إلى المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي للمصادقة عليه.

3- تقارير اللجان الخاصة – البند الثالث –:

بعد استعراض محتويات تقارير اللجان الخاصة بـِ:

أ. اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي.

ج. لجنة الفريق القانوني المنبثق عن اللجنة التنفيذية للاتحاد.

د. اللجنة التحضيرية المنبثقة عن لجنة المرأة والطفولة.

هـ. اللجنة المصغرة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية للاتحاد.

وبعد مناقشات مستفيضة حولها، أوصت اللجنة بالموافقة على محتوى التقارير ورفعها إلى المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي للمصادقة عليها. وقد تضمّنت التوصيات الآتية:

أ –توصيات اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي.

أولا– معايير التقييم وعناصره وحساب الدرجات[1]:

1– معايير التقييم وعناصره وحساب الدرجات لمرشح الفئة الأولى – رئيس البرلمان :

التسلسل	المعيار الرئيسي	المعايير الفرعية	الحد الأعلى للدرجات	الدرجة القصوى للمعيار
1	**الخبرة والتجارب**	مدة رئاسته للبرلمان.	4	**20**
		مدة العضوية.	4	
		المواقع البرلمانية الأخرى التي تقلدها (نيابة الرئيس، رئاسة لجان، أمانة سر) ومددها.	4	
		المواقع البرلمانية التي شغلها في المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية ومددها.	4	
		المواقع العليا الوطنية التي شغلها ومددها.	4	
2	**الأداء والإنجاز**	أنشطة الاتحاد البرلماني العربي التي نظمت في بلده في خلال فترة رئاسته.	5	**20**
		أنشطة البرلمانات الثنائية التي نظمت في بلده في خلال فترة رئاسته.	5	
التسلسل	**المعيار الرئيسي**	**المعايير الفرعية**	**الحد الأعلى للدرجات**	**الدرجة القصوى للمعيار**

[1]في حال إقرار هذه التوصيات من قبل مؤتمر الاتحاد القادم ، سوف يتم العمل على تعديل المادة (7) من اللائحة التنظيمية لجائزة التميز البرلماني العربي المتعلقة بشروط الترشيح للجائزة .

		أنشطة البرلمانات متعددة الأطراف التي نظمت في بلده في خلال فترة رئاسته.	5	
		الزيارات المتبادلة بينه وبين رؤساء البرلمانات العربية والإقليمية والدولية.	5	
3	**المبادرات**	الأساليب والنظم التي استحدثها لتطوير الأداء البرلماني في أجهزة البرلمان المختلفة (اللجان البرلمانية، إجراءات الجلسات والتداول، تطوير الأمانة العامة في برلمان بلاده...إلخ).	5	**20**
		أفكار أو دراسات مقدمة لتطوير مجالات التعاون البرلماني العربي.	5	
		أفكار أو دراسات قدمها في البرلمانات الإقليمية والدولية في المجالات ذات الاهتمام المشترك.	5	
		دوره في اتخاذ القرارات في برلمان دولته لدعم مواقف عربية في المحافل البرلمانية المختلفة.	5	
4	**التعاون والتفاعل**	مساهمة البرلمان تحت رئاسته في دعم القضايا العربية الملحة.	10	**20**
		التفاعل والتعاون مع الجهات التنفيذية والأجهزة الرقابية ذات الصلة.	10	
5	**المشاركة والالتزام**	مشاركته في أنشطة الاتحاد البرلماني العربي.	7	**20**
التسلسل	**المعيار الرئيسي**	**المعايير الفرعية**	**الحد الأعلى للدرجات**	**الدرجة القصوى للمعيار**

		حضـــوره ومشـــاركته في المحافـــل البرلمانيـــة الدولية والإقليمية.	7	
		المشـــاركة في أنشـــطة العمـــل المشـــترك بـــين برلمان دولته والبرلمانات العربية.	6	

2- **معاييرالتقييم وعناصره وحساب الدرجات لمرشح الفئة الثانية – عضو البرلمان :**

التسلسل	المعيار الرئيسي	المعايير الفرعية	الحد الأعلى للدرجات	الدرجة القصوى للمعيار
1	**الخبرة والتجارب**	مدة عضويته البرلمانية الحالية والسابقة.	5	**20**
		مـــدة رئاســـتة لإحـــدى اللجـــان البرلمانيـــة الدائمة.	5	
		اللجـــان المؤقتـــة الـــتي تمتـــع بعضـــويتها داخـــل برلمان بلاده.	5	
		المواقع التي شغلها ومددها.	5	
2	**الأداء والإنجاز**	الأنشـــطة الـــتي مثـــل البرلمـــان فيهـــا (داخـــل بلده).	7	**20**
		اللجان والمؤسسات التي مثل البرلمان فيها.	7	
		الأنشـــطة البرلمانيـــة العربيـــة والإقليميـــة والدوليـــة التي شارك فيها.	6	
3	**المبادرات**	مقترحاتـــه في مشـــاريع القـــوانين المقدمـــة في البرلمان.	7	**20**
التسلسل	**المعيار الرئيسي**	**المعايير الفرعية**	**الحد الأعلى للدرجات**	**الدرجة القصوى للمعيار**

		مساهمته في مراقبة الأجهزة التنفيذية ومتابعتها.	7	
		المبادرات التي قام بها في دائرته الانتخابية والقضايا التي ساهم فيها.	6	
4	**التعاون والتفاعل**	المنظمات البرلمانية التي ساهم أو شارك في تأسيسها مثل : (برلمانيون ضد الفساد).	20	**20**
5	**المشاركة والالتزام**	فعاليته في أنشطة الاتحاد البرلماني العربي.	7	**20**
		حضوره ومشاركته في المحافل البرلمانية الدولية والإقليمية.	7	
		المشاركة التطوعية في الورش والمؤتمرات التي تهم قضايا الوطن.	6	

3- معايير التقييم وعناصره وحساب الدرجات لمرشح الفئة الثالثة : " أمين عام البرلمان "

التسلسل	المعيار الرئيسي	المعايير الفرعية	الحد الأعلى للدرجات	الدرجة القصوى للمعيار
1	**الخبرة والتجارب**	المدة التي عمل فيها كأمين عام للبرلمان.	6	**20**
		البحوث التي أعدها في المجال البرلماني.	7	
		المواقع التي شغلها ومددها.	7	
التسلسل	**المعيار الرئيسي**	**المعايير الفرعية**	**الحد الأعلى للدرجات**	**الدرجة القصوى للمعيار**

2	**الأداء والإنجاز**	الجهد المبذول خلال فترة عمله كأمين عام لبناء قدرات العاملين بالأمانة العامة.	6	**20**
		الجهد المبذول خلال فترة عمله كأمين عام لترقية أداء النواب واعتماد أساليب جديدة وآليات عمل.	7	
		الترتيبات التي اتخذها لضمان فعالية الإعلام بنشاط البرلمان لإيصال المعلومات.	7	
3	**المبادرات**	التطوير الذي استحدثه في نظام المعلوماتية في البرلمان.	6	**20**
		استخدام وسائل التكنولوجيا في الأرشيف والتوثيق للجلسات والاجتماعات.	7	
		تشجيع أعضاء البرلمان على نشر مواضيع برلمانية في مجلة الاتحاد البرلماني العربي.	7	
4	**التعاون والتفاعل**	الاستفادة والاستعداد لتوظيف البحث العلمي في تطوير أداء البرلمان.	10	**20**
		الإجراءات التي اتخذها لضمان التعامل السلس، والتناغم مع الأجهزة التنفيذية والرقابية ذات الصلة.	10	
5	**المشاركة والالتزام**	الاستفادة من المؤتمرات البرلمانية العربية والدولية والإقليمية والثنائية التي شارك فيها لمصلحة البرلمان.	5	**20**
		دوره في جمعية الأمناء العامين للاتحاد البرلماني الدولي وماقدمه من بحوث ودراسات عن وضع بلاده وأنشطته.	5	
التسلسل	**المعيار الرئيسي**	**المعايير الفرعية**	**الحد الأعلى للدرجات**	**الدرجة القصوى للمعيار**

		دوره في جمعية الأمناء العامين للاتحاد البرلماني العربي وما قدمه من بحوث ودراسات عن وضع بلاده وأنشطته.	5	
		تشجيع المشاركة في لجان الاتحاد البرلماني العربي، ونشر أنشطة الأعضاء المساهمين في لجانه.	5	

4- معايير التقييم وعناصره، وحساب الدرجات لمرشح الفئة الرابعة: "الباحث البرلماني"

التسلسل	المعيار الرئيسي	المعايير الفرعية	الحد الأعلى للدرجات	الدرجة القصوى للمعيار
1	**الخبرة والتجارب**	المدة التي عمل فيها كباحث قبل الالتحاق بالبرلمان.	5	**20**
		المدة التي قضاها الباحث في الأمانة العامة للبرلمان.	5	
		الدورات التدريبية التي تلقاها الباحث.	5	
		الأعمال المناطة به في البرلمان ومدى ملاءمتها لاختصاصه.	5	
2	**الأداء والإنجاز**	الأبحاث التي أعدها الباحث أو شارك في إعدادها في المجال البرلماني.	10	**20**
		ملخص عن عدد البحوث المقدمة ونوعيتها.	10	
التسلسل	**المعيار الرئيسي**	**المعايير الفرعية**	**الحد الأعلى للدرجات**	**الدرجة القصوى للمعيار**

3	**المبادرات**	المبادرات التي قدمها الباحث في مجال تحديث نشاط البحوث والدراسات بالبرلمان وتطويرها.	6	**20**
		مساهمات الباحث في تطوير محتوى الموقع الإلكتروني لبرلمان بلاده.	7	
		دوره في تطوير محتوى الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني العربي أو أي مواقع ذات صلة.	7	
4	**التعاون والتفاعل**	علاقة الباحث مع مراكز البحوث والدراسات العربية والإقليمية والدولية.	10	**20**
		دوره كباحث في دعم المتعاملين مع البرلمان من طلبة الدراسات العليا والباحثين طالبي المعرفة.	10	
5	**المشاركة والالتزام**	المؤتمرات الفنية والمهنية التي شارك فيها وما قدمه من مساهمات.	10	**20**
		نشاطه في جمعيات ومنظمات البحث العلمي داخل الوطن.	10	

ثانيا– الاجتماع القادم للجنة:

أوصت اللجنة بالدعوة إلى اجتماع لاحق في تاريخ تحدده اللجنة التنفيذية في خلال شهر كانون الأول / ديسمبر 2016، لدراسة ملفات المرشحين وفق المعايير السابقة ، إلى حين موافقة المؤتمر القادم على توصيات اللجنة وقرار اللجنة التنفيذية.

ثالثاً– توجيه الشكر:

عـبر أعضـاء اللجنـة عـن تقـديرهم وشـكرهم للجهـود الـتي بـذلها الخبـيران البرلمانيـان الأسـتاذ إبـراهيم محمـد إبـراهيم مـن جمهوريـة السـودان، والأسـتاذ أمجـد عبـد الحميـد عبـد المجيـد الـدوري مـن جمهورية العراق في إعداد معايير وعناصر التقييم وحساب الدرجات .

****

ب –توصيات لجنة الفريق القانوني المنبثق عن اللجنة التنفيذية للاتحاد.

أولا– توحيد التشريعات غير الخلافية في الوطن العربي:

أوصـت اللجنـة بوضـع إطـار عـام (نمـوذج استرشـادي) للقـوانين المبينـة أدناه، مـن قبـل الأمانـة العامـة للاتحـاد بالاسـتعانة بالخـبراء القـانونيين، علـى أن يعـرض علـى الاجتمـاع القـادم للجنـة الفريـق القـانوني لمناقشـته وإقـراره، ومـن ثم رفعـه إلى اللجنـة التنفيذيـة في دورتهـا (21)، تمهيـدا لمناقشـته وإقـراره، ورفعـه إلى المـؤتمر القـادم للاتحاد:

1. البيئة.
2. الإرهاب.
3. التعليم.
4. مكافحة المخدرات.
5. المرأة والطفولة.
6. الجرائم الإلكترونية.
7. الاستثمار والتنمية.

ثانيا– القوانين العنصرية الصادرة عن الكنيست الإسرائيلي:

تدارست اللجنة وجهات النظر حول القوانين العنصرية، التي أقرّها الكنيست الإسرائيلي، أو تلك التي في طور الإقرار، وتوصلت إلى ضرورة بيان مخالفاتها الخطيرة والدّائمة لميثاق الاتحاد البرلماني الدّولي وأنظمته، وانتهاكاتها الجسيمة للقانون، والمعاهدات الدّوليّة، ولمبادئ حقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة، والمطالبة باتخاذ إجراءات عملية بحق الكنيست، و ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية، وإعلام الجهات ذات الصلة، وعلى رأسها الاتحاد البرلماني الدولي، وغيره من الجمعيات البرلمانية، خاصة المتوسطية والأورومتوسطية، إذ إنه من غير المقبول على الاتحاد البرلماني الدولي أن يظل صامتا أمام مخالفة مبادئه وانتهاك ميثاقه ونظامه الأساسي، من قبل عضو فيه (الكنيست الإسرائيلي)، على مسمع ومرأى من برلمانيي العالم، دون اتخاذ أية إجراءات بحقه أو مطالبته بالتوقف عن تلك الانتهاكات الجسيمة لميثاقه ونظامه الأساسي.

كما أوصت أيضا اللجنة بالتركيز على قطاع الإعلام من أجل فضح هذه القوانين العنصرية.

وثمنت اللجنة الجهود المبذولة من قبل اللجنة البرلمانية الخاصة بدعم صمود الشعب الفلسطيني برئاسة معالي الأستاذ مرزوق علي الغانم، رئيس مجلس الأمة الكويتي، وأوصت بالتنسيق مع هذه اللجنة، ومع المجموعة العربية المشاركة في الدورة القادمة للاتحاد البرلماني الدولي التي ستعقد ما بين 23 و 27 تشرين أول /أكتوبر القادم في جنيف، وصولاً إلى اتخاذ القرار المناسب الذي يتوافق عليه البرلمانيون العرب.

وأوصت اللجنة باعتماد الدراسة المعدة من قبل مجلس النواب اللبناني، والدراسة التي أعدتها الشعبة البرلمانية لدولة الإمارات العرابية المتحدة، حول القوانين العنصرية التي أقرّها الكنيست الإسرائيلي.

****

ج – توصيات اللجنة التحضيرية المنبثقة عن لجنة المرأة والطفولة.

اولاً – خطة عمل للجنة شؤون المرأة والطفولة:

1. وضع آلية تواصل بين الاتحاد البرلماني العربي والمنظمات الدولية والهيئات البرلمانية المعنية بشؤون المرأة والطفل .لاسيما في اللقاءات والمؤتمرات التي تعقد في إطار الاتحاد البرلماني الدولي، والإفريقي، والإسلامي، وكذلك في مؤتمرات التعاون البرلماني العربي – الإفريقي .
2. تنظيم ندوات برلمانية للنساء البرلمانيات، وإقامة حوار للبرلمانيات العربيات مع البرلمانيات من مختلف قارات العالم.
3. التأكيد على مشاركة البرلمانيات العربيات في الوفود البرلمانية العربية المشاركة في المؤتمرات الإقليمية والدولية .
4. تزويد الأمانة العامة للاتحاد بالتشريعات العربية في مجال المرأة والطفولة لنشرها على الموقع الإلكتروني للاتحاد.
5. دعوة الشعب البرلمانية للعمل على:
   أ. اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على المساس بمبدأ العدالة والانصاف وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل.
   ب. حظر كل مايؤدي إلى الانتقاص من كرامة المرأة.
   ج. فرض الحماية القانونية للمرأة، وضمان فعاليتها، وإشراكها في رسم السياسات الوطنية لتحقيق تنمية مستدامة.
   د. إيجاد بيئة وظروف روحية وأخلاقية ، وثقافية، واجتماعية مناسبة، لتقدم شخصية المرأة وتطورها.
   هـ. تقديم الصورة الصحيحة للمرأة ودورها الإيجابي في المجتمع، بما يحفظ كرامتها عبر الأجهزة الإعلامية والمناهج التعلميمة.
   و. دعم المرأة الريفية والبدوية.
   ز. مكافحة أنواع العنف ضد المرأة.
6. تقديم تقرير سنوي شامل أمام مؤتمر الاتحاد، تعرض فيه منجزات اللجنة، في خلال العام، وكذلك برامجها وخطتها المستقبلية لإيجاد الدعم الكافي لإنجازها.
7. وضع آلية محددة لمساهمة لجنة المرأة والطفولة في منظمة المرأة العربية.

8. إنشـاء صـفحة خاصـة بلجنة المرأة والطفولة على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني العربي. وذلك، لتمكين البرلمانيات العربيات من التواصـل والتخاطب وتبادل الخبرات والتجارب، والتعريف بقضـايا المرأة ومبادرات الاتحاد في سبيل النهوض بها .
9. وضع لائحة تنظيمية لعمل لجنة شؤون المرأة والطفولة.
10. مطالبة الشعب البرلمانية العربية بتشكيل لجان خاصة بشؤون المرأة والطفولة .
11. حثّ الشعب البرلمانية على ضرورة التدريب وتبادل الخبرات بين البرلمانيات العربيات والناشطات في مؤسسات المجتمع المدني.
12. إيلاء المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الاسرائيلي اهتماماً خاصاً، وإعداد تقارير حول ما تعانيه من انتهاكات لحقوقها، ودعمها لتمكينها من الصمود.
13 - إعداد دراسة إحصائية تتناول واقع المرأة في البرلمانات العربية في عام 2016. من خلال إرسال الاستمارة (مرفق نموذج الاستمارة)، من قبل الأمانة العامة للاتحاد إلى الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد قبل شهر من المؤتمر. ويُطلب إليها إعادتها مع الأجوبة في خلال أسبوعين أو ثلاثة أسابيع على الأكثر. وتقوم الأمانة العامة، بعد استلام الرّدود، بدراسة الاستمارات وصياغة الاستنتاجات التي توضّحها الأجوبة، وتقدّم إلى المؤتمر (24) للاتّحاد البرلماني العربي.

استمارة المعلومات الخاصة بتمثيل النساء في المجالس البرلمانية العربية

1 . اسم البرلمان.

2 . سنة تأسيسه.

3 . عدد الأعضاء.

4 . عدد النساء البرلمانيات في المجلس.

5 . متوسط أعمار البرلمانيات الأعضاء (لغايات إحصائية).

6 . الاختصاصات المهنية للبرلمانيات قبل العضوية في البرلمان.

7 . المسؤولية التي تتقلدها النساء: رئيس برلمان، نائب رئيس، أمين سر، رئيس لجنة، مقرّر لجنة.. الخ

8 . الانتماء الحزبي أو النقابي للنساء البرلمانيات.

9 . هل تشارك النساء البرلمانيات في عضوية الوفود التي يشكلها البرلمان لحضور المؤتمرات الإقليمية والدولية؟ وما نسبة هذا التمثيل إن وجدت؟

10 . هل تشارك البرلمانيات في وفود الزيارات الثنائية التي يقوم بها البرلمان، ونسبة التمثيل؟

11 . عدد النساء البرلمانيات الممثلات للبرلمان أو للمجموعة العربية في الهيئات البرلمانية الإقليمية والدولية.

ملاحظة : نصت دساتير عدّة دول على المساواة بين النساء والرجال في الحقوق والواجبات.

ثانياً –المؤتمر البرلماني العربي الخاص حول تفعيل دور المرأة العربية:

أ. تحديد الزمان والمكان:

سوف تقوم الشعبة البرلمانية لدولة الإمارات العربية المتحدة بدراسة إمكانية عقد المؤتمر في دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر كانون الأول – ديسمبر –2016 ، وتكليف الأمانة العامة للاتحاد بإجراء الاتصالات اللازمة معها، وفي حال تعذر ذلك، يتم التواصل مع الشعب البرلمانية الأعضاء في اللجنة التحضيرية حول إمكانية استضافة المؤتمر .

وأوصت اللجنة، وتنفيذاً لقرار المؤتمر (23) للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في القاهرة يومي 10-11 نيسان /أبريل 2016، أن تكون رئاسة المؤتمر لسعادةالسيدة ناعمة عبد الله الشرهان ممثلة الشعبة البرلمانية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بصفتها رئيس لجنة المرأة الطفولة ، ويكون مقرر المؤتمر لسعادة السيدة هالة رمزي فايز – ممثلة الشعبة البرلمانية في مملكة البحرين بصفتها مقرر لجنة المرأة الطفولة .

ب. مشروع جدول الأعمال:

أوصت اللجنة بالموافقة على مشروع جدول أعمال المؤتمر، والذي تضمن:

1. **دور المرأة العربية في دعم القضايا العربية المصيرية.**
2. **رؤية البرلمانيات العربيات للعملية التشريعية، والرقابية.**
3. **معاناة المرأة العربية المهاجرة والنازحة والرازحة تحت الاحتلال.**

4. ما يستجد من أعمال.

تكليف رئيس ومقرر المؤتمر والأمانة العامة للاتحاد بوضع برنامج العمل وفقاً لبنود جدول الأعمال، والمقترح المقدم من الدكتورة بدرية سليمان عباس، نائب رئيس المجلس الوطني السوداني حول ذلك.

****

د – توصيات اللجنة المصغرة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية للاتحاد.

اولاً – دراسة استراتيجية عمل الاتحاد البرلماني العربي

أوصت اللجنة بإعادة صياغة الاستراتيجية بأسلوب يظهر فيه كل هدف وآلية تنفيذه، مع إدخال الملاحظات التي قدمت من السيدات والسادة أعضاء اللجنة، والسيدات والسادة المشاركين في الاجتماع من غير أعضاء اللجنة، أو التي سوف يتم إرسالها من قبل الشعب البرلمانية إلى الأمانة العامة للاتحاد، لتتمّ إضافتها إلى الاستراتيجية، ورفعها إلى الاجتماع القادم للجنة المصغرة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية.

ثانياً – وضع آليات عمل الاتحاد البرلماني العربي وسبل تطويره:

أوصت اللجنة في سبيل تطوير عمل الاتحاد البرلماني العربي بالآتي:

1. إعداد الأمانة العامة أوراقاً برلمانية (تفسيرية، توضيحية للخلفية، خدمات البحوث)، حول القضايا المطروحة على جدول أعمال مؤتمرات الاتحاد، واجتماعات اللجنة التنفيذية.
2. تطوير الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني العربي، وتحديثه وفق الآلية المناسبة، وبما يتوافق والاعتمادات المخصصة في الميزانية لهذا الأمر.
3. إعداد دراسات برلمانية فنية (أوراق الإطار البرلماني، والمحور البرلماني وخدمات البحوث)، ومذكرات حول مختلف القضايا والموضوعات المطروحة على جدول أعمال الملتقيات البرلمانية. ويمكن للأمانة الاستعانة بخبراء عرب لإعداد هذه المذكرات.

4. توقيع اتفاقيات تعاون وتبادل خبرات بين الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، والأمانات العامة للمنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية، كالأمانة العامة لكلّ من: الاتحاد البرلماني الدولي، الاتحاد البرلماني الإفريقي والبرلمان الأوربي...إلخ .
5. عرض تقرير الأمين العام على اللجنة التنفيذية لمراجعته قبل عرضه على المؤتمر، على ألّا يقتصر التقرير على سرد وتوصيف لأنشطة الاتحاد فقط، بل أن يتضمن أيضا، العوائق التي تواجه الاتحاد في تنفيذ خطة عمله على مدار العام السابق، وكذلك مانفذ من قرارات صادرة عن المؤتمر في دوراته الماضية.
6. إعداد مشروع خطة عمل الاتحاد السنوية، ليعرضها الأمين العام على اللجنة التنفيذية مع تضمينها أهدافاً محددة لعمل الاتحاد، ومؤشرات للأداء، ونتائج وآثار متوقعة من تنفيذ هذه الخطة؛ مع الإشارة إلى الأعباء المالية التي تترتب على هذه الخطة، وذلك وفق أسلوب "***الإدارة بالأهداف والنتائج***".
7. إحاطة البرلمانات العربية علماً، بالمناصب الشاغرة في أجهزة المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية قبل وقت كافٍ من انتهاء المدّة المحدّدة للترشح لها، وتلقي مقترحات الشعب البرلمانية بشأن المرشحين، لعرضها على الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية.
8. تطوير محتوى النشرات الدورية للاتحاد، بحيث تستقطب المهتمين والباحثين البرلمانيين العرب والدوليين للمساهمة في الكتابة في المجلة والنشرة، مع تحديد الموضوعات البرلمانية ذات الأولوية والأهمية، والمدّة الزمنية اللازمة لإنجاز كل موضوع. بالإضافة إلى وضع خطة لنشر المجلة، والنشرة، وتوزيعها على البرلمانات العربية.
9. تنظيم ندوات ومؤتمرات حول قضايا اجتماعية، وسياسية، واقتصادية، وبرلمانية، تشارك فيها المؤسسات المدنية والأهلية والثقافية.
10. تطوير اللقاءات التشاورية العربية التي تجريها الوفود العربية في الاجتماعات الإقليمية والدولية، وإصدار لائحة تنظيمية للاجتماعات التنسيقية، على أن ترفق بالنظام الداخلي للاتحاد البرلماني العربي؛ بحيث تنظم رئاسة الاتحاد هذه اللقاءات وطبيعة قراراتها وجداول أعمالها وإجراءاتها، على أن تتضمن هذه اللائحة التنظيمية إنشاء هيئة استشارية تتكون من: رئيس الاتحاد البرلماني العربي وثلاثة أعضاء تختارهم اللجنة التنفيذية، بالإضافة إلى ممثلي المجموعة العربية في الهيئات القيادية لهذه المنظمات؛ ويكون أمين عام الاتحاد سكرتيراً عاماً للهيئة.
11. توفير قاعدة بيانات عن المراكز البرلمانية العربية والدولية، والخبراء البرلمانيين العرب، و الدوليين لتكون في متناول البرلمانات العربية.
12. إدخال التطبيقات الإلكترونية في أعمال إدارات الأمانة العامة: الإدارية والفنية المختلفة.

13. قيام موظفي الأمانة العامة بأدوار منسقي اتصالات مع الشعب الأعضاء، على أن يختص كل واحد منهم بإقليم جغرافي معين في المنطقة العربية.

16 . تطوير النشـــاط الإعلامي والإداري، للأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي، في أثناء انعقاد أعمال المنظمات البرلمانية الدولية والإقليمية، ويمكن ذلك من خلال:

أ. إصدار نشرة يومية ترصد وتلخص أعمال هذه الاجتماعات ونتائجها وأخبارها.

ب. عقد اجتماعات يومية لموظفي الأمانات المرافقة لوفود الشعب العربية.

ج. إنشاء صفحة خاصة بأعضاء اللجنة التنفيذية في الموقع الإلكتروني للاتحاد، وكذلك صفحة خاصة لكل لجنة من لجان الاتحاد، لتمكين الأعضاء من الاطلاع على القرارات، وإيجاد آلية للتواصل فيما بينهم.

ثالثا – دراسة المعوقات التي تواجه الاتحاد، ووضع خطة لمعالجة تلك المعوقات:

أولاً: المعوقات التي تواجه الأمانة العامة للاتحاد:

أوصت اللجنة العمل على إزالة جميع المعوقات التي تواجهها الأمانة العامة للاتحاد والمتمثلة بالآتي:

1. عدم توفير مقر مستقل للاتحاد .
2. عدم وجود كادر وظيفي كاف .
3. عدم توفر الموارد المالية اللازمة للقيام بدورها وتطوير الخطط اللازمة لعمل الأمانة العامة للاتحاد، وتزويدها بكل مايلزم من المستلزمات الضرورية.

ثانياً: معالجة المعوقات التي تواجه الأمانة العامة للاتحاد:

أوصت اللجنة بضرورة العمل على تنفيذ الآتي:

1. توفير مقر مستقل للاتحاد، حيث تم الاتفاق على بقاء المقر المؤقت للأمانة العامة في بيروت، وتكليف الأمين العام للاتحاد الاستمرار بالتنسيق مع رئاسة الاتحاد، بإيجاد مقر مستقل في بيروت يُمَكّن الأمانة العامة من القيام بمهامها، وأن يستوعب جهازها الإداري، وفقًا للهيكلية التنظيمية الجديدة، وفي حال تعذر ذلك، العمل على دراسة موضوع الطلبات المقدمة من قبل (جمهورية السودان – جمهورية مصر العربية – المملكة المغربية) حول استضافة المقر المؤقت للأمانة العامة للاتحاد.
2. استكمال تعيين الكوادر البشريه للأمانة العامة للاتحاد وفق الهيكل التنظيمي الجديد للاتحاد.
3. إعداد برامج تدريبية للكوادر البشرية.
4. وضع مدونة سلوك لموظفي الأمانة العامة للاتحاد.
5. تطوير شبكات الحواسب المختلفة للأمانة العامة، وتزويدها بأحدث التقنيات الإلكترونية.
6. التطوير والتحديث المستمران للصفحة الإلكترونية للاتحاد، لتتواكب مع متطلبات الاتحاد والتطور التقني.

****

4– خطة عمل الاتحاد لعام 2017 ومشروع موازنة الاتحاد لعام 2016 – البند الرابع:

أ– خطة عمل الاتحاد لعام 2017:

قدّم الأمين العام للاتحاد، عرضًا لخطة عمل الاتحاد لعام2017، ، وتمت مناقشات مستفيضة وبناءة حول الخطة، وفي نهاية المناقشات أوصت اللجنة بما سيلي، ورفعه إلى المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي للمصادقة عليه:

- الموافقة على خطة عمل الاتحاد لعام2017، كما وردت في مذكرة الأمانةا لعامة، وتنفيذ ماورد فيها من مبادرات في حدود السيولة المالية المتوفرة، وبعد الانتهاء من إيجاد مقرّ للاتحاد، وتعيين الكوادر الوظيفية، لتمكين الأمانة العامة من تنفيذ الخطة المشار إليها أعلاه.

ب– مشروع موازنة الاتحاد لعام 2017::

قدّم الأمين العام للاتحاد عرضاً لتقرير موازنة الاتحاد لعام 2017، وفي نهاية المداولات أوصت اللجنة بالموافقة على محتوى التقرير، ورفعه إلى المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي للمصادقة عليه، والذي تضمّن الآتي:

1- الموافقة على الاعتمادات المرصودة في مشروع موازنة الاتحاد للعام 2017 والبالغة (1,402,710) فقط مليون وأربعمائة وألفان وسبعمائة وعشرة دولارات أمريكية لا غير ، وفقاً للجدول المرفق بهذا التقرير (جدول رقم 1).

2- إقرار النسب المقترحة لتوزيع الاعتماد المرصود على الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد وفقاً للجدول المرفق بهذا التقرير (جدول رقم 2-1)، ومطالبة الشعب البرلمانية لسداد مساهمتها بدءاً من شهر كانون الثاني 2017، حتى يتسنّى للاتحاد الوفاء بالتزاماته، وللأمانة العامة للاتحاد القيام بواجباتها، ومواصلة أنشطتها. والبالغة ما مقداره (1,282,710) فقط مليون ومئتان واثنان وثمانون ألف وسبعمائة وعشرة دولارات أمريكية.

3- إقرار الإيرادات التي ستنجم عن استثمار مبلغ الوديعة العائدة لحساب بناء مقر الاتحاد البرلماني العربي عبر،I MED INCOME FUN ، لدى بنك البحر المتوسط في بيروت، وتحويل الفائدة الناجمة عن الاستثمار إلى ميزانية الاتحاد لعام 2017، والمقدرة بمبلغ إجمالي قدره (120,000) فقط مائة وعشرون ألف دولار أمريكي لاغير.

4- مطالبة الشعب البرلمانية المدينة بديون عام 2016 وما قبل، للتكرم بسداد ماعليها من مستحقّات في أقرب وقت. وإلى أن يتحقق ذلك اللجوء لتغطية العجز من الوديعة العائدة لحساب بناء مقر الاتحاد. وسيتم إعادة المبالغ المستخدمة إلى الحساب بعد تسديد الالتزامات.

5- تمديد العمل بالقرارات الصادرة عن اجتماعات اللجنة التنفيذية، ومؤتمرات الاتحاد ورئاسته، والمتعلقة بالنقل المؤقت لمقر الاتحاد البرلماني العربي، من دمشق إلى بيروت، وصرف المبالغ المترتبة عن تنفيذ القرارات من الأموال الاحتياطية من ميزانية الاتحاد.

6- تكليف المحاسب القانوني فاروق طانيوس سمعان بتدقيق حسابات الاتحاد لعام 2017.

7- تكليف الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، بتنفيذ أحكام الموازنة وفقًاً لميثاق الاتحاد وأنظمته النافذة.

5- تنظيم ندوة برلمانية، حول ماتتعرض له القدس – البند الخامس:

قدّم الأمين العام للاتحاد، عرضاً لموضوع تنظيم ندوة برلمانية، حول ماتتعرض له القدس، بالتعاون مع اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتمت مناقشات مستفيضة وبناءة حول الموضوع. وفي نهاية المناقشات أوصت اللجنة بما سيلي، ورفعه إلى المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي للمصادقة عليه:

- تفويض الأمانة العامة للاتحاد التنسيق مع اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتحديد زمان ومكان عقد الندوة.
- تكليف الأمانة العامة للاتحاد بإجراء الاتصالات اللازمة مع الشعب البرلمانية الأعضاء حول إمكانية استضافة الندوة خلال عام 2016 ، أو في في بداية عام 2017.
- مشروع جدول أعمال الندوة:

1. **انتخاب رئيس ومقرر الندوة.**
2. **دور البرلمانيين في مساندة الشعب الفلسطيني ونضاله الباسل.**
3. **وضع رؤية لمواجهة خطط تهويد القدس.**
4. **ما يستجد من أعمال.**

6- الدورة (21) للجنة التنفيذية للاتحاد – البند السادس:

قدّم الأمين العام للاتحاد، عرضاً لموضوع عقد الدورة (21) للجنة التنفيذية للاتحاد، وتمت مناقشات مستفيضة وبناءة حول الموضوع. وفي نهاية المناقشات أوصت اللجنة بما يأتي:

أ – تحديد الزمان والمكان:

يترك موضوع تحديد زمان الاجتماع ومكانه لدولة رئيس الاتحاد، سنداً إلى أحكام الفقرة (ب) من المادة (34) من النظام الداخلي للاتحاد.

ب – مشروع جدول الأعمال:

1– إقرار جدول الأعمال.

2– تقرير الأمين العام للاتحاد حول:

أ. تنفيذ قرارات المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد.

ب. أنشطة الأمانة العامة للاتحاد منذ انعقاد الدورة 20 للجنة التنفيذة للاتحاد، ولغاية تاريخ انعقاد الدورة 22 للجنة التنفيذية للاتحاد.

3– تقارير اللجان الخاصة:

أ. اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي.

ب. لجنة الفريق القانوني المنبثق عن اللجنة التنفيذية للاتحاد.

ج. اللجنة المصغرة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية للاتحاد.

4– الدورة 22 للجنة التنفيذية للاتحاد :

أ. تحديد الزمان والمكان.

ب. مشروع جدول الأعمال.

5– إقرار قائمة المنظمات المدعوة لحضور أعمال المؤتمرات القادمة للاتحاد.

6– ما يستجد من أعمال.

7–المؤتمر الرابع والعشرون للاتحاد– البند السابع :

يترك موضوع تحديد زمان ومكان المؤتمر للدورة القادمة للجنة التنفيذية للاتحاد،كما أوصت اللجنة بالموافقة على مشروع جدول أعمال المؤتمر، والذي تضمن:

1. **إقرار جدول الأعمال.**
2. **تقرير الرئيس عن نشاطه ونشاط اللجنة التنفيذية منذ المؤتمر الثالث والعشرين.**
3. **تقرير الأمين العام حول أوضاع الاتحاد وأنشطته منذ المؤتمر الثالث والعشرين.**
4. **مداخلات السادة رؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود حول الوضع العربي الراهن .**
5. **النشاط الدولي والإقليمي للاتحاد في خلال عام 2017.**
6. **اجتماعات اللجان الدائمة في الاتحاد:**
   أ. لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية .
   ب. لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.
   ج. لجنة شؤون المرأة والطفولة.
7. **خطة عمل الاتحاد لعام 2017.**
8. **الشؤون المالية:**
   أ. الحساب الختامي لعام 2016.
   ب. مشروع موازنة الاتحاد لعام 2017.
9. **انتقال الرئاسة.**
10. **ما يستجد من أعمال.**

8–مايستجد من أعمال – البند الثامن–:

أ. أوصت اللجنة استخدام التقنيات الإكترونية في توزيع الوثائق على أن تستمر الأمانة العامة للاتحاد في طباعة الوثائق والنشرات الدورية، وتوزيعها على الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد، مع الأخذ في الاعتبار النشر في الموقع الإلكتروني، ليتنسى للسيدات والسادة الأعضاء الاطلاع عليها، تمهيداً للانتقال إلى الأرشفة الإلكترونية.

ب. أوصتاللجنة بإصدار بيان صحفي يتضمن مواقف المجتمعين حول القضية الفلسطينية:

بيان صحفي حول القضية الفلسطينية

صادر عن اجتماع الدورة 20 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي

أكدت اللجنة التنفيذية التابعة للاتحاد البرلماني العربي في ختام دورتها العشرين التي انعقدت في القاهرة اليوم 8 أيلول سبتمبر 2016، بحضور ممثلين عن البرلمانات العربية، على مركزية القضية الفلسطينية للأمة العربية وأنه لا أمن ولا استقرار في منطقة الشرق الأوسط، من دون حل عادل لها بموجب قرارات الشرعية الدولية، واتفاقيات السلام الموقعة، والمبادرة العربية للسلام .

وأدانت اللجنة التنفيذية، بأقسى العبارات، الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية على حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والإنسانية، والمتمثلة بالعقوبات الجماعية والاقتحامات المتكررة للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وحملات الاعتقال والحصار والإغلاق والاغتيالات اليومية، إلى جانب هدم المنازل، واستمرارها في سياستها الاستيطانية الاستعمارية .

كما عبرت اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، عن إدانتها الشديدة للعدوان والاقتحامات الإسرائيلية وقطعان المستوطنين، لحرم المسجد الأقصى المبارك، واستمرار تدنيس المقدسات المسيحية، والإسلامية ضمن سياسة الاحتلال التهويدية بحق مدينة القدس، عاصمة دولة فلسطين، في انتهاك فاضح لقرارات مجلس الأمن الدولي التي تعتبر مدينة القدس مدينة محتلة.

كما دعت اللجنة التنفيذية الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية، بخاصة الاتحاد البرلماني الدولي، إلى إدانة واستنكار ما يقوم به الكنيست الإسرائيلي من إقرار قوانين عنصرية تتعارض وتنتهك مبادئ القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني، مطالبة باتخاذ إجراءات عملية عاجلة ورادعة ضده، مشددة أنه لا يحق للكنيست الإسرائيلي أن يسنَّ القوانين للاحتلال في انتهاك صريح لالتزاماته وفق ميثاق الاتحاد البرلماني الدولي وأهدافه.

وثمنت اللجنة التنفيذية الدور الذي تقوم به اللجنة البرلمانية الخاصة بدعم صمود الشعب الفلسطيني برئاسة معالي الأستاذ مرزوق علي الغانم، رئيس مجلس الأمة الكويتي، والتي تعكف على بحث سبل التصدي لانتهاكات

الكنيست الإسرائيلي وإقراره لقوانين عنصرية، وطرق مواجهتها في المنتديات البرلمانية الدولية، وبخاصة الاتحاد البرلماني الدولي.

كما أشادت اللجنة التنفيذية وثمنت عاليا، صمود الشعب الفلسطيني ونضاله في مواجهة المحتلين ومحاولاتهم الاستفراد به، داعية الأمة العربية، وشعبها العربي، وبرلماناتها إلى تقديم مزيد من الدعم والإسناد له، وصولا إلى تحقيق أهدافه في الحرية والاستقلال وتقرير المصير والعودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس .

اللجنة التنفيذية

للاتحاد البرلماني العربي

القاهرة 8 أيلول / سبتمبر 2016

****

تقرير عن أعمال وتوصيات

الدّورة الحادية والعشرين

للجنة التنفيذية

للاتحاد البرلماني العربي

بيروت . الجمهورية اللبنانية

11/شباط – فبراير/ 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير اجتماع

الدورة الحادية والعشرين

للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي

بيروت – الجمهورية اللبنانية

11 شباط /فبراير 2017

في الحادي عشر من شباط /فبراير 2017، انعقدت في عاصمة الجمهورية اللبنانية بيروت، اجتماعات الدورة الحادية والعشرين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، برئاسة الأستاذ الدكتور ميشال موسى، ممثل دولة الأستاذ نبيه بري، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب اللبناني.

شارك في اجتماع الدورة ممثلو الشعب البرلمانية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي من البلدان الآتية:

1. المملكة الأردنية الهاشمية.
2. مملكة البحرين.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
4. المملكة العربية السعودية.

5. جمهورية السودان.
6. الجمهورية العربية السورية.
7. جمهورية العراق.
8. سلطنة عمان.
9. دولة فلسطين.
10. دولة قطر.
11. دولة الكويت.
12. الجمهورية اللبنانية.
13. جمهورية مصر العربية.
14. المملكة المغربية.

أولاً – جلسة الافتتاح:

في بداية الاجتماع تحدث الأستاذ الدكتور ميشال موسى، ممثل دولة الأستاذ نبيه بري، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، حيث رحّب فيها بالسيدات والسادة أعضاء اللجنة والسادة المشاركين تحت قبّة البرلمان اللبناني في ظلّ ما تشهده الساحات العربية من أزمات مختلفة. نقل إليهم تحيات دولة الأستاذ نبيه بري، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، وتمنياته لهم النجاح في مهامهم مشيراً إلى دور الاتحاد في السير نحو تشكيل منهج برلماني يتماشى مع ميثاق الاتحاد والغايات التي أنشىء من أجلها، والعمل على توحيد تشريعات عربية غير خلافية، من أجل تمتين العمل العربي المشترك.

مؤكداً أن هذا المجلس برغم الظروف الاستثنائية التي يتلقّاها جراء أحداث المنطقة، استطاع أن يقوم بدوره في انتخاب رئيس للجمهورية وفي عمله لإقرار قانون انتخابي عصري؛ ليبقى هذا المجلس منارة للانفتاح والتعايش بين الأمم.

واعتبر أن استعادة الوحدة على الساحة السياسية اللبنانية تحصّن لبنان من كل ضرر أو عدوان.

ورأى في كلمته أن اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد اليوم للبحث في بنود جدول الأعمال، والإعداد للمؤتمر القادم إلى القضية الفلسطينية في ظل ما تعانيه اليوم من استيطان وسلبٍ للهوية والأرض، تضع البرلمانيين العرب أمام مهمات صعبة توجب مضاعفة الجهود للخروج بموقف عربي واحد.

وختم كلمته بأن توحيد الرؤى حول هذه القضايا تحقق طموحات شعوبنا العربية، متمنياً مناقشات مثمرة للاجتماعات تكون على مستوى التطلعات والآمال.

و اكتفى الأستاذ فايز الشوابكة، الأمين العام للاتحاد بتوزيع كلمته إفساحاً في المجال أمام المناقشات والمداولات التي جاء في بدايتها ترحيب بالسيدات والسادة أعضاء اللجنة والسادة المشاركين في الاجتماع من أجل النظر في قضايا الأمة ومشاكلها وتدارس أوضاعها، لتقديم ما يناسب من اقتراحات وقرارات.

كما اعتبر أن التحديات التي تواجهها أمتنا العربية كبيرة وجسيمة، تفرض اتخاذ ما هو مناسب لمنع المزيد من الفوضى وعدم الاستقرار. مؤكداً على أهمية العمل على توحيد التشريعات غير الخلافية بين أقطار الدول العربية، وتعزيز الحياة الديمقراطية فيها، وإفساح المجال أمام الشباب للمشاركة بفاعلية في الحياة السياسية، ورفع شأن المرأة، سعياً إلى الوصول إلى مجتمع بعيدٍ عن الأزمات والصراعات.

وأوضح سعادته أن الظروف الاستثنائية التي تمرّ بها أمتنا العربية الآن، بدءاً من القضية الفلسطينية، وما يتناهى إلى الأسماع من نية الإدارة الأميركية في نقل السفارة إلى مدينة القدس، إلى موجات الإرهاب التي تضرب في أمتنا، إلى التدخلات الإقليمية والدولية في شؤوننا الخاصة، قضايا توجب علينا السعي الحثيث بكل ما أوتينا من قوّة وإرادة، لإيجاد حلول ومخارج في سبيل المصلحة العربية العليا.

وأضاف أن العمل المشترك بين الدول العربية هو العمل الأمثل في عصر التكتلات والأحلاف في العالم.

وختم في نهاية كلمته أن العمل في الاتحاد البرلماني العربي، هو ضمن الإمكانات في تقديم الأفكار والرؤى والمشاريع لتكون حافزاً لسلطات القرار في أمتنا ...

ثانياً – جلسات العمل والمناقشة والتوصيات:

استؤنفت جلسة العمل برئاسة الأستاذ الدكتور ميشال موسى، ممثل دولة رئيس الاتحاد البرلماني العربي، عضو مجلس النواب اللبناني:

1. – إقرار جدول الأعمال– البند الأول – :

وافقت اللجنة على جدول أعمال الاجتماع الذي تضمن البنود التالية، بعد إضافة بعض البنود ضمن ما يستجدّ من أعمال:

1– تقرير الأمين العام للاتحاد حول:

أ. تنفيذ قرارات المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد.
ب. أنشطة الأمانة العامة للاتحاد منذ انعقاد الدورة 20 للجنة التنفيذية للاتحاد، ولغاية تاريخ انعقاد الدورة 21 للجنة التنفيذية للاتحاد.

2– تقارير اللجان الخاصة:

أ. اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي.
ب. لجنة الفريق القانوني المنبثقة عن اللجنة التنفيذية للاتحاد.
ج. اللجنة المصغرة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية للاتحاد.

3– الدورة 22 للجنة التنفيذية للاتحاد :

أ. تحديد الزمان والمكان.

ب. مشروع جدول الأعمال.

4– المؤتمر الرابع والعشرون للاتحاد: تحديد الزمان والمكان.

5- **إقرار قائمة المنظمات المدعوة لحضور أعمال المؤتمرات القادمة للاتحاد.**

6– ما يستجد من أعمال.

2– تقرير الأمين العام للاتحاد – البند الثاني –:

بعد استعراض محتويات تقرير الأمين العام للاتحاد عن الفترة منذ المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد، منذ انعقاد الدورة 20 للجنة التنفيذية للاتحاد، حتى تاريخ 10 /2017/02. وبعد مناقشات مستفيضة حوله، أوصت اللجنة بالموافقة على محتوى التقرير ورفعه إلى المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي للمصادقة عليه.

3– تقارير اللجان الخاصة – البند الثالث –:

بعد استعراض محتويات تقارير اللجان الخاصة بـِ:

أ. اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي.

ب. لجنة الفريق القانوني المنبثق عن اللجنة التنفيذية للاتحاد.

ج. اللجنة المصغرة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية للاتحاد.

وبعد مناقشات مستفيضة حولها، أوصت اللجنة بالموافقة على محتوى التقارير ورفعها إلى المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي للمصادقة عليها. وقد تضمّنت التوصيات الآتية:

أ –توصيات اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني العربي

1– توصيات اجتماع بيروت 22 كانون الأول / ديسمبر 2016:

أوّلاً: منح جائزة التميز البرلماني للشخصيات التالية وفقاً لفئات الجائزة:

أوصت اللجنة بمنح جائزة التميز البرلماني للشخصيات التالية وفقاً لفئات الجائزة:

1- مرشح الفئة الثانية – عضو البرلمان :

– سعادة السيد علي جاسم أحمد/ المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة .

– سعادة السيد زهير صندوقة عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

2- مرشح الفئة الثالثة : " أمين عام البرلمان "

– سعادة السيد فهد بن مبارك الخيارين – أمين عام مجلس الشورى – دولة قطر.

– سعادة السيد عبد القادر بن سالم الذهب – عضو مجلس دولة / أمين عام سابق مجلس الشورى – سلطنة عمان.

3- مرشح الفئة الرابعة: "الباحث البرلمانى"

– السيدة مريم أحمد الجرمين– مدير المكتب الفني للمجلس الوطني الاتحادي – دولة الإمارات العربية المتحدة.

ثانياً: دراسة لائحة جائزة التميز البرلماني العربي

أوصت اللجنة بإعادة دراسة لائحة جائزة التميز البرلماني بأسلوب يظهر فيه الهدف من الجائزة وآلية اختيار المرشحين وإضافة فئات ومجالات جديدة للجائزة، مع إدخال الملاحظات التي قدمت من السادة أعضاء اللجنة، أو التي سوف يتم إرسالها من قبلهم إلى الأمانة العامة للاتحاد قبل 31 كانون الثاني /يناير 2017، ليتم مناقشتها في الاجتماع القادم للجنة.

ثالثاً: الاجتماع القادم للجائزة

أوصت اللجنة على عقد الاجتماع القادم للجنة جائزة التميز البرلماني العربي عشية انعقاد الدورة الحادية والعشرين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي لدراسة مقترحات السادة أعضاء اللجنة على اللائحة.

2- توصيات اجتماع بيروت 10 شباط / فبراير 2017:

أولاً – تعديل اللائحة التنظيمية لجائزة التميز البرلماني العربي حيث أصبحت على الشكل التالي:

أوصت اللجنة بتعديل اللائحة التنظيمية لجائزة التميز البرلماني العربي حيث أصبحت على الشكل التالي:

المادة (1)

التعريفات الخاصة باللائحة التنظيمية لجائزة التميز البرلماني العربي:

- اللجنة: هي لجنة جائزة التميز البرلماني العربي.
- الجائزة: هي جائزة التميز البرلماني العربي.

- رئيس الاتحاد: هو رئيس الاتحاد البرلماني العربي ورئيس لجنة جائزة التميز البرلماني.

المادة (2)

ينشئ الاتحاد البرلماني العربي جائزة سنوية تسمى "جائزة التميز البرلماني العربي"، ويتم تمويل موازنتها من ميزانية الاتحاد.

المادة (3)

تهدف الجائزة إلى:

1. تكريم المتميزين في المجال البرلماني العربي من رؤساء البرلمانات العربية الحاليين والسابقين، وأعضاء برلمانيين وأمناء عامين وباحثين.
2. تطوير الممارسات البرلمانية العربية لدعم الأدوار التشريعية والرقابية والدبلوماسية البرلمانية.
3. إبراز جهود وأعمال البرلمانيين العرب وتعريف الرأي العام الوطني والعربي بها.
4. الارتقاء بالمستويات المهنية لأداء الأمناء العامين والباحثين العرب.
5. إذكاء روح المنافسة بين البرلمانات العربية، لتطوير الممارسات، وحقول المعرفة البرلمانية.

المادة (4)

اللجنة

التشكيل والعضوية

أ- تشكل لجنة جائزة التميز البرلماني العربي برئاسة رئيس الاتحاد البرلماني العربي أو من ينيبه، وعضوية كل من:

1. أربعة أعضاء من اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي.
2. ثلاثة أعضاء من الخبراء البرلمانيين يتم تعيينهم من قبل رئيس الاتحاد باقتراح من الأمين العام.
3. رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات والمجالس العربية.
4. الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، بحكم منصبه سكرتيراً عاماً للجنة.

ب – مدة العضوية في اللجنة سنتان، باستثناء رئيس الاتحاد.

المادة (5)

اختصاصات اللجنة

تختص اللجنة بالآتي:

1. الإشراف العام على الجائزة وتنظيم إجراءات منحها وتطويرها.
2. تلقي طلبات الترشيح لفئات الجائزة.
3. دراسة طلبات الترشيح للجائزة، ورفع تقرير عنها إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد.
4. اقتراح وضع وتعديل معايير الجائزة وشروطها وفئاتها.
5. اقتراح ميزانية الجائزة.
6. التعريف بالجائزة، والفائزين بها لدى الإعلام والرأي العام العربي.

المادة (6)

اجتماعات اللجنة

أ- تعقد اللجنة اجتماعاتها للنظر في الترشيحات خلال شهري تشرين الثاني/ نوفمبر – وكانون الأول/ ديسمبر – من كل عام.

ب- يعتبر الاجتماع قانونياً بحضور ثلثي أعضاء اللجنة، وتصدر اللجنة قراراتها بأغلبية أعضائها ويعتبر صوت الرئيس مرجحاً في حال تعادل الأصوات.

ج- يكون تقييم اللجنة للمرشحين للجائزة وفق معايير موحدة تضعها اللجنة ويخضع لها جميع المرشحين في كل فئة على أن تتم أعمال التقييم في سرية تامة.

المادة (7)

فئات الجائزة

أ – تمنح الجائزة للفئات الأربع الآتية:

1- رئيس البرلمان فيما لا يزيد عن (2).

2- عضو البرلمان فيما لا يزيد عن (4) يمثلون المجالس النيابية الأعضاء في الاتحاد.

3- أمين عام البرلمان فيما لا يزيد عن (2).

4- الباحث البرلماني فيما لا يزيد عن (2).

ب – للجنة الجائزة أن تضيف فئات ومجالات جديدة للجائزة.

المادة (8)

أولاً – شروط الترشيح للجائزة:

أ- تمنح الجائزة الخاصة بفئة رئيس البرلمان لرؤساء البرلمانات العربية الحاليين والسابقين على أن لا تقل مدة رئاستهم للبرلمان عن دورتين وفق المعايير الآتية:

1- المساهمة في تطوير مجالات التعاون البرلماني العربي.

2- الإثراء في قيادة برلمان دولتهم تجاه دعم القضايا العربية.

3- المساهمة بفعالية في أعمال أجهزة الاتحاد، أو المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية الأخرى.

ب- تمنح الجائزة الخاصة بفئة البرلمانيين العرب (الحاليين والسابقين) وفق المعايير الآتية:

1- المساهمة الفعالة في العمل البرلماني سواء في برلمانهم الوطني أم الاتحاد البرلماني العربي.

2- الحصول على عضوية جهاز أو أكثر من أجهزة إحدى المنظمات أو الملتقيات البرلمانية العربية أو الإقليمية أو الدولية.

ج - تمنح الجائزة الخاصة بفئة الأمناء العامين للبرلمانات العربية (الحاليين والسابقين) وفق المعايير الآتية:

1- مواكبة التطور البرلماني العالمي وأثره في مساندة عمل النواب.

2- تطور الأداء المهني، بما يتوافق مع تطور حقول المعرفة البرلمانية.

3- الإسهامات المؤثرة في نشاط أعضاء مجالسهم في أعمال الاتحاد البرلماني العربي.

د - تمنح الجائزة الخاصة بفئة الباحثين البرلمانيين العرب (الحاليين والسابقين) وفق المعايير الآتية:

1- أن يتم ترشيحهم من قبل الأمانة العامة مع بيان مبررات الترشيح.

2- عدد وأهمية الأعمال البحثية.

3- مدى الاستفادة من أعمالهم البحثية في المجالات التشريعية، أو الرقابية، أو السياسية.

ثانياً: معايير التقييم وعناصره وحساب الدرجات:

1- معايير التقييم وعناصره وحساب الدرجات لمرشح الفئة الأولى – رئيس البرلمان:

التسلسل	المعيار الرئيسي	المعايير الفرعية	الحد الأعلى للدرجات	الدرجة القصوى للمعيار
1	**الخبرة والتجارب**	مدة رئاسته للبرلمان.	4	**20**
		مدة العضوية.	4	
		المواقع البرلمانية الأخرى التي تقلدها (نيابة الرئيس، رئاسة لجان، أمانة سر) ومددها.	4	
		المواقع البرلمانية التي شغلها في المنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية ومددها.	4	
		المواقع العليا الوطنية التي شغلها ومددها.	4	
2	**الأداء والإنجاز**	أنشطة الاتحاد البرلماني العربي التي نظمت في بلده في خلال فترة رئاسته.	5	**20**
		أنشطة البرلمانات الثنائية التي نظمت في بلده في خلال فترة رئاسته.	5	

التسلسل	المعيار الرئيسي	المعايير الفرعية	الحد الأعلى للدرجات	الدرجة القصوى للمعيار
		أنشطة البرلمانات متعددة الأطراف التي نظمت في بلده في خلال فترة رئاسته.	5	
		الزيارات المتبادلة بينه وبين رؤساء البرلمانات العربية والإقليمية والدولية.	5	
3	**المبادرات**	الأساليب والنظم التي استحدثها لتطوير الأداء البرلماني في أجهزة البرلمان المختلفة (اللجان البرلمانية، إجراءات الجلسات والتداول، تطوير الأمانة العامة في برلمان بلاده...إلخ).	5	**20**
		أفكار أو دراسات مقدمة لتطوير مجالات التعاون البرلماني العربي.	5	
		أفكار أو دراسات قدمها في البرلمانات الإقليمية والدولية في المجالات ذات الاهتمام المشترك.	5	
		دوره في اتخاذ القرارات في برلمان دولته لدعم مواقف عربية في المحافل البرلمانية المختلفة.	5	
4	**التعاون والتفاعل**	مساهمة البرلمان تحت رئاسته في دعم القضايا العربية الملحة.	10	**20**
		التفاعل والتعاون مع الجهات التنفيذية والأجهزة الرقابية ذات الصلة.	10	
5	**المشاركة والالتزام**	مشاركته في أنشطة الاتحاد البرلماني العربي.	7	**20**

التسلسل	المعيار الرئيسي	المعايير الفرعية	الحد الأعلى للدرجات	الدرجة القصوى للمعيار
		حضـــوره ومشـــاركته في المحافـــل البرلمانيـــة الدولية والإقليمية.	7	
		المشـــاركة في أنشـــطة العمـــل المشـــترك بـــين برلمان دولته والبرلمانات العربية.	6	

2- **معايير التقييم وعناصره وحساب الدرجات لمرشح الفئة الثانية – عضو البرلمان:**

التسلسل	المعيار الرئيسي	المعايير الفرعية	الحد الأعلى للدرجات	الدرجة القصوى للمعيار
1	**الخبرة والتجارب**	مدة عضويته البرلمانية الحالية والسابقة.	5	**20**
		مدة رئاسته لإحدى اللجان البرلمانية الدائمة.	5	
		اللجـان المؤقتـة الـتي تمتـع بعضـويتها داخـل برلمـان بلاده.	5	
		المواقع التي شغلها ومددها.	5	
2	**الأداء والإنجاز**	الأنشطة التي مثل البرلمان فيها (داخل بلده).	7	**20**
		اللجان والمؤسسات التي مثل البرلمان فيها.	7	
		الأنشـــطة البرلمانيـــة العربيـــة والإقليميـــة والدوليـــة التي شارك فيها.	6	
3	**المبادرات**	مقترحاتـــه في مشـــاريع القـــوانين المقدمـــة في البرلمان.	7	**20**

التسلسل	المعيار الرئيسي	المعايير الفرعية	الحد الأعلى للدرجات	الدرجة القصوى للمعيار
		مساهمته في مراقبة الأجهزة التنفيذية ومتابعتها.	7	
		المبادرات التي قام بها في دائرته الانتخابية والقضايا التي ساهم فيها.	6	
4	**التعاون والتفاعل**	المنظمات البرلمانية التي ساهم أو شارك في تأسيسها مثل: (برلمانيون ضد الفساد).	20	**20**
5	**المشاركة والالتزام**	فعاليته في أنشطة الاتحاد البرلماني العربي.	7	**20**
		حضوره ومشاركته في المحافل البرلمانية الدولية والإقليمية.	7	
		المشاركة التطوعية في الورش والمؤتمرات التي تهم قضايا الوطن.	6	

3- معايير التقييم وعناصره وحساب الدرجات لمرشح الفئة الثالثة: "أمين عام البرلمان"

التسلسل	المعيار الرئيسي	المعايير الفرعية	الحد الأعلى للدرجات	الدرجة القصوى للمعيار
1	**الخبرة والتجارب**	المدة التي عمل فيها كأمين عام للبرلمان.	10	**20**
		البحوث التي أعدها في المجال البرلماني.	5	
		المواقع التي شغلها ومددها.	5	

التسلسل	المعيار الرئيسي	المعايير الفرعية	الحد الأعلى للدرجات	الدرجة القصوى للمعيار
2	**الأداء والإنجاز**	الجهد المبذول خلال فترة عمله كأمين عام لبناء قدرات العاملين بالأمانة العامة.	6	**20**
		الجهد المبذول خلال فترة عمله كأمين عام لترقية أداء النواب واعتماد أساليب جديدة وآليات عمل.	7	
		الترتيبات التي اتخذها لضمان فعالية الإعلام بنشاط البرلمان لإيصال المعلومات.	7	
3	**المبادرات**	التطوير الذي استحدثه في نظام المعلوماتية في البرلمان.	6	**20**
		استخدام وسائل التكنولوجيا في الأرشيف والتوثيق للجلسات والاجتماعات.	7	
		تشجيع أعضاء البرلمان على نشر مواضيع برلمانية في مجلة الاتحاد البرلماني العربي.	7	
4	**التعاون والتفاعل**	الاستفادة والاستعداد لتوظيف البحث العلمي في تطوير أداء البرلمان.	10	**20**
		الإجراءات التي اتخذها لضمان التعامل السلس، والتناغم مع الأجهزة التنفيذية والرقابية ذات الصلة.	10	
5	**المشاركة والالتزام**	الاستفادة من المؤتمرات البرلمانية العربية والدولية والإقليمية والثنائية التي شارك فيها لمصلحة البرلمان.	5	**20**
		دوره في جمعية الأمناء العامين للاتحاد البرلماني الدولي وما قدمه من بحوث ودراسات عن وضع بلاده وأنشطته.	5	

التسلسل	المعيار الرئيسي	المعايير الفرعية	الحد الأعلى للدرجات	الدرجة القصوى للمعيار
		دوره في جمعية الأمناء العامين للاتحاد البرلماني العربي وما قدمه من بحوث ودراسات عن وضع بلاده وأنشطته.	5	
		تشجيع المشاركة في لجان الاتحاد البرلماني العربي، ونشر أنشطة الأعضاء المساهمين في لجانه.	5	

4- **معايير التقييم وعناصره، وحساب الدرجات لمرشح الفئة الرابعة: "الباحث البرلماني"**

التسلسل	المعيار الرئيسي	المعايير الفرعية	الحد الأعلى للدرجات	الدرجة القصوى للمعيار
1	**الخبرة والتجارب**	المدة التي عمل فيها كباحث قبل الالتحاق بالبرلمان.	5	**20**
		المدة التي قضاها الباحث في الأمانة العامة للبرلمان.	5	
		الدورات التدريبية التي تلقاها الباحث.	5	
		الأعمال المناطة به في البرلمان ومدى ملاءمتها لاختصاصه.	5	
2	**الأداء والإنجاز**	الأبحاث التي أعدها الباحث أو شارك في إعدادها في المجال البرلماني.	10	**20**
		ملخص عن عدد البحوث المقدمة ونوعيتها.	10	

التسلسل	المعيار الرئيسي	المعايير الفرعية	الحد الأعلى للدرجات	الدرجة القصوى للمعيار
3	**المبادرات**	المبادرات التي قدمها الباحث في مجال تحديث نشاط البحوث والدراسات بالبرلمان وتطويرها.	6	**20**
		مساهمات الباحث في تطوير محتوى الموقع الإلكتروني لبرلمان بلاده.	7	
		دوره في تطوير محتوى الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني العربي أو أي مواقع ذات صلة.	7	
4	**التعاون والتفاعل**	علاقة الباحث مع مراكز البحوث والدراسات العربية والإقليمية والدولية.	10	**20**
		دوره كباحث في دعم المتعاملين مع البرلمان من طلبة الدراسات العليا والباحثين طالبي المعرفة.	10	
5	**المشاركة والالتزام**	المؤتمرات الفنية والمهنية التي شارك فيها وما قدمه من مساهمات.	10	**20**
		نشاطه في جمعيات ومنظمات البحث العلمي داخل الوطن.	10	

المادة (9)

شروط عامة للترشيح للجائزة:

1- تقدم الشعب الأعضاء أسماء مرشحيها للجائزة إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي في بداية شهر أيلول/ سبتمبر ولغاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر، مرفقة بالسيرة الذاتية للمرشح وتقرير مفصل عن إجمالي إنجازاته ونشاطاته وأعماله، وفقاً لشروط الترشيح المذكورة في المادة الثامنة من اللائحة.

2- تعبئة المرشحين للنماذج الخاصة بكل فئة، مع مراعاة استيفاء جميع الشروط والمتطلبات لكل فئة من فئات جائزة التميز البرلماني العربي الأربع.

3- يجوز للجنة أن تعدل شروط نيل الجائزة بكافة فئاتها، بما يضمن زيادة فرص المشاركة لكل البرلمانيين العرب على قدر من المساواة والعدالة.

المادة (10)

قيمة الجائزة

تقترح اللجنة قيمة الجائزة العينية التي ستقدم.

المادة (11)

أحكام عامة

1- يجوز للجنة أن تتخذ كل ما تراه لازماً لاستيفاء دراستها حول المرشحين، على أن تقدم تقريراً إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد، مبينة فيه التوصية بالموافقة أو الحجب.

2- يعد الأمين العام تقريراً ختامياً عند انتهاء كل دورة من دورات الجائزة، يقدم إلى لجنة جائزة التميز البرلماني العربي تمهيداً لإقراره من قبل اللجنة التنفيذية.

3-لا يجوز لرئيس اللجنة أو أحد أعضائها في أثناء عضويتهم الترشح لنيل الجائزة عن إحدى فئاتها.

4- بعد دراسة وفحص طلبات المرشحين المتقدمين، يتم اختيار مرشح واحد من كل شعبة عضو في الاتحاد البرلماني العربي لنيل الجائزة عن كل فئة من فئات الجائزة الأربع.

المادة (12)

تعديل نظام الجائزة

يعدل هذا النظام باقتراح من 3 شعب أعضاء على الأقل، ويعد المقترح نافذاً إذا وافق عليه ثلثا أعضاء اللجنة التنفيذية.

****

ثانياً – تفويض الأمانة العامة للاتحاد بإعداد النموذج المنصوص عنه في الفقرة (2) من المادة التاسعة من اللائحة.

****

ثالثاً– توجيه الشكر:

عبّر أعضاء اللجنة عن تقديرهم وشكرهم للجهود المبذولة من قبل الأستاذ علام علي الكندري، رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات والمجالس العربية، والخبراء البرلمانيين.

****

ب –توصيات لجنة الفريق القانوني المنبثق عن اللجنة التنفيذية للاتحاد.

أوصت اللجنة بتكليف الأمانة العامة للاتحاد بوضع مشاريع نموذجية استرشادية، تتعلق بما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الأول الذي انعقد في القاهرة بتاريخ 2016/09/05، حول القوانين المبينة أدناه، مع الاستعانة بالخبراء القانونيين، على أن ترسل هذه المشاريع إلى أعضاء اللجنة لدراستها وإبداء الملاحظات عليها، ومن ثم إعادتها إلى الأمانة العامة لأخذ هذه الملاحظات مراعية خصوصية كل دولةٍ على حدة. على أن يتم التوافق على موعدٍ لاحق حال الانتهاء من الإجراءات آنفة الذكر، لتعرض على الاجتماع القادم للجنة الفريق القانوني لمناقشتها وإقرارها، ومن ثم رفعها إلى اللجنة التنفيذية، تمهيداً لمناقشتها وإقرارها، ورفعها إلى المؤتمر للمصادقة عليها.

1. البيئة.
2. الإرهاب.
3. التعليم.
4. مكافحة المخدرات.
5. المرأة والطفولة.
6. الجرائم الإلكترونية.
7. الاستثمار والتنمية.

****

ج – توصيات اللجنة المصغرة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية للاتحاد.

أوصت اللجنة باعتماد **استراتيجية الاتحاد البرلماني العربي "دبلوماسية برلمانية فعالة" للفترة الممتدة بين الأعوام 2018–2022 المبينة أدناه، مع تأكيد الشعبة البرلمانية الكويتية على التركيز على عدد قليل من الأهداف ليتم تحقيقها في ظل استراتيجية محددة المدة:**

جدول تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني العربي 2018-2022

تسلسل	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة المحققة للأهداف الاستراتيجية	النتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الأنشطة	التحديات والعوائق	مؤشرات الأداء (معايير كيفية وكمية لقياس النتائج المتوقعة)
1	**القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى**	1. تشكيل لجنة برلمانية دائمة لدعم القضية الفلسطينية. 2. فضح القوانين العنصرية للكيان الصهيوني، والوقوف ضد الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق الفلسطينية، بتكليف اللجنة القانونية للبحث في المواضيع واستيفاء جميع جوانبه. 3. تقديم الدعم المادي والمالي والمعنوي للشعب الفلسطيني	1. تعزيز صمود الشعب الفلسطيني. 2. تعرية الكيان الصهيوني وزيادة الضغوط الدولية عليه. 3. تعزيز المواقف المؤيدة للقضية الفلسطينية في الرأي العام العالمي.	1. عدم وجود موقف عربي موحد من ضرورات وإجراءات التحرك. 2. الدعم اللامحدود للكيان الصهيوني من قبل الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية. 3. الانقسام الفلسطيني وعدم التوحد خلف سياسة فلسطينية موحدة لمواجهة التحديات.	1. اجتماعات اللجنة المزمع تشكيلها، وتواتر هذه الاجتماعات، ورصد مخرجاتها (كماً ونوعاً). 2. عدد التدخلات الإعلامية والإعلانية للدفاع عن القضية الفلسطينية وتعرية إجراءات الكيان الصهيوني. 3.حجم الدعم المالي أو المادي المقدم للشعب الفلسطيني (مليار دولار؟ 100 مليون دولار؟ لا شيء؟).

تسلسل	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة المحققة للأهداف الاستراتيجية	النتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الأنشطة	التحديات والعوائق	مؤشرات الأداء (معايير كيفية وكمية لقياس النتائج المتوقعة)
2.	**الدبلوماسية البرلمانية**	1. استعادة التضامن العربي. 2.فتح جسور التفاعل بين البرلمانات العربية. 3. تكامل الدبلوماسية البرلمانية مع الدبلوماسية الرسمية.	1. وضع حد لحالات الانقسام والتباعد بين الأصوات العربية 2. تقريب وجهات نظر الدول العربية حيال القضايا المطروحة. 3. تمهيد الطريق لفتح جسور تواصل رسمية وغير رسمية تمهد لحل الخلافات وتعزيز العمل المشترك. 4. تمهيد الطريق لفتح جسور التواصل والتفاعل مع البرلمانات والمنظمات البرلمانية الإقليمية والدولية.	1. الشرخ الكبير الذي كرسته الأزمات العميقة التي حدثت مؤخراً. 2. التدخلات الدولية والإقليمية الخارجية غير منسجمة الأهداف. 3. ضعف المؤسسات البرلمانية في مواجهة السلطات التنفيذية في بعض الحالات. 4. لا يوجد وعي كاف لمفهوم الدبلوماسية البرلمانية وكيفية تطبيقها على أرض الواقع.	1. الخطوات العملية المتخذة لاستعادة التضامن العربي (زيارات وفود برلمانية) 2.عدد المؤتمرات والتفاعلات البرلمانية المشتركة.

تسلسل	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة المحققة للأهداف الاستراتيجية	النتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الأنشطة	التحديات والعوائق	مؤشرات الأداء (معايير كيفية وكمية لقياس النتائج المتوقعة)
3.	**تعزيز الحوار البرلماني**	1. الحوار لغة أساسية للتواصل والتفاهم حول القضايا المطروحة مع العديد من الشركاء. 2. تعزيز الحوار العربي-الأوروبي. 3. تعزيز الحوار العربي-الإفريقي	1. تثبيت الوعي بضرورات المرحلة والحلول السياسية والحوارية لكافة القضايا الخلافية بعيداً عن الصراعات والعسكرة. 2. إيصال الصوت العربي الموحد إلى كل من الشريك الأوروبي والأفريقي والآسيوي وكسب تأييده في المحافل الدولية، وإشراكه في إيجاد تسويات عادلة للقضايا الإقليمية والعربية.	1. وجود خلافات بين بعض الأطراف العربية. 2. الصفة النفعية للقرار الأوروبي وارتباطه بالقرار الأمريكي. 3. ضعف التواجد الإفريقي على الساحتين الإقليمية والدولية وانشغالها بالمشكلات الإفريقية الخاصة.	1. عدد اللقاءات الحوارية الثنائية أو المتعددة. 2. عدد مصادر المعلومات التي تتم ترجمتها بين اللغات المختلفة. 3. عدد المواقف الإيجابية والأصوات الداعمة التي يتخذها الشركاء الدوليون مع القضايا العربية (التصويت لوقف الاستيطان، عدم نقل السفارات إلى القدس، الحلول السياسية للنزاعات العربية...).

تسلسل	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة المحققة للأهداف الاستراتيجية	النتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الأنشطة	التحديات والعوائق	مؤشرات الأداء (معايير كيفية وكمية لقياس النتائج المتوقعة)
4.	**تنشيط عمل لجنة المرأة في الاتحاد البرلماني العربي**	1. اتخاذ قرار التفعيل والتحرك بخطوات عملية (مثال: تحديد زمان ومكان انعقاد مؤتمر المرأة العربية). 2. نقل حقوق المرأة من النصوص والتشريعات إلى الواقع الفعلي التطبيقي (مثال: الاطلاع على وثيقة المرأة التي أقرت من قبل البرلمان العربي). 3. التحرك لدفع المرأة نحو المجتمع، ودفع المجتمع لتقبل دور المرأة.	1. مشاركة المرأة العربية في بناء المجتمع العربي. 2. بناء مجتمعات عربية تنموية حضارية تعرف كيف تستثمر كافة طاقاتها. 3. ردم الفجوة بين دور المرأة وتقبل المجتمعات العربية لهذا الدور.	1. التباين الحاد في وجهات نظر الدول العربية تجاه دور المرأة وحدود هذا الدور. 2. ضعف برامج تمكين المرأة في المجتمعات العربية، وضعف السماح لها بممارسة أدوارها حال تمكنها. 3. الانتهاكات والمعاناة التي تتعرض لها المرأة العربية بسبب الصراعات والحروب التي تشهدها المنطقة، مما انعكست سلباً على تأهيلها وقدرتها على العطاء.	1. عدد اللقاءات التي ستعقد للجنة المرأة ونوعية وكمية مخرجات هذه اللقاءات. 2. تطور عدد النساء البرلمانيات خلال المواسم الانتخابية القادمة مقارنة بالفترات السابقة. 3. عدد النساء اللواتي يتبوأن مناصب حكومية وتنفيذية في الدول العربية.

تسلسل	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة المحققة للأهداف الاستراتيجية	النتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الأنشطة	التحديات والعوائق	مؤشرات الأداء (معايير كيفية وكمية لقياس النتائج المتوقعة)
5.	**تعزيز دور الشباب**	1. تأهيل وتمكين الشباب العربي لتعزيز تمسكه بهويته العربية وانتمائه الوسطي المعتدل، بعيداً عن التطرف والتعصب. 2. توفير كافة مقومات بناء شباب عربي مثقف متعلم قابل للتعامل مع الثورة المعرفية والتكنولوجية والتفاعل معها بإيجابية. 3. إتاحة الفرصة أمام الشباب العربي للإسهام في النشاطات البرلمانية والتنفيذية (مثال عملي: مشاركة الطلبة المتفوقين في المؤتمرات البرلمانية التي يعقدها الاتحاد البرلماني العربي).	1. بناء جيل واعٍ من الشباب قادر على تجاوز مفاعيل الإشكاليات الحالية العميقة. 2. التأكيد على حيوية وإبداع العقل العربي القادر على التعامل مع كافة منتجات الحضارة وقادر أيضاً على الإسهام في تطويرها. 3. استثمار كافة طاقات المجتمعات العربية وتوظيفها لما فيه خدمة شعوبها.	1. عدم توفر الإمكانات المادية والمالية الكافية لاستيعاب وتأطير طاقات الشباب العربي، بسبب البطالة والهجرة... 2. العوامل الخارجية التي أثرت بشكل سلبي كبير في توجهات الكثير من شرائح الشباب العربي والتي تحتاج فترات طويلة حتى يعاد تكريرها وتنقيتها.	1. عدد البرامج المخصصة لدعم الشباب (تدريب وتأهيل، روح الابتكار والإبداع، جوائز تميز الشباب العربي...). 2. عدد البرلمانيين من فئة الشباب وتطور هذا العدد عبر الزمن، لا سيما خلال الفترة المعتمدة لهذه الاستراتيجية مقارنة بالفترة المماثلة السابقة. 3. مراقبة القضايا التي تهم الشباب العربي على وسائل التواصل الحديثة وعبر شبكة الانترنت (مواقع الثقافة، عدد الكتب المقروءة...).

تسلسل	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة المحققة للأهداف الاستراتيجية	النتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الأنشطة	التحديات والعوائق	مؤشرات الأداء (معايير كيفية وكمية لقياس النتائج المتوقعة)
6.	**إعادة إحياء لجنة السوق العربية المشتركة**	1. اتخاذ القرار بإعادة تفعيل اللجنة والدعوة لعقد لقاءات دورية. 2.السعي إلى إعطاء مفهوم السوق العربية المشتركة معنى يتجاوز حدود التبادل التجاري. 3. تفعيل البعد المؤسساتي متعدد الجوانب للسوق العربية المشتركة (مستلزمات إقامة سوق فعالة).	1. إعادة إطلاق برامج التكامل العربي البيني. 2. استثمار الطاقات العربية الكامنة والقائمة بما يعزز من رفاهية المواطن العربي. 3. تشكيل مقومات تفاوض أكثر كفاءة عند التعاطي مع الأطراف الإقليمية والدولية. 4. خفض مستوى البطالة وتوفير فرص عمل أكثر تنوعاً للشباب العربي. 5. التأثير الإيجابي للاقتصاد العربي وتفعيل التجارة البينية.	1. انعكاس الخلافات السياسية على فرص التعاون الاقتصادي. 2. الارتباطات العربية–الإقليمية–الدولية، التي تؤثر في فرص التقارب العربي–العربي. 3. التباين الواسع في مؤشرات الاقتصاد الكلي بين الدول العربية ما يثير مخاوف الدول الغنية من أي تعاون قد يؤثر في إمكاناتها المحلية.	1. عدد اللقاءات التي تجريها اللجنة ومخرجاتها الكمية والنوعية. 2. عدد التفاهمات والإتفاقيات الاقتصادية الثنائية أو المتعددة التي تصب في خدمة إنشاء السوق. 3. زيادة حجم التبادل التجاري العربي البيني (صادرات، مستوردات)، وحركة التدفقات المالية العربية البينية، وحركة قوة العمل العربية البينية... (قياس مؤشرات الأداء بالزيادة والنقصان).

تسلسل	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة المحققة للأهداف الاستراتيجية	النتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الأنشطة	التحديات والعوائق	مؤشرات الأداء (معايير كيفية وكمية لقياس النتائج المتوقعة)
7.	**توحيد التشريعات غير الخلافية في الوطن العربي**	1. توحيد القوانين في إطار تشـــريع عربي شامل. 2. تكليف اللجنـة القـانونيـة ببحـث التشـــريعـات التي يمكن توحيـدهـا واستصدارها بشكل مشترك. 3.وضــع برمجة مادية وزمنية لوضــع هذه التشريعات موضع التنفيذ.	1. التوفيق بين الوطني والعربي على صعيد التشريعات وتقارب الأحكام العربية حول القضايا المشتركة. 2. إرساء نقاط التقارب والتلاقي بين البلدان العربية، تمهيداً لمناقشة قضايا أكثر عمقاً. 3. الحصـــول على مخرجات أكثر فاعلية فيما يتعلق بالقضـايا التي تتوحد تشـريعاتها (مكافحة الإرهاب، البيئة...).	1. التباين التشريعي الواسع بين الدول العربية. 2. التباين حول أولوية الموضـــوعات وأهمية طرحها بين البلدان العربية.	1. عدد الموضوعات التي يتم التوافق على اعتبارها أولويات عمل. 2. عـدد التشـــريعات التي ســـيتم التوافق على استصدارها عربياً. 3. التقدم المنجز في البرنامج الزمني الموضــوع لهذا الهدف ونسب الالتزام ببنوده.

تسلسل	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة المحققة للأهداف الاستراتيجية	النتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الأنشطة	التحديات والعوائق	مؤشرات الأداء (معايير كيفية وكمية لقياس النتائج المتوقعة)
8.	**تفعيل الإتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب**	1. الدعوة إلى عقد اجتماعات اللجنة وكافة البروتوكولات المنبثقة عنها. 2. تحديد الخطوات العملية اللازمة لتنسيق الجهود وإعداد قوائم تبادل المعلومات المطلوبة لمكافحة الإرهاب. 3. اتخاذ ما يلزم لمحاسبة ومعاقبة الإرهابيين وفق آليات محددة (تسليم المطلوبين إلى بلدانهم، مراقبة الحدود،...). 4. الخروج باتفاق عربي على توحيد التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب متمثلة بالهدف السابق.	1. تجفيف منابع الإرهاب ومصادر تمويله. 2. تتبع مرتكبي الجرائم الإرهابية ومحاسبتهم. 3. تجاوز آثار الدمار والحروب والإرهاب نحو ضمان تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعوب العربية.	1. عدم الاتفاق على مفهوم محدد للإرهاب. 2. انفتاح الحدود العربية وصعوبة رصد وتتبع الشبكات الإرهابية. 3. تعرض دول المنطقة إلى تدخلات دولية وإقليمية خارجية تسهم بشكل مباشر بتكوين الجماعات الإرهابية بمختلف أنواعها.	1. عدد اللقاءات والاجتماعات الخاصة بتفعيل اللجنة وإعادة إطلاقها. 2. سرعة وضع برنامج زمني ومادي لتفعيل عمل اللجنة ومدى الالتزام به (تواتر عقد الاجتماعات، التزام الأعضاء بالحضور، الالتزام بتبادل المعلومات....). 3. عدد القضايا التي يتم التعاون فيها بين الدول العربية (عدد الإرهابيين الذين يتم تسليمهم بين الدول، حجم الأموال التي يتم الحجز عليها، عدد الشبكات التي يتم تفكيكها...).

تسلسل	الأهداف الاستراتيجية	الأنشطة المحققة للأهداف الاستراتيجية	النتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الأنشطة	التحديات والعوائق	مؤشرات الأداء (معايير كيفية وكمية لقياس النتائج المتوقعة)
9.	**التنمية المستدامة والعدالة والاجتماعية**	1. التزام الأطراف العربية بالالتزامات ذات الصلة بالتنمية المستدامة. 2. التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الاختصاص للمساهمة في وضع خطط وسياسات ومؤشرات التنمية المستدامة والمساعدة في وضعها موضع التنفيذ. 3. رصد الموارد البشرية والمادية والمالية اللازمة لبرمجة خطط التنمية المستدامة وتحديد الأدوار المطلوبة لتنفيذها. 4. مضاعفة الجهود لإحقاق تكافؤ الفرص أمام المواطنين العرب. 5. تبني خارطة طريق تكون مرجعاً للبرلمانات العربية لتنفيذ خطط ترتبط بالعدالة الاجتماعية. 6. ربط النمو الاقتصادي بعدالة التوزيع وإعادة التوزيع بما يضمن حماية الطبقات الفقيرة ورفع مستوى معيشتها.	1. توحيد الجهود العربية لاستثمار كافة الموارد والطاقات العربية الكامنة والقائمة. 2. توحيد الجهود لبناء هوية اقتصادية عربية مشتركة تمهد للتخطيط للمستقبل العربي. 3. رسم مستقبل اقتصادي واجتماعي عربي يراعي مصالح الأجيال الحالية والقادمة. 4. استثمار كافة الطاقات الكامنة من دون تمييز بما يفضي إلى تعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية. 5. ضمان قابلية استمرار وديمومة النهضات الاقتصادية المحققة من خلال تحصينها اجتماعياً. 6. رضى الشعوب العربية وتحقيق الاستقرار المجتمعي.	1. حالة العوز الشديد التي أفرزتها التطورات الأخيرة والتي لم تترك محلاً لحفظ حقوق الأجيال القادمة في الموارد العربية المختلفة. 2. التدمير الكبير الذي تعرضت له الموارد العربية البشرية والمادية والمالية والذي سيحتاج لعقود لإعادة ترميمه. 3. سعي الدول العربية، فُرادى، لوضع وتبني استراتيجيات التخطيط الاستراتيجي بعيداً عن المشهد العربي التكاملي. 4. حجم الطبقات الفقيرة الواسع والآخذ بالتوسع ما يجعل من ردم الهوة الطبقية مسألة معقدة، متجاوزة حد الصعوبة. 5. التباين الكبير بين المجتمعات العربية فيما يتعلق بآلية التوزيع وهذا ما يعقد إمكانية تقارب السياسات العربية لتجاوز ذلك. (تم إعادة صياغتها لعدم وضوح الفكرة) 6. ضيق ومحدودية الموارد المخصصة لأهداف اجتماعية في ظل الأزمات التي تعصف بالمنطقة.	1. عدد الملفات التخطيطية التي تنجز بشكل ثنائي أو متعدد لبناء استراتيجيات تنمية مستدامة. 2. حجم الأصول المرصودة لدعم البرامج المشتركة للتنمية المستدامة (علاقة طردية). 3. حجم الاستثمارات في "التنمية المستدامة": الطاقات النظيفة، تنويع الاقتصادات النفطية... (أيضاً علاقة طردية). 4. البرامج المعتمدة لتكافؤ الفرص (التشريعات، القوانين، عدد المستهدفين من المهمشين...). 5. المؤشرات الكمية المالية والنقدية في سياسات إعادة التوزيع (نسب الضرائب المباشرة وغير المباشرة، سياسات وبرامج الدعم وكفاءتها وعدالتها...). 6. تطور حجم الطبقة الوسطى قبل وبعد البدء بالإجراءات المذكورة.

مشروع استراتيجية الاتحاد البرلماني العربي للفترة الممتدة بين الأعوام 2018–2022

"دبلوماسية برلمانية فعالة"

الرؤية

- نتطلع بكل أمل وعمل لدعم وحدة العمل البرلماني العربي في خدمة قضـــايا المجتمع العربي، ولتحقيق التقدم، ونشـــر الســـلام القائم على العدل والتعاون الدولي. وحشـــد الطاقات البرلمانية العربية لمواجهة التحديات التي تواجه أبناء الأمة العربية، وتكريس الجهود البرلمانية العربية لتعميق مفاهيم الديمقراطية والحرية واحترام حقوق الإنسان، ورعاية المعرفة وتشجيع الإبداع، والحفاظ على قيم الحضارة العربية.

الرسالة

- سيعمل الاتحاد على:

أ. تعزيز التعاون البرلماني العربي باعتباره مرتكزاً جوهرياً في التضامن العربي.

ب. تمثيل الإرادة الشعبية العربية من خلال ممثلي البرلمانات العربية في التعبير عن طموحات المواطن العربي وقضاياه.

ج. التنســـيق والتعاون بين البرلمانات العربية في مواجهة الأخطار والتحديات التي تهدد الأمن القومي العربي في مختلف مجالاته.

د. التواصل مع ممثلي السلطة التنفيذية في البلدان العربية من خلال رئيس الاتحاد ورؤساء البرلمانات العربية لتنفيذ قرارات الاتحاد المتعلقة بدعم التضامن العربي.

هـ. إبراز التعاون والتنسيق والاتفاق على القضايا والموضوعات والمشكلات والأخطار التي تهدد العالم العربي في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية، ولدى المنظمات الدولية التي يشارك فيها الاتحاد بصفة مراقب.

و. دعم حقوق الشباب والمرأة والطفل العربي من خلال تعزيز الأدوار التشريعية والرقابية للبرلمانات العربية واستثمار ذلك في المحافل البرلمانية والحكومية إقليمياً ودولياً.

ز. تعزيز التواصل والتعاون مع منظمات المجتمع المدني وجميع المؤسسات العربية الأخرى لتحقيق أغراض هذا الميثاق.

ح. تعزيز الحوار وإقامة الفعاليات البرلمانية المشتركة لتنسيق الجهود العربية في مختلف مجالات التضامن والتعاون العربي.

ط. تعميق ثقافة حقوق الإنسان ونشر مفاهيم الديمقراطية النيابية.

القيم الجوهرية

نحن لا نبتكر، الآن، قيماً جديدة، نغرسها في مؤسساتنا لتحكمَ عملَنا وتؤطِّره، بل نستلُّ، ونستقي هذه القيم من شعوبنا التي لطالما امتلكت إرثاً ومخزوناً قيمياً وأخلاقياً جديراً بأن يكون أُمثولةً تحتذى، **وهذه باقة من هذه القيم:**

1. **احترام الآخر المختلف:** فالاختلاف مصدرٌ للغنى والثراء. إنه اختلاف التكامل لا اختلاف التفاضل. فلا يلغي أحدٌ أحداً بل يكمله. اختلاف الرأي، اختلاف النهج، اختلاف الرؤية، اختلاف المعتقد وغير ذلك، يمكن أن يكون سبباً لنهضة البرلمانات ونتيجةً لنجاحها بهندسة غنى المجتمع وجمع شمله بشموليته، مع المحافظة على خصوصيته.

2. **التعاون:** إقراراً بواقعية الأداء، وعدم القدرة على الحصول على كلِّ شيء في الوقت نفسه؛ وإقراراً بوحدة الانتماء إلى الإنسانية العادلة، فإننا ننشد التعاون المبني على أسس الاحترام المتبادل والندية الإيجابية لتشكيل برلماناتٍ، متضافرةٌ جهودُها، تحقق مجتمعةً أكثر بكثير مما تحققه فُرادى.

3. **تكافؤ الفرص:** لكلِّ مواطن، رجلٍ أو امرأة بصمته الخاصة، ويجب صون هذه البصمة وهذه الخصوصية ومنحها فرصة أداء واجباتها وممارسة حقوقها بشكل كامل غير منقوص وعلى قَدَمِ المساواة بين كافة مكونات المجتمعات. نسهم بذلك بتفادي انتشار الشعور بالتمييز والظلم، وتسهم كذلك في امتصاص الأزمات الناشئة أو التي قد تنشأ عن غياب هذه القيمة (تكافؤ الفرص).

4. **الشفافية والنزاهة:** حيث نكون، كبرلمانات، مؤسساتٍ مسؤولةً تعمل في خدمة شعوبها، بكل مصداقية وجرأة، مدفوعة بأمانة الثقة التي منحتها إياها هذه الشعوب، عبر أصواتها الحرة، لتحقيق أهدافها ومصالحها العادلة. تجد الحوكمة الرشيدة والضوابط الواضحة محلاً واسعاً لها لإرساء هذه القيمة.

5. **التجدد والإبداع**: نؤمن بأن التطور والازدهار قَدَرُ المؤسسات، والشعوبِ المبدعةِ النابضةِ بالحياة، ونؤمن بأن علينا أن نواكب مسيرة التقدم مستثمرين كافة الإمكانات المادية والبشرية والتقنية المتوفرة وتوظيفها وتمكينها بشكل عقلاني وفعال لما فيه خير الشعوب واستدامة تنميتها المتوازنة والشاملة (اقتصادياً، سياسياً، اجتماعياً، مؤسسياً وبيئياً).

الأهداف الاستراتيجية

الهدف 1: القضيةُ الفلسطينيةُ قضيةَ العرب الأولى

لا تزالُ القضيةُ الفلسطينيةُ، قضيةَ العرب الأولى، تراوحُ مكانَها في ظلِ استمرارِ الخططِ الاستيطانية والتهويديةِ الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. لقد استغلتْ إسرائيلُ الأوضاعَ غيرَ المستقرةِ التي مرّت بها أمتنا العربيةُ خلالَ الأعوامِ الماضيةِ لتمضي قُدُماً في خططِها التوسعيةِ الاستيطانيةِ، سواءٌ في القدسِ الشرقية أو أراضي الضفةِ الغربيةِ، ولم تتوقف قطُّ عن نهجِها المعتادِ في الاستيلاءِ على الأراضي العربيةِ وطردِ سكانِها الأصليينَ منها، وقابلت المحاولاتِ العربيةَ لإحياءِ عمليةِ السلامِ بالرفضِ والتعنُتِ الواضحِ وسياسةِ المماطلةِ التي دأبت الحكوماتُ الإسرائيليةُ المتعاقبةُ على اتباعِها، وما زالَ مسلسلُ تهويدِ القدسِ والتوسعِ الاستيطاني مستمراً رغم الضغوطِ الدولية لوقفِه.

سيعمل الاتحاد على إنشاء لجنة برلمانية دائمة لدعم صمود الشعب الفلسطيني.

سيعمل الاتحاد أيضاً إلى فضح القوانين العنصرية، التي أقرّها الكنيست الإسرائيلي المزعوم، أو تلك التي في طور الإقرار، وتبيين مخالفاتها الخطيرة والدّائمة لميثاق الاتحاد البرلماني الدّولي وأنظمته، وانتهاكاتها الجسيمة للقانون، والمعاهدات الدّوليّة، ولمبادئ حقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة، والمطالبة باتخاذ إجراءات عملية بحق الكنيست، وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية، وإعلام الجهات ذات الصلة، وعلى رأسها الاتحاد البرلماني الدولي، وغيره من الجمعيات البرلمانية، خاصة

المتوسطية والأورومتوسطية، إذ إنه من غير المقبول على الاتحاد البرلماني الدولي أن يظل صامتاً أمام مخالفة مبادئه وانتهاك ميثاقه ونظامه الأساسي، من قبل عضو فيه (الكنيست الإسرائيلي المزعوم)، على مسمع ومرأى من برلمانيي العالم، دون اتخاذ أي إجراءات بحقه أو مطالبته بالتوقف عن تلك الانتهاكات الجسيمة لميثاقه ونظامه الأساسي. ولن يألو الاتحاد جهداً لاستخدام كافة المنابر الدولية والإقليمية لتنفيذ هذا التوجه، ومستخدماً كافة وسائل التواصل الإعلامية والإعلانية الممكنة لفضح هذه القوانين العنصرية. كما سيكون من الضروري اتخاذ خطوات عملية لدعم الشعب الفلسطيني مادياً ومالياً ومعنوياً لتعزيز صموده لمواجهة إرادة القتل الإسرائيلية.

الهدف 2: الدبلوماسية البرلمانية:

تحتم المرحلةُ الراهنةُ، أكثر من أي وقتٍ مضَى، تدعيمَ العملِ العربي المشتركِ وتعزيزِ آلياتِه، لا سيمَا في ظل مواجهة تحدياتٍ مشتركةٍ، تفرضُ تبني إجراءاتٍ حاسمةٍ، يأتي في مقدّمتها استعادةُ التضامنِ العربِي الذي صارَ مطلباً عاجلاً وضرورةً ملحّةً في ظلِ تعدُّدِ دوائرِ تهديدِ الأمنِ القومي العربي، سواءٌ بالنسبة إلى الوطنِ العربي في مجملِه أم فيما يتصلُ ببعضِ أقطارِه.

ونحنُ البرلمانيين، ممثلون للشعوبِ العربيةِ، يتعينُ علينا أن نشاركَ في جهود استعادةِ تضامُنِنا العربي، وأن نفتحَ الطريقَ لمرحلةٍ جديدةٍ تُعلِي المصالحَ العربيةَ فوقَ كلِّ اعتبارٍ، وترقَى لمستوَى تطلعاتِ شعوبِنا.

سيستمر الاتحاد البرلمانِي العربِي، بذل جهوده الدؤوبة سواءٌ على صعيد إقامةِ جسورٍ من التفاعل بين البرلماناتِ العربيةِ والبرلماناتِ الأخرى في القضايا ذاتِ الاهتمامِ المشتركِ، أم على صعيدِ التنسيقِ الفاعل بين البرلماناتِ العربيةِ، وتقريبِ وجهاتِ النظرِ لخلقِ موقفٍ عربِي موحّدٍ حولَ القضايا والأزماتِ التي تمسُّ المصالحَ العربيةَ (في فلسطين وسوريا والعراق واليمن وليبيا).

يدرك الاتحاد جيداً خصوصية المرحلة الحالية التي تمرُ بها أمتُنا العربيةُ والتي تتطلب تكثيفَ العملِ العربي المشتركِ، واتباعَ استراتيجيةٍ عربيةٍ محددةِ الأهدافِ والوسائلِ، يشاركُ في وضعِها وتنفيذِها البرلمانيون العربُ، جنباً إلى جنبٍ مع الحكوماتِ العربيةِ. لقد أصبحَ تنامِي الوعِي العربِي بحجمِ التهديداتِ وبجسامةِ المسؤوليةِ الملقاةِ على عاتقِ البرلمانات العربية أمراً ملحّاً، واختياراً حتمياً لخلق إرادةٍ عربيةٍ مشتركةٍ تدعمُ أواصرَ التعاونِ العربي المشتركِ في المجالاتِ كافة.

إنّ التّعاون العربي المشترك لم يعد ترفاً، بل ضرورة ملحّة في عالم أصبحت فيه التّكتّلات سمة أساسيّة ومصدر قوّة، وإذ تمثل البرلمانات العربية رافعة مهمّة وأساسيّة لكيانات التّمثيل الشّعبي وحقوق المواطنين، فإن الاتحاد يتطلّع بثقة وعزيمة لمدّ جسور التّعاون المشترك، وإرساء لُبنةً جديدة في بُنيان عملنا العربي، استكمالاً لمسيرة الاتحاد البرلماني العربي العريقة.

يمكن أن تكون الدبلوماسية البرلمانية ثنائية أو متعددة من خلال تبادل اللقاءات والاجتماعات الثنائية أو المتعددة بين مختلف المؤسسات البرلمانية الإقليمية والعالمية للتباحث والتشاور في كافة القضايا ذات الاهتمام المشترك على أن يتم التنسيق مع المعنيين في السلطات التنفيذية في دول تلك المؤسسات البرلمانية، وسنسعى جاهدين لاستثمار كافة القنوات الفعالة للدبلوماسية البرلمانية بما يخدم قضايانا المحقة. كما ونؤكد على أن الدبلوماسية البرلمانية لن تكون منافسة أو بديلة للدبلوماسية الرسمية للدول، بل ستكون مكملةً وداعمة لجهود هذه الأخيرة بحيث تتضافر كافة الجهود المخلصة خدمةً للقضايا العادلة للشعوب.

الهدف 3: تعزيز الحوار البرلماني:

يهدف الحوار البرلماني إلى فتح قنوات للتواصل وتبادل الأفكار في مسعى لتقريب وجهات النظر حول القضايا الإشكالية وتعزيز نقاط التقارب وتحصينها. كما تشكل الحوارات البرلمانية بوابةً لفرص لاحقة تؤسس لحوارات رسمية بين حكومات الدول. تشكل لغة الحوار لغة حضارية سيصر الاتحاد البرلماني العربي على التواصل بها مع كافة الشركاء لتحقيق المصالح

المشتركة التي تخدم شعوب العالم. سيسعى الاتحاد إلى تكثيف اللقاءات والحوارات مع الشركاء المعنيين بما يتناسب وحجم التحديات القائمة وحجم القضايا التي تتطلب المتابعة من الإرهاب، الاحتلال، إلى الهجرة، إلى الفقر، إلى التلوث البيئي وغير ذلك.

1- الحوار البرلماني العربي ـ الأوروبي.

يتم هذا الحوار من خلال عدة أقنية:

- إعادة إحياء الرابطة البرلمانية للتعاون العربي-الأوروبي التي تأسست عام 1974 والتي تضم عدة فئات من البرلمانيين في مختلف برلمانات دول الاتحاد الأوربي. درجت العادة على أن يعقد اجتماع سنوي لهذا الحوار بالتناوب بين العواصم العربية والأوروبية.
- مع البرلمان الأوروبي الذي يمثل تجربة فريدة في إطار العمل البرلماني الجماعي الذي يتجاوز الحدود الاقليمية للدول. ونجح الاتحاد في إقامة علاقة مع هذا البرلمان عقدت في إطارها عدة لقاءات موسعة شارك فيها برلمانيون من الجانبين العربي والأوروبي.
- مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا وتركز اجتماعات الحوار بين البرلمانيين العرب والأوروبيين على مناقشة القضايا السياسية (لاسيما القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربي-الإسرائيلي) والقضايا الاقتصادية والثقافية التي تخدم تعزيز العلاقات العربية-الأوروبية في مختلف المجالات. وسيكون لتفعيل الحوار مع هذه الجمعية أثر إيجابيٌ يوظف في خدمة الهدف الأول المتمثل بالتأكيد على محورية القضية الفلسطينية والسعي إلى حلّها بشكل عادل وشامل.

2- الحوار البرلماني العربي ـ الإفريقي.

تمثل إفريقيا ثقلاً سياسياً هاماً على الساحتين الإقليمية والدولية كما وترتبط الدول الإفريقية مع الدول العربية بصلاتٍ وروابط جغرافية وتاريخية وسياسية واقتصادية وثقافية. وتأسيساً على حرص الاتحاد البرلماني العربي على إقامة علاقات جيدة مع البرلمانات الإفريقية من خلال الاتحاد البرلماني الإفريقي، فإن الاتحاد سيستمر في تعزيز أواصر الانفتاح على الحوار البرلماني العربي-الإفريقي وسيعمل على تعزيز دورية اجتماعات هذا الحوار لضمان التنسيق مع كافة الأطراف التي يمكن أن تخدم القضايا المشتركة. لذلك، يتطلع الاتحاد، من خلال هذا الحوار، إلى إرساء علاقات تعاونيّة اقتصادية واجتماعيّة وبيئيّة، تسهم في الارتقاء بالمواطن الإفريقي وبالمواطن العربيّ، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، فيكون مواطناً منتجاً للحضارة مشاركاً فيها، بانياً في لَبناتِها، بعيداً من كل ما نراه من إرهاب تمارسه فئة من هنا، وفئة من هناك، تطيح بالإنجازات وتدمّر الفرص، وتمحق الأحلام.

الهدف 4: تنشيط عمل لجنة المرأة في الاتحاد البرلماني العربي

سيسعى الاتحاد إلى تعزيز دور المرأة فيه غير متجاهلٍ أهمية هذا الدور الذي يشكل نصف طاقة الأمة العربية وإمكاناتها البشرية في سياق تفعيل وتعزيز لجنة المرأة البرلمانية.

ينطلق الاتحاد في تأكيده على أهمية تعزيز دور المرأة من معاينة واقع المجتمعات العربية الذي يُظهر إغفالاً متفاوتاً لدور المرأة في صناعة الحياة العامّة، إن في السياسة أو الاقتصاد أو الأمن. ولا يخفى ما لهذا الإغفال يولّد ارتدادات فكرية وثقافية وسياسية وأمنيّة غير محمودة، كما لا يخفى الإيجابيات التي ستنشأ عن إعطاء المرأة دورها الذي تستحق، بما تملك من قدرات وطاقات، إذ ستكون حال المجتمعات العربيّة والمجتمعات البشرية كافّة، وبلا شك، أفضل مما هي عليه اليوم.

يدرك الاتحاد أنه لا يكفي للمرأة العربية أن تعترف التشريعات والدساتير العربية بالحقوق السياسية للمواطنين دون تمييز بين الجنسين، بقدر ما يجب السعي الحثيث لإرساء ممارسة هذه الحقوق وجعلها واقعاً فعلياً. بالطبع لا تقع حقوق المرأة السياسيةُ في مقدمة ما يطمح الاتحاد لتحصيله والتأكيد إليه فدون ذلك مقومات تمكين المرأة من ممارسة حقوقها السياسية معبراً عن ذلك بتمليكها حقوقها التربوية، والتعليمية، وعلى وجه الخصوص تملكها حقها بالحصول على حياة كريمة وصحية تسمح لها بالاضطلاع بحقوقها السياسية، والوصول إلى مواقع صنع القرار وتحمل المسؤولية. فوصول المرأة إلى حقوقها السياسية والبرلمانية، لم يعد مطلباً من مطالب العدالة والديمقراطية فحسب، بل أصبح شرطاً لازماً لاستكمال متطلبات نهضة المجتمعات مادياً ومعنوياً بما يعزز فرص انطلاق تنمية (أو تنميات: سياسية، اجتماعية، اقتصادية...)، مستدامة وسليمة.

سيكون من الضروري اعتماد برامج إعلامية مباشرة لدعم دور المرأة ومساهمتها في بناء المجتمعات العربية، بعيداً عن الأدوار التقليدية للمرأة وحقوقها الطبيعية المتمثلة بالمساواة والعدالة وتكافؤ الفرص. يحتاج القيام بذلك بفاعلية إلى التركيز على محورين اثنين، يتمثل الأول بتعزيز ثقة المجتمع بالمرأة وطاقاتها المجتمعية الخلاقة، بينما يتمثل الثاني بتعزيز ثقة المرأة بنفسها وبأهمية الاضطلاع بأدوارها لتجاوز كافة الصعوبات والتحديات التي قد تقف في وجه تبوئها مكانتها التي تستحقها والتي تحتاجها المجتمعات العربية.

الهدف 5: تعزيز دور الشباب

يدرك الاتحاد أهمية دور الشباب في المجتمع كما يدرك أهمية تربية جيل شاب عربي وطني واع ومبدع، ليس من أجل متابعة المسيرة الحالية في المستقبل، بل لكي يكون منذ الآن شريكاً فاعلاً في صوغ خطط المستقبل وتنفيذها والاستعداد للسير بها قدماً. يؤمن الاتحاد بأن الوقت قد حان ليضطلع جيل الشباب العربي بمسؤولياته الوطنية.

يحتاج مثل هذا الدور بالطبع لمقدمات ومتطلبات يجب العمل على توفيرها ومنها بالطبع تعزيز تمثيل الشباب في المؤسسات الوطنية والبرلمانية والتنفيذية على قاعدة مزج طاقة الشباب بحكمة وخبرة الرجال، فدمج حماس وإبداع الشباب مع تجربة وحكمة القدامى كفيل بخلق قيادة مسؤولة، مبادرة ومبدعة.

سيعمل الاتحاد على اتخاذ الخطوات المناسبة لتفعيل دور الشباب في المجتمع وعلى وجه الخصوص:

- بناء مجتمع شاب مؤمن بانتمائه لمجتمعه وهويته العربية الأصيلة، وواعٍ للمشكلات التي يعاني منها، ومصممٍ لبناء غدٍ يتجاوز هذه المشكلات.
- بناء جيل واثق من نفسه، يمتلك روح المبادرة والمنافسة الإيجابية يتحمل مسؤولية صنع الفرص والنجاحات فلا ينتظرها من غيره.
- بناء جيل عقلاني ينشأ على الاعتدال والوسطية والموضوعية في مقاربته لكافة القضايا التي تشغل مجتمعه، ويسهم في أخذها إلى ما فيه مصلحة الشعب بكافة أطيافه.
- التأكيد على الجيل المتعلم المواكب للثورة الثقافية والتكنولوجية والقادر على استيعاب مخرجاتها والتأثير فيها بشكل إيجابي ونقلها بشكل سليم إلى المجتمعات العربية.
- توفير كافة مقومات إنتاج جيلٍ من الشباب يتبنى القضايا العلمية والاجتماعية والاقتصادية التنموية التي من شأنها تعزيز مكانة شعوب ودول المنطقة العربية بين شعوب ودول العالم.
- الإيمان بالمشاركة المجتمعية البرلمانية، والانتخابية، والاجتماعية.

الهدف 6: إعادة إحياء لجنة السوق العربية المشتركة

لم يعد العمل العربي المشترك خياراً فينظر في الأخذ أو عدم الأخذ به، بقدر ما أصبح حتمية يفرضها سلوك السير في طريق البقاء بين مصاف الدول الرائدة، أو تلك الساعية على طرق الريادة. ففي عالم التكتلات والأحلاف، وسيادة مبادئ "اقتصاديات الحجم" "Economies of Scale" يجب أن يكون التضامن والتعاون الاقتصاديين سبيلاً لفتح بوابات التقارب السياسي والدبلوماسي بين الشعوب والدول العربية لا أن يكون أداة ضغط وعقوبة تكرس بعض الحالات الإشكالية التي تشهدها المنطقة.

فالتغيّرات الحاصلة في العالم باتت تفرض تحديات تقترن بالعولمة وبالأخذ في آليات السوق، الأمر الذي بات يفرض بدوره أعباءً اقتصادية واجتماعية وسياسية عدة على الإنسان العربي بوجه عام، فإنه يرى أن العبء الأكبر سيقع على الفئات الهشة التي لا تمكّنها ظروفها الاجتماعية والأطر الدستورية والقانونية القائمة من مواجهة هذه التحديات بكفاءة.

لا تعتبر السوق العربية المشتركة قراراً سياسياً بقدر ما هي واقع حقيقي يحتاج لإرادة سياسية للاعتراف به ووضع مفاعيله موضع التنفيذ بما يخدم شعوب المنطقة العربية. يؤيد ذلك ما يميز هذه السوق من التنوع الكبير والغنى الواسع من الموارد والإمكانيات المادية والمالية، مشفوعةً بطاقات بشرية وشبابية تسمح بالتأسيس لاستراتيجية اقتصادية مبنية على التكامل والاندماج بين هذه الطاقات الكبيرة. يؤكد الاتحاد أيضاً على أن مفهوم السوق العربية المشتركة لا يقتصر على الحدود الضيقة للتبادل التجاري بين بلدانه، أو لحركة رؤوس الأموال والعمالة، بل يتعدى الأمر ذلك ليصل إلى فلسفة السوق المعاصرة ببنيتها المؤسسية (المالية، والمصرفية، والإنتاجية، والعمالية، والإعلامية...) والثقافية والاستثمارية. باختصار: إدماج البنية الفوقية للسوق المشتركة ببنيتها التحتية لإنتاج تكامل مستدام يلحظ انتماء هذه السوق والوحدة التي تجمع مكوناتها. يشكل تفعيل السوق العربية المشتركة فرصة حقيقية لتدوير حلقات الإنتاج-الاستهلاك العربي ويسهم في

تحصين الكثير من الملفات الحساسة كالأمن الغذائي، والأمن الدوائي، والأمن الزراعي، والصناعي والطاقوي... والتي أصبحت بمجملها لا تقل أهمية عن الأمن والاستقرار بمفهومهما التقليدي.

الهدف 7: توحيد التشريعات غير الخلافية في الوطن العربي

يؤكد الاتحاد على أهمية تعزيز دوره في توحيد القوانين في إطار تشريع عربي شامل. بالطبع، يتطلب تحقيق ذلك إجراء حوار معمق حول تمكين البرلمانات العربية من بحث مثل هذه التشريعات والاتفاق على تأطيرها بحيث تصبح مشابهة للاتفاقيات الدولية. كما إنه من الأهمية بمكان توفيق مثل هذه التشريعات مع الدساتير والنصوص القانونية والتشريعية الوطنية. لذلك يعتبر طرح الموضوعات غير الخلافية من الأمور التي تسهل ذلك.

لضمان اتخاذ خطوات عملية وفعلية على أرض الواقع، سيكون من الأهمية بمكان وضع آلية للعمل ببرنامج مادي وزمني معين يسمح بتتبع هذه العملية ورصد تطورها وتبيين الصعوبات التي قد تواجهها متطلبات تجاوز هذه الصعوبات.

ومن الرؤى العملية التي قد تُطرح في هذا البحث في إمكانية تصنيف وتقسيم التشريعات غير الخلافية ضمن مجموعات أولويات ومستويات محددة تسمح بتشكيل تصور حول أهم القوانين غير الخلافية التي يمكن توحيدها على اعتبار امتلاكها أرضيات ومنطلقات مشتركة بين جميع البلدان العربية من خلال الإطار الدستوري والاتفاقيات الدولية وهي بالترتيب أولاً تشريعات داعمة للحياة على الأرض وتشريعات داعمة للمجتمع وتنميته وتحافظ على ثقافته وتراثه المادي والمعنوي وتشريعات اقتصادية تنموية. وسبق

للشعبة البرلمانية الإماراتية أن اقترحت البدء في توحيد قطاع التشريعات الثلاث: التشريعات المتعلقة برعاية الأمن الاجتماعي وحقوق الإنسان، والتشريعات المتعلقة بالبيئة والمناخ والتلوث، والتشريعات المتعلقة بالتراث الثقافي والحضاري وحمايته.

سيتم العمل استناداً إلى قرار الدورة 20 للجنة التنفيذية التي عقدت في القاهرة 08 أيلول/ سبتمبر 2016 بإقرار توصية لجنة الفريق القانوني التي اجتمعت في القاهرة بتاريخ 2016/09/05 بوضع إطار عام (نموذج استرشادي) للقوانين المبينة أدناه، من قبل الأمانة العامة للاتحاد بالاستعانة بالخبراء القانونيين:

8. البيئة.
9. الإرهاب.
10. التعليم.
11. مكافحة المخدرات.
12. المرأة والطفولة.
13. الجرائم الإلكترونية.
14. الاستثمار والتنمية.

الهدف 8: تفعيل الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب

يؤكد الاتحاد على الحاجةِ الماسّةِ إلى تفعيل الاتفاقية العربيةِ لمكافحةِ الإرهابِ، وجميعِ الاتفاقياتِ والبروتوكولاتِ ذاتِ الصلةِ التي تضمنُ تجفيفَ منابعِ الإرهابِ ومصادرِ تمويلِه، وتتبّع مرتكبي الجرائم الإرهابيةِ ومعاقبتهم العقابَ الرادع. ليس لكي نبعد عن أنفسنا ومنطقتنا تلك التهمة التي راحت تلاحقنا، والمتمثلة بالإرهاب والتطرف، إنتاجاً، أو تصديراً، أو دعماً، أو رعاية، أو حماية...، بل لكي نحمي أوطاننا وشعوبنا من تبعاته ونتائجه التي لا تقف عند حدود الدمار المادي

فحسب.

أمام ما تشهده بعض السّاحات العربيّة، من نزاعات وحروب وأزمات، يشكّل درساً لنا جميعاً أنّ الصدام والتّنازع والتّقاتل، لا تولّد إلّا الدّمار والخراب للبشر والحجر على حدّ سواء. لذا، يجد الاتحاد أنه لا مناصّ من تجنّبه، إلّا في العمل العربي المشترك، ومنطلقه العمل البرلماني المشترك، عبر إصدار تشريعات وقوانين، تنظّم العلاقات بين الشّعوب العربية، وتحقّق رؤاهم وطموحاتهم، وتبعد شبح الفقر عنهم، كما وتبعد عن بلادنا العربية هذا القتل والدّمار ونزرع بدلاً منه الحياة والأمل. كما يؤكد على أهمية قيام الدول العربية، من خلال مؤسساتها المعنية، باتخاذ الخطوات اللازمة نحو تبادل المعلومات والتعديل بها وذلك فيما يتعلق بأعمال وتحركات الإرهابيين والشبكات الإرهابية بحيث يتم تجنب أي أعمال يمكن أن تضر بأي بلد عربي.

الهدف 9: التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية

التنمية المستدامة

يرى الاتحاد أن التنميّة المستدامة ضرورة قصوى، لجعل شبابنا، شباب سلام لا عنف، شباب بناء لا هدم، شباب محبّة لا كراهية، شباب طمأنينة لا إرهاب. إنّ غذاء الإرهاب هو الفقر، والجهل والأمّية والتّخلّف، فإذا تمّت معالجة الأسباب انتفت النتيجة حتماً.

يتمثل هذا الهدف، بشكل رئيس، بالسعي للتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه الدول العربية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، التي تتمثل بالأساس في العوز والنقص الحاد في الموارد المائية، كماً ونوعاً، بالإضافة إلى محدودية الأراضي الصالحة للاستخدام، والاستهلاك غير العقلاني لمصادر الطاقة والثروة الطبيعية، وزحف المدن باتجاه المناطق الريفية والتشوه الجغرافي الذي رافق النهضة العمرانية، وما يترتب عليها من مشاكل، فضلاً عن تدهور المناطق البحرية والساحلية والرطبة.

وغني عن البيان أن التحديات الاستثنائية التي تواجه المنطقة العربية لا سيما في السنوات الأخيرة، بسبب غياب السلام والأمن وعدم الالتزام بالشرعية الدولية والعدالة السياسية وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة في بؤر الصراع في المنطقة، تساهم في المزيد من تدهور الموارد الطبيعية والتلوث والمعاناة الإنسانية والفقر وسوء الأحوال المعيشية. واستنزاف الموارد الموجودة أو تدميرها مما يعني حرمان الأجيال الحالية والقادمة من التمتع بمخرجاتها، وهذا ما يترك هذه الأجيال أمام اختبارات قاسية، إن لجهة ترميم الموارد المهدورة أو لخلق وإيجاد موارد أخرى بديلة تستطيع ضمان استمرارية الإنسان العربي لأدائه لرسالته بكل مسؤولية.

يتطلب الاضطلاع بمسؤوليات التنمية المستدامة والعدالة الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص ما يلي:

- التزام كافة الأطراف العربية بجميع المبادرات والاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة بالتنمية المستدامة إن بشكل مباشر أو غير مباشر.
- السعي إلى تعزيز التعاون مع منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية المعنية بالتنمية المستدامة والاستفادة من خبراتها في التخطيط التنموي والبرامج والسياسات الآيلة لوضعها موضع التنفيذ.
- الانفتاح على التعاون الدولي الثنائي والمتعدد (الصين وأميركا اللاتينية...).
- السعي إلى تأمين الموارد المالية اللازمة لتمويل مشاريع التنمية المستدامة من خلال الصناديق التمويلية التخصصية أو من خلال توفير تمويل خارجي بشروط مناسبة.
- توفير بيئة اقتصادية وتشريعية مناسبة لتشجيع الاستثمار الخاص العربي والأجنبي (المباشر أو غير المباشر) وبناء جسور من التشاركية بين القطاعات الخاصة والحكومية بحيث يكون هدفها تحقيق التنمية المستدامة المتوازنة والشاملة بأبعادها: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية.

العدالة الاجتماعية:

في الوقت الذي يتصاعد فيه الإقصاء وعدم المساواة، على المؤسسات البرلمانية أن تضاعف الجهود لضمان وصول كل فرد، دون تمييز، إلى السبل الكفيلة بتحسين وجوده ووجود الآخرين. وأن تنشد بناء مجتمعات شاملة، وأن تعزز العمل اللائق، وأن تدعم أسس الحماية الاجتماعية، وأن تعيد إلى المجتمع من هم على هامشه. لذلك لا بد من وضع العدالة الاجتماعية في صلب العمل البرلماني.

في سبيل تضافر الجهود الرامية لتحقيق العدالة الاجتماعية، سيكون من الضروري تبني خارطة طريق مرجعية للبرلمانات لتنفيذ خطط العمل التي تهدف لا لوضع السياسات العامة المرتبطة بالعدالة الاجتماعية فحسب، بل وتكاملها أيضاً، من خلال نهج شامل أفقياً، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (ODD).

يذكر الاتحاد هنا بأن منظمة العمل الدولية (OIT) اعتمدت في حزيران (يونيو2008)، "إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة " وكانت من جانبها قد أرست أساساً جديداً ضرورياً لتعزيز العدالة الاجتماعية في مختلف أبعادها، وذلك بفضل " أجندة العمل اللائق" القائمة على أربعة أهداف استراتيجية غير قابلة للتجزئة ومترابطة ومتكافلة، وهي:

- خلق فرص العمل.
- المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.
- الحوار الاجتماعي.
- الحماية الاجتماعية.

يؤكد الاتحاد على أن للنمو الاقتصادي ببعده التجاري النفعي وجهاً آخر لا يجب إغفاله وهو البعد الاجتماعي. ويجب علينا أن نتذكر دوماً أن البعد الاجتماعي يجب أن يكون شرطاً ملازماً للنمو الاقتصادي حتى يعطيه شرعيته الأخلاقية. هذا وتلعب سياسات التوزيع وإعادة التوزيع الدور الأكبر في توزيع حصص العوائد بما يضمن العدالة الاجتماعية.

فإن كان صحيحاً أن العولمة والترابط، من خلال التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال، وأيضاً التقدم التكنولوجي، تقدم فرص جديدة لنمو الاقتصاد العالمي والتنمية وتحسين مستوى المعيشة في العالم بأكمله، تظل الحقيقة أن هناك مشاكل ملحة لا تزال قائمة، وهي انعدام الأمن والفقر والإقصاء وعدم المساواة داخل المجتمعات وفيما بينها، والتي لا تزال البلدان النامية وبعض الدول التي تمر بمرحلة انتقالية تعاني من صعوبة الاندماج في الاقتصاد العالمي والمشاركة على أكمل وجه. ومع ذلك، فإن النمو الاقتصادي العام والمستمر، الذي يدخل في إطار العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، هو أمر حيوي لاستدامة السلام والاستقرار العالميين.

هذا وتعني العدالة الاجتماعية فيما تعني تمكين جميع الأشخاص وتعزيز تكاملهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بغض النظر عن العمر، الجنس، الإعاقة، العرق، الانتماء الاثني، الموطن، الدين، الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، كما تعني أيضاً: ضمان تكافؤ الفرص والحد من عدم المساواة في النتائج، بما في ذلك استبعاد القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتشجيع اعتماد القوانين والسياسات والتدابير المناسبة في هذا الصدد.

الأهداف التمكينية المساعدة:

ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. وإدراكاً من الاتحاد لأهمية تجهيز بنيته التحتية وتحديثها كماً ونوعاً بحيث تمكِّن الاتحاد من إنجاز المهام المطلوب أداؤها والأهداف الاستراتيجية المطلوب الوصول إليها بكل فاعلية وكفاءة. بلا شك تمثل مؤسسة الأمانة العامة للاتحاد المفصل الإداري الهام الذي يعوَّل عليه لمتابعة قرارات وتوجهات الاتحاد لوضعها موضع التنفيذ. لهذا كله، كان لا بد من الاهتمام بالبنية الإدارية والتنظيمية وتلك المتعلقة بالموارد البشرية والشبكة المعلوماتية، فكان التركيز على تحقيق الأهداف المساعدة أو التمكينية التالية:

الهدف الأول: تطوير القدرات الفنية والإدارية للأمانة العامة لمواكبة أهداف الاتحاد وتحقيقها

تشكل البنية الإدارية العامل المؤسسي لأهداف الاتحاد ومن الضروري التركيز على تخطيط الأنشطة بحيث تكون مناسبة لتنفيذ أهداف الاتحاد بكل كفاءة وفاعلية. ولما كانت الأهداف الاستراتيجية أهدافاً نوعية تقتضي فهماً عميقاً لها من قبل القائمين على متابعتها، فمن المفترض التأكد من جاهزية الكوادر الإدارية الموكلة بهذه المهمة.

لا يبدو تطوير القدرات الإدارية والفنية مسألة سهلة أو بسيطة فهي تستلزم حسابات دقيقة توصل إلى توازن كمي ونوعي، بلا إفراط وتفريط في حجم الكوادر ونسب تأهيلها بحيث:

- لا تكون قاصرة عن أداء المهام الموكلة بها، فتسبب انقطاعات في سلسلة إنتاج أعمال الاتحاد وتضيع جهود الأعضاء.
- لا تكون فائضة عن الحاجة فتمثل عبئاً إدارياً ومالياً يثقل كاهل الاتحاد ويقلل من مرونته.

ينطوي برنامج تطوير القدرات الفنية والإدارية على توزيع وإعادة توزيع الكوادر الإدارية والفنية بما يتناســـب والمهام الملقاة على عاتقهم ضمن برنامج واضح لـ "إعادة الهيكلية المؤسسية" التي ستشمل العناوين التالية:

1) **الهيكل التنظيمي: ويتضمن هذا المجال النشاطات التالية:**

- **تعيين الكوادر البشرية وفق الهيكل التنظيمي الجديد للأمانة العامة للاتحاد.**

2) **تطوير الموارد البشرية وإدارتها: ويتضمن هذا المجال النشاطات التالية:**

- **استكمال تعيين الكوادر البشرية للأمانة العامة للاتحاد.**
- **تطوير برامج تدريبية للكوادر البشرية.**
- **وضع الشروط المرجعية للكوادر البشرية.**
- **تطوير مدونة سلوك لموظفي الأمانة العامة للاتحاد (code of conduct).**

الهدف الثاني: رفع مهنية الإطار التنظيمي والموارد البشرية للأمانة العامة

يتم عن طريق رفع الكفاءة التنظيمية، وإدارة الموارد البشرية، وزيادة معرفة الموظفين بالمهام ذات الطابع البرلماني، وتعزيز التفاعل البنّاء مع مختلف الجهات المعنية.

ينطوي تحقيق هذا الهدف على بعدين رئيسين:

يتعلق البعد الأول بتأهيل الشبكة الإدارية الداخلية للأمانة العامة، تكاملاً مع الهدف التمكيني السابق، بحيث تكون بنية العمل التنظيمية مريحةً بالنسبة للكوادر العاملة وتساعدهم في أداء عملهم دون إبطاء أو خلل. ينطوي هذا البعد أيضاً على الحرص على نشر "الثقافة المؤسسية" "Institutional Culture" بين كوادر الأمانة العامة للاتحاد. بمعنى أن يكون هناك جذر ثقافي مشترك لكافة العاملين في مؤسسة الاتحاد، بعيداً عن التخصصات الدقيقة للكوادر،

ويتعلق بثقافة العمل البرلماني وخصوصيته وأهميته بل وقدسيته. يسهم فهم الكوادر لطبيعة الرسالة التي تؤدها مؤسسة الاتحاد بشكل مباشر في تحسين أداء الكوادر ويعزز الانتماء التنظيمي والمؤسسي لديهم.

يتعلق البعد الثاني: بتعزيز قدرة الأمانة العامة على التعامل بكل مرونة وتفاعلية مع المؤسسات البرلمانية وغير البرلمانية الشريكة خارج الأمانة. فالأمانة العامة تمثل نقطة وصل بين العديد من المؤسسات المعنية بتنفيذ الأهداف الاستراتيجية المذكورة أعلاه. في سبيل ذلك، سيكون من الضروري التأكد من جاهزية وقابلية البنية الإدارية والتنظيمية الداخلية لإدارة ملف التعامل مع شركاء التعامل الخارجيين بكل مسؤولية بحيث يكون قادراً على نقل الرسائل إلى هؤلاء الشركاء بكل وضوح واستقبال ردودهم ومشاركاتهم والتعامل معها وإحالتها إلى الجهات المعنية بمتابعتها بسرعة وكفاءة في حال اقتضى الأمر ذلك.

من الأهمية بمكان أيضاً أن يترافق ذلك مع تحديث مسارات تدفق البيانات والمعلومات والملفات بين المستويات الإدارية المختلفة للاتحاد للتأكد من التكامل في الأدوار وعدم التعارض في المهام.

الهدف الثالث: تحديث إجراءات العمل

تتم عن طريق تحسين قواعد الإجراءات، وإعداد نظام لسير العمل، وبلورة استراتيجية للبرلمان الإلكتروني.

يمكن تمييز ثلاثة مكونات رئيسة لهذا الهدف:

المكوّن الأول: تحديث قواعد إجراءات العمل: من خلال الاعتماد على بنية إدارية أكثر عصرية من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة وأساليب التواصل الإداري الحديث، وكذلك من خلال تقليص الروتين المطلوب للإنجاز وأداء المهام، ومراجعة كافة الإجراءات القائمة واستبعاد غير المبرر منها. يندرج تحت هذا المكون أيضاً مراجعة الصيغ

والأشكال المكتبية المعتمدة لدى الأمانة العامة وتحديث القديم منها واقتراح صيغ جديدة تواكب التطور المكتبي والإداري بحيث يسهل أداء المهام الإدارية.

المكوّن الثاني: تنظيم سير العملية الإدارية من خلال وضع نظام إداري واضح يعتمد على أدلّة العمل الإرشادية مشفوعة ببرمجة وظيفية وزمنية للمهام والإجراءات المطلوب إنجازها. يمكن الوصول إلى ذلك أيضاً من خلال هندسة وإعادة هندسة الإجراءات الإدارية لخلق بيئة عمل مثلى.

المكون الثالث: الانتقال إلى جيل جديد من الأداء الإداري يعتمد على مخرجات الثورة التقنية والتكنولوجية ويعتمد الشبكة الالكترونية كحامل رئيس لأنشطة أمانة الاتحاد. يسهم اعتماد العمل الالكتروني لتحقيق عدد من الأهداف نذكر منها:

- السرعة في إنجاز الأعمال والأنشطة المطلوبة (استقبالاً ومعالجة وإرسالاً).
- سهولة الأرشفة والمتابعة.
- القدرة على تنميط الأعمال التي تتطلب ذلك.
- تقليل التكاليف وزيادة المردود (لا سيما على المديين المتوسط والطويل) بعد استكمال إنشاء البنية التحتية اللازمة.

وعلى وجه التحديد، يتضمن تطوير الإجراءات ومنهجية سير العمل وتحديثها النشاطات التالية:

- **تطوير منهجية عمل الأمانة العامة (business process).**
- **تطوير آليات سير العمل من خلال تطوير أفضل معايير الإدارة الحديثة والرشيدة وتطبيقها، وتطبيق آلية الإدارة المبنية على النتائج ومنهجها.**

1) **حوسبة عمل الأمانة العامة: ويتضمن هذا المجال النشاطات التالية:**

- **التطوير الدائم للمخدم والحواسب.**
- **التطوير والتحديث المستمر للصفحة الالكترونية للاتحاد لتتواكب مع متطلبات الاتحاد والتطور التقني، ونقترح أن يكون مشروع تطوير الموقع الالكتروني للاتحاد من خلال تقديم الدعم المالي والتقني اللازم لإنجازه من خلال توقيع مذكرة تفاهم مشتركة، وذلك أسوة بخطوة الشعبة البرلمانية الإماراتية بتبنيها مشروع تطوير موقع الاتحاد البرلماني الدولي وتعريب محتواه حيث لاقت هذه المبادرة إشادة واسعة من الدول الأعضاء.**
- **إنشاء حسابات للاتحاد على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة.**

بلا شك، يعتبر تجهيز البنية الإدارية وإعادة هندستها بهذا الشكل عنصراً هاماً من عناصر الإدارة الرشيدة العقلانية التي تعرف كيف تستخدم مواردها بالشكل الأمثل وهذا ما يتناوله الهدف التمكيني المساعد التالي.

الهدف الرابع: تعزيز الأسس العامة والخاصة

فيما يتعلق بتوطيد الإدارة الرشيدة للأمانة العامة وتكريسها، وأجهزتها وأذرعها المختلفة.

يُقصد بالمعنى التقني للمصطلح الوصول إلى أمثل الأهداف بأمثل الوسائل. استناداً إلى ذلك، يمكن القول بأن الأمانة العامة للاتحاد ستسعى في الفترة المقبلة إلى ما يلي:

- **تحديد الأهداف الإدارية المثلى** المطلوب الوصول إليها بشكل واضح وفعال. وهذا ما يتطلب التشاركية بين كوادر الإدارة في اختيار وإنتاج هذه الأهداف بحيث تحرص الإدارة العليا في الأمانة العامة على إشـــراك كافة

مســـتويات الكوادر في اختيار الأهداف ومناقشـــتها وفق معايير جودة واضـــحة من حيث الواقعية، وقابلية البلوغ، وتناسبها مع الأهداف الاستراتيجية المذكورة أعلاه وغير ذلك.

- **تحديد الوسائل والأدوات والمسارات المثلى** التي يمكن استخدامها لبلوغ الأهداف الإدارية الموضوعة. فمن المعروف أنه يوجد دوماً لدى الإدارة أكثر من وسيلة وأكثر من طريق لبلوغ الأهداف الموضوعة، ويبقى من مهام الإدارة الرشيدة اختيار تلك الوسائل التي تؤدي لبلوغ الأهداف بأقل التكاليف الممكنة.

يُضاف إلى ما سبق أهمية سهر إدارة الأمانة العامة على الربط السليم والفعال بين كافة أذرع الاتحاد لضمان وحدة وكفاءة مؤسسة الاتحاد بشكل عام والأمانة العامة بشكل خاص...

****

5- الدورة (22) للجنة التنفيذية للاتحاد – البند الرابع:

أوصت اللجنة بعقد الدورة الثانية والعشرين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي عشية انعقاد المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد.

6- المؤتمر الرابع والعشرون للاتحاد– البند الخامس :

رحبت اللجنة بالدعوة التي تقدم بها السيد المبارك صادي، عضو مجلس المستشارين، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي باستعداد المملكة المغربية الشقيقة لاستضافة أعمال المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي في الربع الأول من العام 2017. شاكرة للشعبة البرلمانية المغربية على دعوتها.

7-إقرار قائمة المنظمات المدعوة لحضور أعمال المؤتمرات القادمة للاتحاد- البند السادس :

أوصت اللجنة بالموافقة على قائمة المنظمات العربية والدولية لدعوتها إلى حضور مؤتمرات الاتحاد بصفة مراقب وهي :

أولاً- المنظمات والهيئات العربية:

1. جامعة الدول العربية والهيئات التابعة لها.
2. البرلمان العربي.
3. اتحاد المغرب العربي.
4. مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي.
5. اتحاد المحامين العرب.
6. اتحاد الحقوقيين العرب.
7. جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.
8. مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
9. منظمة المرأة العربية.
10. الاتحاد العام للصحفين العرب.
11. اتحاد إذاعات الدول العربية.
12. ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة.
13. منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية.
14. المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية.
15. مؤسسة الفكر العربي.
16. المجلس الدولي للغة العربية.
17. الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.
18. اتحاد الكتاب العرب.
19. اتحاد الشباب العربي.
20. الاتحاد العام للطلبة العرب.
21. الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

ثانياً – المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية:

22. الاتحاد البرلماني الدولي .
23. الاتحاد البرلماني الإفريقي.
24. منظمة التعاون الإسلامي.
25. اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
26. البرلمان الأوروبي.
27. الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا.
28. مجلس أوروبا.
29. الجمعية البرلمانية لاتحاد الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة.
30. رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي.
31. مؤسسة وستمنستر للديمقراطية.
32. الاتحاد الأوروبي – برنامج دعم التنمية البرلمانية في لبنان.
33. الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط.
34. الاتحاد من أجل المتوسط.
35. برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP - بيروت.
36. الجمعية البرلمانية الآسيوية.
37. اتحاد برلمانات دول أمريكا اللاتينية .
38. برلمان الآند.

8– ما يستجد من أعمال – البند السابع–:

أ. **أوصت اللجنة** بالموافقة على مذكرة الأمانة للاتحاد حول الحساب الختامي لعام 2016 وما جاء فيها من اقتراحات، وتقرير مفتش الحسابات للعام 2016، ورفعه إلى المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي للمصادقة عليه.

ب. أوصت اللجنة بإصدار بيان صحفي يتضمن مواقف المجتمعين حول القضية الفلسطينية :

بيان صحفي حول القضية الفلسطينية

صادر عن اجتماع الدورة 21 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي

والتي عُقدت في العاصمة اللبنانية بيروت، في 11شباط/ فبراير 2017

تداولت اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي في دورتها الحادية والعشرين مستجدات القضية الفلسطينية وأهم عناوينها الحالية المتمثّلة بالهجمة الصهيونيّة الشّرسة على الشعب الفلسطيني وأرضه وتراثه، والمتجاهلة لقرارات الشرعيّة الدوليّة والقانون الدّولي وقوانين جنيف والاتّفاقيّات الموقّعة، وبشكل خاص قرار مجلس الأمن الدّولي رقم 2334 الصّادر بتاريخ 2016/12/23، والذي يُدين بشكل قاطع مصادرة الأراضي الفلسطينية وإقامة مستوطنات عليها واعتبارها غير شرعيّة، كما يُطالب بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلّة بما فيها القدس الشّرقيّة إلى حدود الرابع من حزيران 1967، وحلّ قضيّة اللاجئين الفلسطينيين على أساس القرار الأممي 194.

كما أدانت القانون العنصري الأخير الذي أجازه الكنيست الإسرائيليّ المزعوم والذي يُعرف بقانون التّسوية الذي شرعن المستوطنات المقامة على أراضٍ فلسطينيّة خاصة بأثر رجعي، وتشمل أكثر من 4 آلاف وحدة سكنيّة.

وقد طالبت اللجنة التنفيذيّة بتحرك برلماني عربي واسع خاصة في الاتحاد البرلماني الدّولي لفضح الممارسات الإسرائيليّة المخالفة لأحكام الشّرعية الدّوليّة، ولفت النظر لما يرتكبه الكنيست الإسرائيليّ المزعوم من إقراره لسلسلة قرارات عنصرية مخالفة للقانون الدّولي ولأهداف ومبادئ الاتّحاد البرلماني الدّولي. وطلبت من المجموعة العربيّة المشارِكة في الدّورة القادمة للاتحاد البرلماني الدولي، والتي ستُعقد في أبريل القادم في بنغلادش، التّقدّم ببند إضافي طارئ بخصوص الاستيطان يُضاف على جدول أعمال المؤتمر في حال فوزه.

اللجنة التنفيذية

للاتحاد البرلماني العربي

بيروت 11 شباط / فبراير 2017

ج. أوصت اللجنة على إرسال برقية شكر وامتنان إلى دولة الرئيس الاستاذ نبيه بري، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس مجلس النواب اللبناني:

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس الأستاذ نبيه بري الأكرم

رئيس الاتحاد البرلماني العربي

رئيس مجلس النواب

بيروت الجمهورية اللبنانية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يتشرّف البرلمانيون العرب الأعضاء في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، واللجان الفرعية المشكّلة بموجب القرارات الصادرة عن المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد، الذين عقدوا اجتماعاتهم في بيروت عاصمة الجمهورية اللبنانية يومي 10و11 شباط/ فبراير 2017، أن يتقدموا من شخصكم الكريم بأسمى عبارات الشكر والامتنان على حسن الاستقبال والضيافة والرعاية بداية، وعلى حسن إدارتكم السياسية الجامعة مثمّنين جهودكم الكبيرة ودوركم الفاعل في إعادة عجلة الحياة السياسية اللبنانية إلى وضعها الطليعي الصحيح، من خلال انتخاب رئيس للجمهورية، وتشكيل الحكومة، وإعادة تفعيل عمل المؤسسات، لتنتظم بذلك الحياة السياسية بما يوفر الاستقرار والأمن للبنان الشقيق، في ظل ما يعانيه من انعكاسات خطيرة جراء أزمات المنطقة، وبالأخص الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية، وموجات الإرهاب التي أصبحت تهدّد الجميع دون استثناء، إلى مشكلة تدفق إخواننا النازحين السوريين.

إننا نثمّن عالياً دوركم الفاعل في هذه الفترة التي تترأسون فيها اتحادنا العتيد، والعمل والنشاط الدؤوب الذي لاحظه الجميع، متمنين لكم شخصياً الصحة والعافية، وللبنان الشقيق المزيد من التقدم والازدهار.

بيروت 2017/02/11

****